kitabweb-2013.forumaroc.net

عبد الرحيم الورديغي

المغرب
من حالة الاستثناء
إلى التنازل عن موريطانيا

1965 ـ 1969

الطبعة الأولى

عبد الرحيم الورديغي

المغرب
من حالة الاستثناء
إلى التنازل عن موريطانيا

1965 ـ 1969

الطبعة الأولى

إهــداء الكتــاب

إلـــى

المرحـوم المقـاوم، وبطـل التحريـر،
مـحـمـد بـن عـبـد الـسـلام الـجـوهـري
المتوفـي يـوم 25 نونبـر 1992 بالربـاط

كتب المؤلف بالعربية

ـ افريقيا بين الاستعمار والاستقلال.
ـ المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952 ـ 1956.
ـ الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956 ـ 1961.
ـ المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963 ـ 1965.
ـ المهدي ابن بركة : من الوطنية إلى الثورة 1920 ـ 1965.
ـ نهاية حرب الريف 1925 ـ 1926.
ـ تاريخ حرب التحرير الجزائرية 1954 ـ 1962.
ـ فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 ـ 1956.
ـ مكناس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912 ـ 1956.

عنوان المؤلف
صندوق البريد 247 الرباط ـ المغرب الأقصى ـ

رقم الايداع القانوني 926 / 1992

فهرســة الكتــاب

تنبيــــه ....

الفصل الأول : توابع قضية ابن بركة ....

الفصل الثاني : حالة الاستثناء بالمغرب ....

الفصل الثالث : الاحتفاء بذكرى 23 مارس ....

الفصل الرابع : تقارب المغرب مع الحلف الاسلامي ....

الفصل الخامس : الجديد في قضية ابن بركة ....

الفصل السادس : الصعوبات الداخلية للنظام وللمعارضة ....

الفصل السابع : السياسة الخارجية للمغرب ....

الفصل الثامن : اقتراحات وحقائق ....

الفصل التاسع : مشاكل داخلية متعددة ....

الفصل العاشر : ثمن سياسة تقشفية ....

الفصل الحادي عشر : حوادث سياسية بدون عواقب ....

الفصل الثاني عشر : حالة الاستثناء والاستقرار السياسي للمملكة ....

تنبيـــه

إن حل مجلس النواب الأول كان موجها في الحقيقة ضد الحركة الوطنية التي صادقت على الاستقلال الممنوح لها من طرف فرنسا، وقد خرجت من مجلس النواب منقسمة على نفسها كما كانت قبل انتخابه سنة 1963، وجابهت حالة استثنائية طويلة المدى. فما كان من القوات اليمينية إلا أن ازدادت غطرسة وسلطة بفضل الجيش والشرطة، وقامت بسياسة داخلية وخارجية تخدم مصالحها. وهذا ما يصفه الكتاب بالتفصيل من 1965 إلى 1969.

الفصــل الأول

توابـع قضيـة المهـدي ابن بركـة

ففي تاسع يونيو 1965، حذف الملك الحسن الثاني البرلمان ثم أعلن عن حالة الاستثناء وواعد بمراجعة الدستور الممنوح وباحترام الحريات العمومية، لكن حدثا خطيرا وقع في الخارج وأخذ يلوث العلاقات المغربية الفرنسية، ألا وهو اختطاف رئيس المعارضة المغربية، المهدي ابن بركة في وسط باريس، والذي كنت قد وصفته في كتابي السابق [1] فابتداءا من سنة 1966، بدأت هذه القضية تتطور بسرعة، فعبر البحث المدقق في هذه القضية، اكتشف بأن مجرمين حقيقيين شاركوا في القضية، فمنهم السفاك «جورج أبوشيش» الذي افتضح أمره في قضية المجرم «بييرو الأحمق» والقتال «جو عطية» اللذان اشتهرا لدى العدالة بفرنسا لمدة سنين، ولقد كان السفاك «ابو شيش» يقوم برحلات عادية للمغرب حيث كان يملك فندقا ذا سمعة سيئة، وشارك كذلك في اختطاف ابن بركة، (المجرم أنطوان لوبيز)، مستخدم سابق بشركة الطيران الملكي وعضو مشهور لدى المصالح السرية الفرنسية يعمل خفية تحت كسوة شركة «إير فرانس» ...

فبعد اختطاف المهدي واعتقاله لمدة قصيرة بمسكن المجرم أبو شيش وقتله على يد خصومه السياسيين، وضع شقيقه عبد القادر ابن بركة باسم عائلة المهدي، دعوى قضائية، فتكلف بالملف القاضي زولينجر الذي شرع في تحقيق طويل المدى ...

1. المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963 — 1965.

عــدة اكتشافــات

ولقد نقل ابن بركة حيّاً يرزق إلى دار المجرم ابو شيش واعتقل فيها حتى وصول خصومه السياسيين بباريس. ومخافة من الشرطة الفرنسية، نقل ابن بركة ميتا إلى دار أنطوان لوبيز، ومنها حملت جثته إلى جهة أخرى.ولماذا قتل هذا المثقف المغربي ؟ لأنه أصبح شخصية سياسية مرموقة في العالم الثالث وذاع نفوذه عبر حدود المغرب، الشيء الذي أثار ضده الحسد والمقت من قبل الرجعيين في العالم ومن المصالح السرية للدول الامبريالية (كالمصالح السرية لأمريكا ولاسرائيل ولفرنسا ...) وإذا كان الحكم الفرنسي من أعلاه إلى أسفله مشاركا في قضية المهدي ابن بركة، فإن المعارضين الفرنسيين الذي كان يرأسهم فرانسوا ميتران استخدموا هذه القضية لغايات انتخابية، أما في العالم بكامله ؛ فإن الطلبة تظاهروا، وبالخصوص الطلبة المغاربة الذين هاجموا سفاراتهم بباريس وبالجزائر العاصمة ...

وقد احتج محاموا الطرف المدني ضد البوليس الفرنسي الذي كان قد علم بأن المهدي ابن بركة يوجد يوم 30 أكتوبر بمنزل المجرم أبوشيش، وعلم أيضا بأن مكالمة هاتفية قام بها أبو شيش بمقهى بقرية «نوناي» التي يوجد منزل المجرم بها، فكان هذا المنزل هو مكان للاتصال ولاعتقال الضحية ابن بركة. وقد علم أيضا بواسطة الصحافة الفرنسية بأن طائرة من نوع «كارافيل» تابعة للخطوط الملكية المغربية قد غادرت خفية مطار أورلي في ليلة 30 إلى 31 أكتوبر على الساعة الثانية صباحا، وهي تكون قد حملت جثة المهدي ابن بركة، لكن الحكومة المغربية كذبت الخبر بصفة باتة.

وفي بداية التحقيق في القضية، اعتقل مفتشا الشرطة الفرنسيان لويس سوشون وريمون فواطو بتهمة اختطاف المهدي ابن بركة واقتياده بطلب من الجاسوس «أنطوان لوبيز» إلى فيلا ابوشيش، واعتقل بعدهما أنطوان لوبيز بنفسه ومغربي يدّعي بأنه كان عميدا سابقا للشرطة، واسمه الغالي الماحي. وقد أشيع بأن هذين الرجلين نقلا شخصيات مغربية إلى المطار على الساعة الخامسة صباحا. وفي نفس الآونة، طلبت الحكومة الفرنسية تسليم المجرم ابوشيش الذي يكون قد اختبأ في الدار البيضاء، وأخذت الحكومة المغربية تحتجز

الجرائد الفرنسية التي تتحدث عن قضية ابن بركة. وقدم إلى محكمة السدد، أربعون طالبا مغربيا بسبب شنهم لاضراب كامل عن الدراسة.

هذا وقد تسلم الجنرال أوفقير وزير الداخلية طلبا من فرنسا يحتم تسليم المجرم أبوشيش وأقسم على أنه سيعتقله إذا كان ابوشيش يوجد بالمغرب، وبعد بضعة أيام، وصلت رسالة صادرة من ابوشيش إلى المغرب تحمل طابع ألمانيا الفيديرالية، فأكدت السلطات الألمانية حينا بأن هذا الشخص لا يوجد بتاتا في ألمانيا، وجوابا على هذا التأكيد، أعلن القاضي الفرنسي زولينجر المكلف بقضية المهدي ابن بركة عن أمره باعتقال مجرمين آخرين زيادة على ابوشيش، وهم لوني، باليس، ودوباي، ثم انتقل زولينجر بعد هذا إلى مطار باريس ليحاول التعرف على الطائرة السرية التي كشفها الطرف المدني في شكايته والتي تكون قد غادرت سريا باريس، وهي حاملة جثة المهدي ابن بركة في ليلة 30 إلى 31 أكتوبر غداة اختطاف ابن بركة، فلم ينبس القاضي ببنت شفة عن هذا السر الخطير ...

السيد المهدي ابن بركة وقتلته

المهدي ابن بركة الضحية

الجنرال محمد أوفقير المتهم

قتلة المهدي ابن بركة : ابوشيش، لوني، باليس ودوباي

الجاسوس أنطوان لوبيز

مضايقات انتخابية لدوغول

وقد وقع حدث اختطاف المهدي قبيل الانتخابات الرئاسية بفرنسا حيث ترشح الجنرال دوغول من جديد لرئاسة الجمهورية ضد أربعة خصوم أشداء منهم : الاشتراكي فرانسوا ميتران الذي كان يستعمل قضية المهدي ابن بركة لأهداف انتخابية، فكان الجو والاضطراب في أوجهه حيث أن المصالح السرية الفرنسية أطلقت كذبة بوصفها أن الزعيم المغربي لم يقتل على يد أصحاب هذه الجريمة الشنعاء التي ارتكبت ضد مثقف يساري، كذلك أن سفيري المغرب، القائمين ببيروت وبدمشق قد استدعيا إلى الرباط، فقطعت العلاقات الديبلوماسية مع هذين العاصمتين لأن صحف هذين البلدين العربيين قد أدانتها الرباط بدعوى عدم مطابقتها مغ عقد التضامن العربي الموقع بالدار البيضاء يوم 15 شتنبر الماضي [1].

وقد جندت الصحافة العربية هجوماتها ضد أوفقير وزير الداخلية المغربي الذي يكون قد نظم خطف وقتل المهدي ابن بركة، ولهذا طلبت منه أن يستقيل من منصبه وأن يحاكم على يد المحاكم الفرنسية، وقد كان لهذه الصحافة العربية رنة في المغرب حول احتمال تعديل وزاري بعزل وزير الداخلية.

وبالفعل، فقد كان حزب الاستقلال،الحزب اليميني المعادي للمهدي ابن بركة،ينشر في صحافته عدة مقالات حول احتمال تعديل وزاري يتمنى أن يحصل فيه على مناصب تناسب مقامه «بصفته حزب شارك في سبيل استقلال بورجوازي، لكنه فقد قاعدته الشعبية بالانشقاق الذي حققه نفس المهدي ابن بركة سنة 1959.»

وحصل تعديل وزاري في تلك الآونة، وأكد بقاء أوفقير في الحكم وفي نفس المنصب، الشيء الذي أثار احتجاج الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فانطلقت إضرابات في أوساط الطلبة وتلاميذ الثانويات، فوقع للسفير الاستقلالي قاسم الزهيري بالجزائر،وهو مدير سابق لجريدة العلم، حدث حيث حصل على

1. إن عقد التضامن العربي الذي يربط الحكومات العربية لا يمكنه أن يجمد نشاط المنظمات الشعبية أو المؤسسات الصحفية ...

لكمات قوية في وجهه، ثم أن نقابة الاتحاد المغربي للشغل نادت بإضراب عام لمدة أربع وعشرين ساعة في جميع القطاعات العمومية والشبه العمومية والخصوصية، وأصبح الشباب المغربي يطالب باستقالة الجنرال أوفقير المشبوه الأول في قضية اختطاف المهدي ابن بركة، لأن الجاسوس الفرنسي أنطوان لوبيز الذي اعتقل حديثا قد كشف لقاضي البحث بأنه قد خاطب بالهاتف الجنرال أوفقير طالبا منها بإلحاح المجيء إلى باريس للقضاء على المهدي ابن بركة الموجود بفيلا المجرم ابوشيش، ولقد جاء فعلا أوفقير إلى باريس ليحضر إلى حفل شاي يختم عادة تدريب بعض الولاة المغاربة بفرنسا، ثم يرجع ليلا إلى المغرب بعد يومين على اختطاف المهدي ابن بركة، وقد تحدثت الصحافة الفرنسية عن ذهاب أوفقير من باريس على متن طائرة تابعة للطيران الملكي التي تكون قد غادرت سريا مطار أورلي في ليلة 31 أكتوبر على الساعة الثانية صباحا، وعلى ظهرها جثة المهدي ابن بركة.

وقد أحدث اختطاف الزعيم المغربي اضطرابا في الشؤون الفرنسية واعتقالات عديدة، منها مدير الجاسوسية مارسيل فينفيل [1] واتهامات فظيعة ضد جاك فوكار، الكاتب العام برئاسة الجمهورية وضد روجي فراي وزير الداخلية اللذين يكونا قد ساندا هذا الاختطاف اللا إنساني، الشيء الذي أدى إلى تغيير أجهزة إدارة الجاسوسية الفرنسية، تغيير أجبره عسكريا رئيس الدولة الفرنسية الجنرال شارل دوغول، وهو رجل نظيف ومخلص باغتته هذه القضية الاجرامية التي تمس بسمعة بلاده ...

نحو علاقات مغربية فرنسية جديدة

فوجب القول بأن هذه القضية قد حركت زمنا الرأي العام الفرنسي، فقد استحوذت عليها الصحافة قبيل الانتخابات الرئاسية لتستخرج منها أساطير طويلة مست بالعلاقات الفرنسية المغربية، الشيء الذي أدى إلى قطع العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية بين البلدين طوال مدة انتداب الجنرال دوغول في الحكم، ثم مست بعمق الاقتصاد المغربي ...

1. اقرؤوا اعترافاته في الكتاب «الصديك» أي المصالح الجاسوسية الفرنسية.

ففي الحقيقة، وحيث أن القضية كانت ستنتهي بمحاكمة قضائية، فإن الحكومة الفرنسية قد طلبت بادئ الأمر من المغرب تسليم المجرم ابوشيش وبعده الجنرال أوفقير وزير الداخلية. وبما أن المغرب رفض باعتباره أن هذه القضية لا تعنيه، وأنها لا تعني إلا المجرمين الفرنسيين، فإن الجنرال دوغول نادى بصفة نهائية على سفيره بالمغرب،وأوقف الإعانة الفرنسية بالمغرب ونظم محاكمة دامت سنة كاملة ...

وأثناء هذه المحاكمة التي عرفت بحثا دقيقا، برز شاهدان كبيران اعتبرا بأنهما قد «انتحرا». فآخر مرافق وشاهد في قضية المهدي ابن بركة عند اختطافه أمام المقهى «ليب»، هو السيد التهامي الأزموري والصحافي جورج فيغون الذي تقرب من ابن بركة ليسقطه في فخ المجرمين، فقد وصفت الجريدة الحكومية الجزائرية «المجاهد» اختطاف المهدي ابن بركة بأنه عمل قرصني وعمل يتعدى الجريمة بكثير، أي غلطة سياسية كبيرة ...

وأثناء التحقيق في المحاكمة، نادى المغرب على سفيره بباريس بعد المقاطعة الفرنسية. وقد حاول الوزير المغربي أحمد رضا اجديرة الذي له مكانة خاصة في المخزن الشريف بأن يرجع العلاقات المغربية الفرنسية إلى ما كانت عليه سابقا وأن يدافع عن قضية الوزير الجنرال أوفقير. فعلى إثر مجلس وزاري الذي انعكف على دراسة قضية المهدي ابن بركة، أخذت صحافة حزب الاستقلال تطالب هذه المرة بتصفية الادارة من بعض العناصر، وتعني بها أوفقير وأتباعه، بعدما أدانت الاختطاف السياسي للمهدي ابن بركة، لكن الاذاعة والتلفزة المغربية الموالية للحكومة، انتقدت بشدة الحكومة الفرنسية التي كانت تثير الرأي العام الفرنسي تجاه المغرب وتجاه الشخصيات المغربية في هذه القضية، وخصوصا لما ورد السفير الفرنسي يطالب العاهل المغربي بتنحية الجنرال أوفقير من الحكم. فقد كان جواب المغرب بأن لا يقبل أن يجبر على ما وجب أن يفعله، الشيء الذي دفع بحزب الاستقلال أن يذكر الناس بأن شهرة المغرب توجد في أسوء الأحوال وأنها لا تزان بمستوى الأشخاص.

وليحاول المغرب الحفاظ على سمعته وشهرته، أرسل العاهل المغربي عدة مراسلين إلى العالم، منهم عبد الهادي أبو طالب، أحد مؤسسي حزب ابن بركة ليعرض على دول المغرب الثلاث موقف ووجهة نظر المغرب، وكذلك

أحمد بلافريج الأمين العام السابق لحزب الاستقلال والمرافق السياسي للمهدي ابن بركة من سنة 1944 إلى سنة 1959. فقد بُعث إلى الدول الاسكندنافية ليفسر بأن المغرب ليست له أية علاقة في قضية المهدي ابن بركة وبأن فرنسا هي التي وجهت أمرا باعتقال أوفقير، فوجب عليها أن ترسل ملفا كاملا حول هذه القضية وأن تُدلي بالحجة القاطعة على أن المغرب قد شارك في هذه القضية، وقد قام كذلك بدورة أمريكية مدير الديوان الملكي ادريس المحمدي، وهو استقلالي سابق، ليبين بالخصوص للرئيس الأمريكي «ليندن جونسون» موقف المغرب حول هذه القضية التي أصبحت في نظر الرأي العام الدولي قضية وسخة وقذرة.

وقد كان سيتوجه إلى دول المغرب العربي السيد عبد القادر ابن بركة شقيق المهدي ليستقبل أولا من طرف الرئيس الجزائري الهواري بومدين، لكنه أجل هذا الاستقبال في آخر لحظة ... ولا ندري لماذا. وفي هذا المضمار، منع المغرب ترويج الصحافة الفرنسية التي كانت تحتوي على مقالات موجهة ضد أحد قادته واعتبرها صحافة موالية تتهم علانية المغرب، وبالخصوص أوفقير الذي فضح الأشخاص الفرنسيون المعتقلون اسمه.

ولو قدر أن سلمت الحكومة الفرنسية الملف بكامله لحكومة الرباط، فإن أوفقير سوف لا يقدم إلى المحاكمة كما تتمنى باريس، رغم أن الجاسوس الفرنسي أنطوان لوبير المعتقل كان يؤكد بتاتا بأنه أرسل يوم 29 أكتوبر 1965 إلى رئيسه المباشر العقيد مارسيل لوروا فينفيل برقية في هذا الشأن. ففي هذه البرقية، يذكر لوبيز الذي كان يتظاهر باسم «دون بيدرو» بأنه أوعز إلى أوفقير بالمكان الذي يوجد فيه ابن بركة، وهي فيلا المجرم جورج ابوشيش بفونطوناي. إضافة إلى هذا، فإن لوبيز زعم بأن مدير ديوان وزير الداخلية، «روجي فراي» قد أعطى الضوء الأخضر ــ في هذه القضية ــ إلى البوليسي سوشون ليخطف ابن بركة، الشيء الذي يؤكد بأن وزير الداخلية الفرنسي «روجي فراي» أنصت إليه قاضي التحقيق زولينجر بصفته مساهما في هذه القضية بنصيبه، وأن الجنرال دوغول رئيس دولته قد برأه في نشاطه كوزير الداخلية، وقد تكلم الجنرال دوغول في ندوة صحفية بصراحة نادرة لم يسبق لها مثيل، غير أنه برأ مصالحه السرية وبوليسه بصفته رئيس دولة. وقد ذكر أيضا

«بأن الحكومة المغربية قد أخفت فوق التراب الفرنسي أحد رؤساء المعارضة ...» وفي الكواليس، طلب دوغول من سفيره بالرباط أن يطلب عزل الجنرال أوفقير من الحكومة وتسليمه إلى فرنسا، لكن المغرب حفاظا على سمعته، فضل العزلة وتحمل العواقب في علاقاته التجارية والمالية مدة سنين، فلم يحصل على أية إعانة مالية من فرنسا منذ يبراير 1966، وهو تاريخ قطع العلاقات بصفة نهاية ..

وطوال شهرين من المداولات والشهادات المختارة للحفاظ على سمعة الدولة الفرنسية وأثناء المحاكمة الشهيرة التي نظمت في قضية الاختطاف، ورد بصفة فجائية إلى باريس أحد المتهمين المغاربة، أحمد الدليمي بصفته المساعد المباشر للجنرال أوفقير وتقدم إلى المحكمة، فكانت هذه المفاجأة تعد تطورا محسوسا في العلاقات المغربية الفرنسية التي أثقلتها الاتهامات الخطيرة ضد المغرب ...

حـــول تعديـــل وزاري

فأثناء محاكمة قتلة المهدي ابن بركة، وقع تعديل وزاري حيث أن الحكم الملكي لم يقم بأي تغيير في توجيه الحكم، وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التي تمس العلاقات المغربية الفرنسية، ذلك أن الجنرال أوفقير الذي اتهمه دوغول، قد احتفظ بمنصبه كوزير للداخلية، وهذا يعني بأن المغرب كان لا يكترث بالتهديدات الفرنسية، وقد اعتبر تعيين المرشال أمزيان، وهو رجل حارب بصفوف جيش فرانكو الاسباني، بأن المغرب بدأ يقترب من إسبانيا ابتعادا عن فرنسا وذلك للحصول على إعانتها وبالخصوص في الميدان التقني الذي تخصصت فيه فرنسا. وبالفعل، ففي رابع مارس 1966، افتتحت مفاوضات بفاس حول التعاون المغربي الاسباني، وذلك في الميدان الفلاحي والتكوين المهني والصناعة التقليدية والشباب والرياضة والسياحة، فتأسست عند متم هذه المفاوضات، شركة مزدوجة لانجاز وحدات سياحية، وبذلك انفتحت آفاق تفاعلية في العلاقات بين البلدين.

معلومـات حـول المحاكمـة

ففي قضية قتلة المهدي ابن بركة، عين الحكم الفرنسي عدة قضاة البحث ليضعوا ملفا ضخما، وفي هذا الملف، نجد الجنرال أوجين جيباني قد أصبح الرئيس الجديد للجاسوسية الفرنسية، وأن قاضي البحث «سالاَيْرِي» قد اطلع على المؤامرة التي دبرت ضد المهدي ابن بركة وعلى دور العقيد لوروى فينفيل الذي اتهم بعدم فضح الجريمة والذي لم ينبس ببنت شفة يوم اختطاف ابن بركة بفيلا أورموي في ليلة 29 إلى 30 أكتوبر.

فلم يكن قد أطلع رؤساءه المباشرين عما حدث ثم أن رئيسه، وزير الحربية قد ألح عليه بفضح كل ما يعرف عن القضية أمام قاضي البحث، لكنه لم يذكر أي شيء، اعتبارا منه بأنه رجل يعمل في المباحث السياسية، فاتهم واعتقل في الحين ليقدم إلى المحكمة. أضف إلى اعتقال العقيد لوروى فينفيل، ومتهمين آخرين منهم الماكر لوبيز، والشرطيان سوشون وفواطو اللذان ساقا المهدي ابن بركة إلى فيلا أورموي الذي يكون قد قتل فيها وكذلك بعض المجرمين الحاضرين في إعدام ابن بركة وهم لوني، باليس وابوشيش اللذين غادروا التراب الفرنسي، يضاف إلى هؤلاء المتهمين، المحامي والنائب البرلماني لومارشان،وهو صهر لرئيس الدولة، الجنرال دوغول، فقد حذف اسمه من هيئة المحامين بسبب نشاطه الاجرامي،أضف إليه المغربي «الغالي الماحي» الذي يكون قد أعطى إلى المجرم باليس مبلغ عشرة ألف فرنكا.وقد اعتقل ووضع في السجن بدوره ...

عـدم الاكتـراث بالمغـرب

الاتحادي عمر بنجلون

ففي قضية المهدي ابن بركة، لم يكترث حزب اليمين، حزب الاستقلال ولا شخصيات سياسية أخرى بها لأن لهم حساب قديم مع المختطف الذي يكون قد ساهم في اختطاف وطنيين في بداية الاستقلال [1] فقد كان

1. إقرؤوا كتاب «دار بريشة» أو «قصة مختطف» للمهدي المومني التجكاني ـــ طبعة دار النجاح البيضاء ـــ

الاستقلاليون يهتمون آنذاك بمصير الاخوان المسلمين المصريين الذين كانوا يحاكمون بتهمة مؤامرة ضد الرئيس جمال عبد الناصر، وقد توجه في هذا الشأن يوم 16 مارس 1966 إلى القاهرة نقيب محامي الرباط، امحمد ابوستة وهو خليفة رئيس حزب الاستقلال علال الفاسي، ليدافع عن بعض المتهمين أمام المحاكم المصرية، كذلك أن إحدى الشخصيات السياسية التي كانت تعطف على الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في إضراباته، وهو المهدي ابن عبود سفير سابق للملك الحسن الثاني بواشنطن، كان يعادي جمال عبد الناصر، فقد توجه إلى سفارة الجمهورية المصرية بالرباط، ليضع «احتجاجا باسم الشعب المغربي»، بينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يتهم الاخوان المسلمين بتعاونهم مع ملك العربية السعودية فيصل (وهو خصم لذوذ للثورة المصرية) ومع الجاسوسية الأمريكية (س. أ. ي.) عبر حلف بغداد الأمريكي.

وفي نفس الأسبوع، أي في يوم 15 مارس 1966، اختطف حليف المهدي ابن بركة، وهو عمر بنجلون الذي كانت له علاقة وطيدة مع الطلبة المغاربة بالمغرب وبالخارج، والذي تظاهر بعضهم بمدينة مرسيليا، فاحتلوا قنصلية المغرب احتجاجا على خطف ابن بركة. وقد قدم بنجلون للمحكمة بتهمة تحريض الطلبة على الاضراب ...

صعوبات في البحث القضائي

ففي يوم 26 مارس 1966، وقع إنهاء البحث في قضية اختطاف ابن بركة وذلك بعد عشرين أسبوعا من التحقيق، لكن الحق المدني (الذي كان يمثله شقيق الضحية عبد القادر ابن بركة) اعترض في نهاية التحقيق وطالب بالبحث المعمق لدى مصالح الجاسوسية الفرنسية، وقد سلم قاضي التحقيق ملفا يتكون من أربعة آلاف صفحة إلى النيابة العامة المكلفة بتحليل الملف وتحرير صك الاتهام النهائي قبل إرجاع ملف التحقيق إلى القاضي المكلف وتوجيه القضية بصفة نهائية إلى غرفة الاتهام بمحكمة الاستيناف، وهذه الغرفة يمكنها أن توجه المتهمين إلى المحكمة الجنائية أو تعتبر بأن التحقيق ناقصٌ، فتطالب ببحث تكميلي في القضية ...

والحقيقة أن التحقيق القضائي كان غير كامل نظرا لأن الحكومة السويسرية رفضت قضائيا مساعدة القاضي الفرنسي «زولينجر» باطلاعه على

تنقلات الوزير أوفقير في إطار قضية اختطاف ابن بركة بدعوى أن القضية لها صبغة سياسية. فالقاضي زولينجر الذي أنصت إلى أربعمائة شاهدا، ومنهم وزير الداخلية الفرنسي روجي فراي وموظفون سامون، لم يكتشف في الحقيقة مصير زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذا المصير الذي كان همه الحقيقي. ففي نظر القاضي زولينجر، فإن مشروع فيلم «باسطا» كان من إحدى الشبكات التي وقع فيها المهدي ابن بركة، وكان زولينجر يشك في أن تقارير العقيد لوروى فينفيل المسؤول عن حراسة التراب الفرنسي، كانت تصل إلى مكتب الوزير الأول جورج بومبيدو، وإلى مساعديه، ومنهم المشهور جاك فوكار المتخصص في الشؤون الاستعمارية بإفريقيا والذي يكون قد صفى كثيرا من زعماء افريقيا، ومنهم الكاميروني فيليكس مُومْبِي.

وعلى ضوء هذه المعلومات، قرر القاضي زولينجر إنهاء التحقيق، الشيء الذي أدى إلى احتجاجات، ومنها احتجاجات الطرف المدني ولجنة الدفاع عن الحقيقة في قضية ابن بركة والتي يتزعمها المؤرخ وصديق الضحية، شارل أندري جوليان.

نقل ملف التحقيق إلى غرفة الاتهام بمحكمة الاستيناف حيث درس مدة خمسة أشهر، فكان الملف يدلي بأسماء ستة متهمين معتقلين، منهم الغالي الماحي، أما الباقون، فهم فرنسيون من بينهم لوبيز ولويس سوشون وروجي فواتو وفيليب برنيي والعقيد لوروى فينفيل. وقد اتهم أربعة مجرمين آخرين، لكنهم كانوا في حالة فرار.

وقد أدين هؤلاء المتهمون بالاعتقال اللَّا شرعي وبمصادرة الضحية، وطولب في حقهم السجن المؤبد. وقد قضى العقيد لوروى فينفيل ثلاث سنوات سجنا بتهمة عدم فضح الجريمة. فعوقب المغربي الغالي الماحي بثلاث سنوات سجنا بتهمة التحريض على الجريمة ...

وكما ذكرت سابقا، فإن نهاية التحقيق في القضية، أدى إلى احتجاجات لجنة الدفاع عن الحقيقة التي نظمت ندوات صحفية وقانونية، وكانت تضم هذه اللجنة اثنين وعشرين منظمة تضم قوات اليسار الفرنسي لفضح رفض الحق المدني. وأمام الحملة المكثفة لهذه الاحتجاجات، طالب وزير العدل الفرنسي بإنهاء التحقيق الأول، وفتح ملف جديد للتحقيق على يد قاضي البحث «زولينجر» الذي كان يتتبع مجرى الرأي العام. فالشخصية الدوغولية المرموقة في فرنسا وهو

السيد إيمانويل داستيي دولافيجوري، قد فضح أخطاء التحقيق، ثم نوهت الصحافة الفرنسية بقرار وزير العدلية الواقعي ...

وقد طولب تكميل التحقيق بالخصوص عندما انطلق الخبر بأن جورج ابوشيش صاحب المسكن الذي اعتقل فيه المهدي ابن بركة، قد كانت له علاقات وطيدة مع الشرطيين وعمدائهم، ثم كان يتساءل في الأوساط هل أن تكميل التحقيق سيدفع بالسلطة القضائية بالتحري في بعض الألغاز التي فاتتها بالتعمق فيها وذلك لتعطي لها صفة الحقيقة، فأثناء هذا التحقيق الجديد، سجلت القضية في جدول أعمال الجمعية الوطنية الفرنسية بفضل تدخل المعارضة. وقد وقعت تبادلات التُّهم ما بين النواب الدوغوليين (وهو حزب الأغلبية) والنواب الاشتراكيين، وفي نفس الوقت، ظهرت وثيقة سياسية تركها المختطف المهدي ابن بركة نشرتها «دار الطليعة اللبنانية» تحت عنوان : «الاختيار الثوري بالمغرب»، وقد وجدت هذه الوثيقة في أوراق المهدي ابن بركة على يد شقيقه أثناء اختفائه، وظهرت في شكل كتاب على إثر الاتفاق الذي وقعه عبد القادر ابن بركة مع دار النشر «الطليعة»، والكتاب يتناول بإيجاز إعلان المهدي تحالفه مع بورجوازية حزب الاستقلال الذي ساند الحكم الاقطاعي ومحاربته لقوات التحرير المسلحة في شخص عباس المسعدي وعبد القادر ابوزار

ولقد كان موضوع التحقيق التكميلي هو إذا كانت جثة المهدي ابن بركة قد أغرقت في بحيرة «ليصون»، ولهذا الغرض، وضع قاضي التحقيق زولينجر تصاميم لدى الدرك الفرنسي «بمينيني ليصون» تُصَوِّرُ منزل المجرم «جورج ابوشيش» حيث سيق إليه المهدي ابن بركة حيا يوم 29 أكتوبر 1965، وتصور كذلك منزل «أنطوان لوبيز»، أضف إلى هذا أن القاضي زولينجر كان يحاول الاطلاع على الكثير من العميد«جان كاي»المسؤول عن الاستعلامات العامة باستخباره عن تدخل بعض الشخصيات الحاكمة ابتداءا بالوزير الأول «جورج ابومبيدو» ووزير الداخلية «روجي فراي» و «جاك فوكار»، الكاتب العام لرئاسة الجمهورية الذي يتوصل بصفة منتظمة بنسخ من مذكرات المصالح الجاسوسية التي تدلي بتنقلات أبطال الاختطاف الاجرامي، وكان بِوُسْعِ الحكام توقيف المحامي الدوغولي «بيير لومارشان» في نشاطه عندما كان ينظم مشروع اختطاف ابن بركة، لكن القاضي زولينجر لم يذهب بعيدا حيث أنه لم يتهم أي أحد قابع في السلطة الدوغولية ...

الفصل الثاني

حالة الاستثناء بالمغرب

لقد أعلن عن حالة الاستثناء في شهر يونيو 1965 على يد العاهل الحسن الثاني وذلك بحذف البرلمان الأول المنتخب في سنة 1963. ففي التعريف السياسي، فإن حالة الاستثناء تعتبر مرادفا لحذف الحريات العامة أو للديكتاتورية، لكن في المغرب، فإن حالة الاستثناء ليس لها نفس التعبير حيث أن الأحزاب السياسية بقيت تتابع نشاطها وتعبر عن نفسها بأكثر أو بأقل حرية.

وقد وجب القول بأن المغرب كان البلد الافريقي الوحيد الذي لم يعرف نظام الحزب الوحيد، ولقد كانت له صحافة تمثل مختلف النزاعات السياسية، منها حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحركة الشعبية ... لكن هذه الأحزاب كانت موضوع مراقبة شرطية مشددة تحد من حرية تعبير صحفها ...

التسيير الاقتصادي

ففي الميدان الاقتصادي الذي كانت تدبره الحكومة الملكية، كانت الحالة الاقتصادية صعبة منذ سنة 1966، ولقد وصلت أقصاها في التدهور حيث كانت مثلا، الاحتياطات النقدية ضئيلة، وكانت الميزانية العامة السنوية تتميز بعجز يساوي نصف مبلغها الكامل. فقامت الحكومة عاجلا بقرار حاسم لجعل الحد من هذا التدهور وذلك بوضع ميزانية تساند بتاتا الوزارات المنتجة كوزارة الصناعة ووزارة السياحة وتُقنِّن الواردات بجلب المواد الضرورية، وتنقص من نفقات الدولة الباهظة وترفع من عدد الضرائب والجبايات والأسعار العمومية ...

ولقد كان أشهر قرار اتخذته الحكومة ابتداءاً من حالة الاستثناء، هو تأميم طرف من التجارة الخارجية بتاريخ فاتح يوليوز 1965. وللخروج من المأزق، كان قد وجب إبرام اتفاقيات مع المنظمة الأوروبية الاقتصادية، فوجب أيضا الحصول على مساعدات مالية خارجية لتمويل التصميم الثلاثي الجاري به المفعول، كذلك وجب التعاون المتزايد مع دول المغرب العربي كالجزائر وتونس. وعلى ضوء هذه الاحتجاجات، تعددت الوفود الواردة من منظمة التغذية الزراعية والبنك العالمي إلى المغرب لتمويل عدة مشاريع، منها المشاريع الفلاحية (كمشروع سبو) لتحويل وجه إقليم الغرب. ومشروع «دَرُّو» لتحسين إقليم الريف. وقد منح البنك العالمي عدة قروض إلى المغرب بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، من بينها القرض الفلاحي الذي وجب أن يرتبط بإصلاح فلاحي معتدل ليكون منتجا. ولهذا الغرض، استلزم استرجاع الأراضي من المعمرين، وكذلك استغلال أراضي الأملاك المخزنية والجماعية والجيش والأحباس [1] والاعانة المستمرة للتعاونيات المنشأة حديثا، لكن القرض الفلاحي كان موجها على يد السلطات المحلية حسب اتجاهات المنتفعين السياسية، وقد ساعد القرض الفلاحي في الأوائل الفلاحين الكبار والغير المنتجين بدعوى أن لهم أراضي يملكونها، الشيء الذي أعطى للمؤسسة المكلفة بتوزيع القرض الفلاحي (أي صندوق القرض الفلاحي) دورا جذبا، فتدخلت المعارضة السياسية لتنتقد بشدة القرض الفلاحي لتذكر بأنه لا يمكن أن يُسير القرض الفلاحي إلا على يد حكومة تنبثق من انتخابات شعبية، ولتحقيق صرف قروض البنك العالمي في أحسن الأحوال، فقد وجب وضع تصميم ينفذ الاصلاح الفلاحي المنشود، لكن حكومة حالة الاستثناء لم تكترث بوضع الاصلاح الفلاحي، بل وجهت جهدها في سياسة تجهيزية مائية، منها مثلا بناء سد «وادي زيز» بإقليم تافيلالت بتمويل صادر عن الزيادة في ثمن السكر الذي يستهلكه جميع المغاربة، هذه الزيادة التي كان وجب التخفيف منها نظرا للأسعار المنخفضة لهذه المادة استراتيجية في العالم. فقد كان يلزم تمويل هذا السد عن طريق الاعتمادات العادية.

---

1. إن النظام القانوني للأراضي الفلاحية المغربية متنوع للغاية بحيث أن إجراءات وجب أن تتخذ للتنسيق وللتدبير المباشر لها ...

وقد وقعت اختلافات في وجهات النظر ما بين الأحزاب السياسية آنذاك، منها من كانت تساند الاكتتاب الوطني لبناء السد عوض الاحتفاظ بثمن السكر في غلائه، ومنها من كانت تطالب بتخفيض ثمن السكر بتفسير أن الاحتفاظ بثمنه الحالي يُعَدُّ ضريبة سرية تنقص من الطاقة الشرائية للجماهير الكادحة. أو بإجبار الأغنياء والأشخاص المعنويين كالأبناك والشركات بمشاركتهم في تمويل هذا السد.

ففي جو هذه المطالبات السياسية والنقابية، قرر الحسن الثاني ترصيد مبلغ 12 مليون درهماً المستخرجة من الاحتفاظ بثمن السكر، وأعلن في الحال ابتداء الأشغال في تشييد وادي زيز.

وقد كان يظهر بأن تخفيض ثمن السكر ينسجم مع تمويل السد، أو بالأحرى لقد كان يلتزم أن تقع استشارة الشعب في مشروع تمويل السد عن طريق الزيادة في ثمن السكر.

ورغم القيل والقال في سياسة التجهيز، فإن الأمريكيين كانوا يهتمون بالمغرب لأنهم كانوا يستخبرون بأنه بلد قار، وله جيش وشرطة فعالة ومهذبة، ولهذا لم يترددوا في منح المغرب إعانة قدرها 488 مليون دولار لتمويل إنجاز التصميم الثلاثي ولتحسين حالة اقتصادية صعبة إثر الاجراءات المتعلقة بتأميم التجارة الخارجية التي لم تؤد إلى تحسين الاقتصاد العام، أضف إلى هذا أن التضخم السكني الذي لم يوازنه ارتفاع محسوس في الدخل الوطني كان يضع لدى الحكومة مشاكل عويصة يمكنها أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

فبفضل تقوية الروابط المغربية الأمريكية غداة تنحية المعارضة الراديكالية التي كان يجسمها المهدي ابن بركة، فإن عدة مشاريع للتصميم الثلاثي حصلت على قروض من طرف البنك العالمي المنضوي آنذاك تحت لواء واشنطون.

انتقادات مرة للمعارضة

في تلك الآونة، كانت جريدة «الطليعة» لسان حال النقابة التقدمية، «الاتحاد المغربي للشغل» وجريدة «الكفاح» الناطقة باسم الشيوعيين المغاربة،

توجهان انتقادات مرة ضد السياسة الاقتصادية لحكومة حالة الاستثناء، أما جريدة «العلم» الناطقة باسم المحافظين الاستقلاليين، فإنها كانت معتدلة في انتقاداتها تجاه الحكم في اتجاهاته الاقتصادية نظرا إلى أن كثيرا من عناصرهم كانوا يتمتعون بقروض عقارية وفندقية وصناعية وفلاحية وتجارية، أما التقدميون، فإنهم عارضوا ميزانية 1966 بدعوى أن الحكم يحتقر الجماهير الشعبية، وأن سياسته الاقتصادية تسعى إلى تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء [1]، فليست هناك عدالة لأولئك الذين حققوا الاستقلال الوطني ولم ينتفعوا به ...

ولما رخص الشاب مامون الطاهري وزير المالية للخبراء الأجانب بنقل طرف من مداخيلهم إلى بلادهم، (وهذا حق مشروع لصالحهم). أقام الاستقلاليون بصفة أنانية ضجة كبرى حول هذه القرارات التقشفية المزعومة للحكومة، فقد ذكرت «العلم» بأن نقل الأجانب لجزء من أجورهم سيزيد من تكاليف البلاد، ومن النقص في مداخيلها [1]. لقد عبروا عن رغبتهم في أن تبقى هذه المداخيل في البلاد، وانتقدوا بصفة نفاقية الاعانة الأجنبية التي كانت تمكن البورجوازية التجارية من الحصول على قروض هامة [2]، ولقد ذكرت «العلم» بأن هذه الإعانة الأجنبية تثقل كاهل ميزانية التجهيز وكاهل المواطن المغربي الذي يتحمل الديون والفوائد المرتفعة.

ففي ذلك الزمان، كانت مصلحة الديون العمومية تؤدي عشرين مليار سنتيما، أي نسبة 9,5 % من مجموع ميزانية التسيير. لكن عندما أضيفت قروض أمريكية جديدة، ارتفعت نسبة الديون إلى 40 %، الشيء الذي دفع بالمعارضة إلى القول بأن الديون تهدد مالية الدولة واستقلالها الوطني حيث أن المغرب دخل في التغطية الأمريكية.

وقد أشاعت المعارضة بأن المغرب يعتزم الانضمام علانية إلى الحلف الاسلامي ذي الطابع الأمبريالي، ويضم هذا الحلف العربية السعودية والامبراطورية الايرانية حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا الغرض، كُلف الأمين العام السابق لحزب الاستقلال أحمد بلافريج والممثل الشخصي للعاهل الحسن

1. «الطليعــة».
2. لقد أصبحت عدة أطر استقلالية مديرين عامين لشركات الأبناك والتأمينات، وأشهرهم المدير العام والرئيس عمر بنعبد الجليل، عضو اللجنة التنفيذية ...

الثاني بالاتصال بطهران والرياض لدعوة شاه إيران بهلافي والملك فيصل إلى المغرب باسم جلالة الملك، وقد يفسر تقرب المغرب من الولايات المتحدة بسبب تدهور العلاقات المغربية الفرنسية الناتجة عن قضية المهدي ابن بركة. وبالفعل، فإن باريس قررت باسم الجنرال دوغول نقص الاعانة الفرنسية الحيوية والضرورية للمغرب للضغط على الرباط الذي يرفض تسليم الجنرال أوفقير إلى العدالة الفرنسية.

وفي سبيل مواجهة الارادة الفرنسية في قطع العلاقات الديبلوماسية مع المغرب، قررت حكومة الرباط القيام بحملة ديبلوماسية موسعة بإرسال عدة مبعوثين مكلفين بالاتصال بالحكومات الحليفة للمغرب وبتنظيم ندوات صحفية غايتها إطلاع الرأي العام العالمي عن قضية ابن بركة، وفي سبيل هذه الغاية، كان المغرب يُحاول محو هذه القضية تحت غطاء عدة عناصر موضوعية أهمها : وجود جالية فرنسية هامة قائمة بالمغرب، وفي هذا الموضوع، ذكر مرة كاتب الدولة الفرنسي «حبيب دولونكل» أمام مجلس الشيوخ بباريس بأن وجود أكثر من مائة ألف فرنسيا بالمغرب يمكن أن يعتبر إحدى الوسائل الردعية، ثم ذكر بحوادث مكناس الدموية التي كانت تعد بنكسة للفرنسيين المقيمين بالمغرب.

ولقد اعتبر حزب الاستقلال المحافظ بأن الحملة الديبلوماسية التي عزم الحكم تنظيمها لا فائدة فيها، حيث أن الدول لا تتخذ قراراتها على ضوء ما سيقدمونه المبعوثون المغاربة من حجج لادانة فرنسا أو المغرب، بل على ضوء ما تقدمه سفاراتها أو مصالح استعلاماتها، ففي نظر الاستقلاليين، فإن المراسلين الملكيين سوف لا يقومون بأي عمل جدي لتغيير الحالة [1].

وتبعا لهذا المنوال، أخذ حزب الاستقلال المطالب برجوع البرلمان، ينتقد حكومة حالة الاستفتاء في عدة واجهات ففي الواجهة الاقتصادية، أكد حزب الاستقلال بأن التصميم الخماسي الذي شارك سنة 1961 في وضعه بنفسه، قد فشل لأن الحكومة الملكية اللا مسؤولة لا تقوم بواجباتها حيث أنها لم تقم بتطبيق التصميم الثلاثي الذي تلاه (1966 ـــ 1967)، ويرى في هذا أن الحكم يبتعد عن الشعب. أما في الميدان الدستوري، فإن حزب الاستقلال

1. جريدة العلم لثامن يبراير 1966.

يوضح بأن الدستور قد توقف به العمل بدون قانون، وأن الدستور يعطي فعليا المسؤولية للحكومة لتضع برنامجا تدافع عنه أمام البرلمان، ويرخص هذا الدستور المسؤولية لتنفيذ القوانين والحق في الاقتراح، ويعطي للحكومة طرفا من السلطة التنفيذية، لكن التزوير والانحرافات عن الاتجاه الحقيقي للدستور ساهم في تمديد حياة اللا مسؤولية الحكومية والوزارية ...

عواقب وخيمة للتدبير الحكومي

والحجة على ذلك أن بعض الأعضاء الحكوميين بدأوا يتخذون قرارات تضر بالحالة الاقتصادية، ذلك أن الوزير الشاب والجديد للمالية، مامون الطاهري أخذ يتخذ بدون مراقبة إجراءات تُحدد مَنح القروض المخصصة للمؤسسات، الشيء الذي جمد نشاط الأداءات لعدة شركات ووقف التسديدات بين الأبناك لصالحها، والذي زاد في الطين بلة أن الوزير العديم الكفاءة، أمر الأبناك بأن تدفع لمعهد الاصدار النقدي كل ما زاد من الاحتياطات النقدية لديها بالنسبة للاحتياطات المسجلة في السنوات السابقة، ثم أن الأبناك لم تعد تحصل من معهد الاصدار النقدي، تسبيقات على أساس سندات الخزينة التي كانت تُكون نسبة 25 % للودائع.

وهذه الاجراءات المعجلة المقننة التي اتخذت بدون استشارة الممثلين المعنيين بالأمر، أحدثت آثارا سيئة لدى زبناء الأبناك المستثمرين ولدى العاطلين الذي تفاقم عددهم، ولو لا ظروف إرسال يد عاملة غزيرة إلى ألمانيا الفيدرالية، ولولا الحصول على القمح الأمريكي لتسيير الانعاش الوطني، لأصبحت الحالة الاجتماعية متفاقمة، ووصلت إلى أوجهها السيء، وخصوصا أن الجفاف قد مس البوادي من الشرق إلى الجنوب المغربي.

ففي ذاكرة المسؤولين عن الاقتصاد والمال، فإن تحديد القروض إلى جميع الأوساط الاقتصادية يرجع أساسا إلى أن القروض البنكية كانت تستعمل في الاحتكار العقاري، وبالخصوص في شراء العمارات.

أضف إلى هذا أن الوزير مامون الطاهري كان يتتبع تعليمات صندوق النقد الدولي بصفة عمياء، حيث كان هذا الصندوق يطالب بمكافحة التضخم

المالي، فقد كان يقال بأن المغرب كان بلدا لا يتسم بالجدية حيث أن جميع القرارات المعجلة كانت تحتدم مع المصالح الخاصة المحدودة باستثناء القطاع السياحي حيث كان يبذل فيه نسبيا مجهود ملحوظ، ولهذا كانت أوساط أرباب المعامل، أوروبيون ويهود ومسلمون، تتحفظ حول هذه القرارات المقننة للقروض رغم أنها تعتبرها تطبق عادة ضد التضخم المالي، فلا تعد وصفا من صفات صحة اقتصاد البلاد. إن التضخم المالي يُكون خطرا على المغرب شريطة أن يطبق في استثمارات منتجة تزيد في الثروات، لكن التضخم المالي يكون خطرا إذا كان هدفه تقليص عجز الميزانية في ميدان النفقات الغير المنتجة ولا يصلح بتاتا للملاكين، أصحاب المداخيل المحدودة، ولحسن الحظ، فقد يوجد في المغرب قليل من الملاكين بالنسبة للدول المتقدمة، ونحن نعلم بأن القرض هو مظهر يسعى لتضخم الأموال، لكنه يتسم بحدود إذا كانت تصطحبه شروط خاصة منها المشاريع المتخصصة [1].

سياسة تنموية اقتصادية محدودة

ويعني الأمر بإعادة بناء مطار النواصر الضخم في إطار اتفاق مغربي أمريكي يهدف إلي تمويل أشغال تحويل المطار الأمريكي السابق إلى مطار مدني دولي، وقد أقرض البنك العالمي في هذا الشأن 170 مليون دولار إلى البنك المغربي للانماء الاقتصادي الذي أنشيء سنة 1966 لتمويل الاستثمارات الصناعية الخاصة، وحذر البنك العالمي في فرصة ضرورة نقص محسوس للمستخدمين الأجانب بالمغرب، كذلك أن السياحة بدأت تخطو خطوات سريعة لتصل سنة 1966 إلى استقبال 450 ألف سائح، أضف إلى هذا أن إقليم تافيلالت، مهد الدولة العلوية، قد بدأ يعرف بعد إهماله مدة طويلة، سياسة تنموية فلاحية، وخصوصا بعد زيارة العاهل المغربي إلى عين المكان، لكن الجماهير القروية بقيت معوزة وفقيرة وتستخلص جل مداخيلها من بيع الحبوب التي تنشط الأسواق التقليدية لتبتاع مقابلها السكر والشاي والزيت والأثواب ...

لكن هذه الخطوات الابتدائية في الانطلاقة الاقتصادية للمغرب لم ترق الطبقة السياسية التي اعتبرت بعد مرور سنة على حالة الاستثناء أنه لم يقع

---

1. من تصريحات الرئيس الشرفي لجمعية أرباب العمل بالمغرب السيد كروز ...

تقارب بين الملك والأحزاب بعد تاريخ سبعة يونيو 1965، حيث جمد البرلمان وأعلن عن الاستثناء ...

ذلك أن عدة زعماء للمعارضة وبعض نواب الأغلبية الحكومية كانوا يستنكرون الشروط التي ترجمت عن الفصل 35 للدستور، منها تهديد الوحدة الترابية والأحداث التي يمكنها أن تمس بسير المؤسسات الدستورية. وقد لاحظوا بأن العاهل يتمتع بأغلبية السلطات التنفيذية والتشريعية والتنظيمية، ويقوم بدور الحكم للظروف التي يمكنه أن يتخلى عن طرف منها. فقراراته الحديثة، ومنها تأميم القطاع التجاري الخارجي وبناء سد ضخم وتنقيل الوزراء في الحكومة، وتعيينات وتسميات جديدة اتسمت بصعود عناصر شابة إلى أعلى المسؤوليات. كل هذا الاستنكار لم يحرك استقرار الحكم. فقضية المهدي ابن بركة مثلا لم تحدد موقفا واحدا في البلاد أو للأحزاب، فقد اندثر حلم فرنسا في إقصاء الجنرال أوفقير من الحكومة حيث أن هذا الوزير كان يتمتع دائما بالقوة والنفوذ.

وبقي لدى الأحزاب السياسية أمل في أن تقع مراجعة دستورية محتملة. فحزب الاستقلال لم يتوقف نشاطه في فضح حالة الاستثناء منذ سنة فيعتبرها فشلا من الوجهة السياسية والاقتصادية. ففي نظره، فإن حالة الاستثناء قد صفت جميع مظاهر الديمقراطية التي وقع حديثا تدشينها، ففي نظر حزب الاستقلال، فإن حالة الاستثناء هي الرجوع إلى الحكم المطلق ...

أما الاتحاد المغربي للشغل الذي كان يمثل بصفة نسبية الطبقة العاملة، فقد طالب يوم فاتح مايو 1966 بتأسيس حكومة تتمتع بالثقة الشعبية، وتقوم بدور تحضير الانتخابات الديمقراطية لتستأنف الحياة البرلمانية في إطار دستور معدل [1].

لكن الوحدة ما بين الأحزاب السياسية والنقابات كانت عويصة للمطالبة بانتخابات جديدة وبتغيير الدستور، فهناك علال الفاسي المحافظ التقليدي في شكله الشرقي، كان يعارض بشدة الأفكار الثورية للمحجوب بن الصديق الذي كانت له اليد الطويلة على العمال بمساعدة التقدمي عبد الله ابراهيم، فأمام عدم فعالية الأحزاب السياسية، كان يتقوى نفوذ الجيش حول الملك الحسن الثاني

1. من خطاب رئيس الحكومة السابق عبد الله ابراهيم أمام استعراض عمال اتحاد المغربي للشغل يوم فاتح مايو 1966.

بجهازه المكون خصوصا من طرف الجنرالين أوفقير والمذبوح (وزيرا الداخلية والديوان العسكري الملكي).

ففي القارة الافريقية حيث كانت رياح الانقلابات العسكرية تهب من كل جهة، كانت ملامحها تظهر في الاستعراضات العسكرية يوم 14 مايو، وهو تاريخ تأسيس الجيش الملكي.

ففي أواخر سنة 1965، سجلت القارة الافريقية خمس انقلابات عسكرية بالكونغو — زايير وعلى رأسه موبوتو وبجمهورية أفريقيا الوسطى ويتزعمه ابوكاسا وبالداهومي على يد سوغلو وسريلانكا على يد لاميزانا وبنيجريا على يد يعقوب جوون.

وكان هدف هذه الانقلابات إقصاء مسيري الأحزاب السياسية الذين اعتبرهم العسكريون غير قادرين على مواجهة بانتظام وشجاعة المشاكل التي تضعها التنمية الاقتصادية، وهذه الحالة المضطربة والغير القارة عرضت هذه البلدان إلى التأثيرات الأجنبية، أضف إلى هذا أن التخلف الاقتصادي كان سببا في عدم الاستقرار...

وهذه الانقلابات العسكرية الخطيرة أثرت في نفوس زعماء المعارضة المغربية السياسية التي كانت تطالب من حين لآخر بإنهاء حالة الاستثناء والرقابة على الصحافة بتنظيم انتخابات حرة تؤدي إلى حكومة قوية وقارة. لكن الزعماء السياسيين كانوا يتقدمون إلى الرأي العام بصفة مفترقة، فحزب الاستقلال، وهو حزب المحافظين، كان يطالب وحده بمحو حالة الاستثناء، آملا أن يصل بوحده إلى الحكم، أما حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان في شبه اضمحلال بسبب الضربة القاسية التي أصابته على إثر اختطاف المهدي ابن بركة، كان يصادق بشيء من التحفظ على حالة الاستثناء ونهاية العهد البرلماني، وأما الشيوعيون القلائل، فقد كانوا يبادرون إلى توحيد قوى اليسار لتنظيم معارضة ضد حالة الاستثناء، والاتحاد المغربي للشغل كان يثير منخرطيه ضد الانقلابات العسكرية التي كانت تنظمه حسب اعتقاده الجاسوسية الأمريكية، ولا أدل على ذلك في نظره، الاقصاء العسكري لزعيم غانا، المدني نكوامي نكروما، وزعيم اندونيسيا، أحمد سوكارنو.

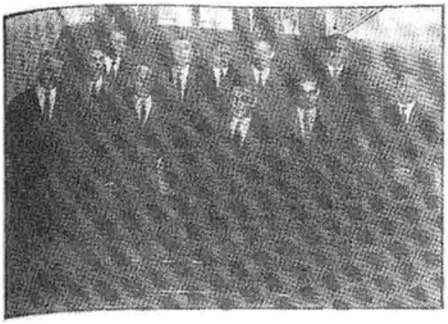

تعديلات حكومية متتالية كان يرأسها دائما جلالة الملك

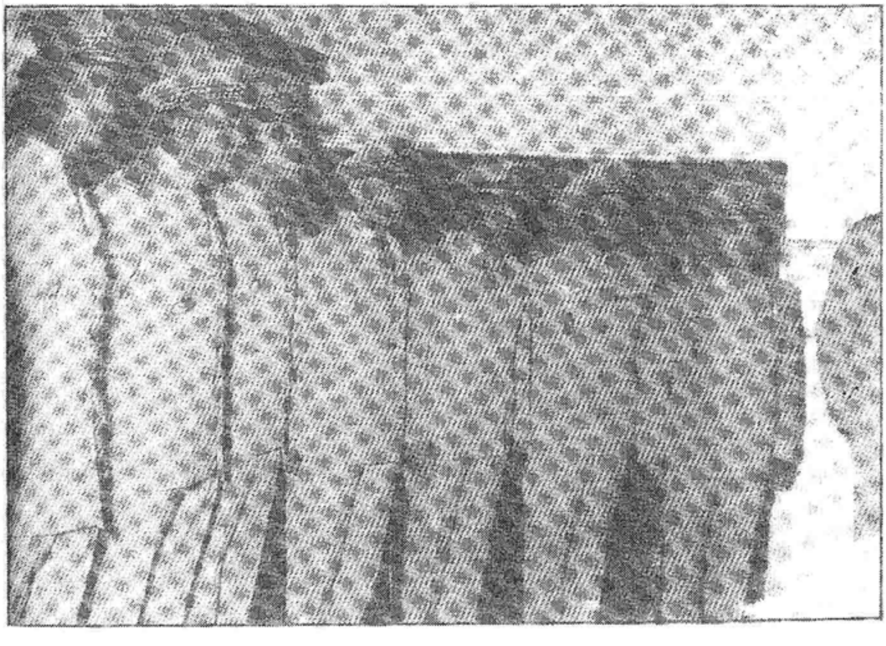

أركان الحرب الملكية الجديدة

الفصل الثالث

الاحتفاء بذكرى 23 مارس

لقد بقي تاريخ 23 مارس 1965 مسجلا في أذهان الطلبة بالمغرب المستقل حيث انطلقوا في مظاهرات قضي عليها في الحين، فكان ذلك التاريخ في نظر الطبقة السياسية، إرادة شعبية غير مسؤولة تهدف إلى التغيير وإلى بث إنذار خطير ...

وعليه، ففي 21 مارس 1966، قرر الطلبة، وعلى رأسهم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تنظيم إضراب الاحتفاء بأحداث 21 مارس 1965 والدفاع عبر هذا الاضراب عن المصالح المادية والمعنوية للجماهير الطلابية، ولقد كان يطالب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالخصوص تحرير جميع الطلبة المعتقلين وإنهاء جميع المتابعات ضد منخرطي المنظمة الطلابية ...

لكن الحكم كان يرى الأمور من وجهة نظر أخرى، كان يعتبر بأن المنظمة الطلابية التقدمية تواصل الحرب ضده، ولهذا قرر إغلاق الحي الجامعي بالرباط وبعض المؤسسات الثانوية. وقد طرد الطلبة ليلا من غرفهم، الشيء الذي لا يتناسب بتاتا مع الاضراب السلمي والعادي الذي أراد الطلبة القيام به، كذلك أن الحكم قرر تطبيق نظام داخلي جديد في المؤسسات الثانوية حيث كانت تكثر فيها الاضرابات، وقد خلق وزير التربية الوطنية، الدكتور محمد بنهيمة جمعيات آباء بدون استشارة أعضائها مسبقا، فنظمت لهذه الغاية نقابات التعليم العالي إضرابا رمزيا طالبت بعده باحترام السلطة لحرمة الجامعة وإرجاع الطلبة المطرودين وإنهاء القمع ليرجع الأمل والهدوء في قلوب وأفكار الطلبة.

رد فعـل الطلبـة

فضح الطلبة في الحين النظام الداخلي الذي وضعه الحكم في غياب الطلبة الممثلين في مجلس الجامعة والمجلس الاداري للحي الجامعي ...

ففي نظر مسيري منظمة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، فإن النظام الجديد الذي أجبره الوزير يبيح للعناصر الأجنبية بالدخول إلى الحي الجامعي كمقيمين، لحراسة ومراقبة الطلبة ونشاطهم المتنوع. كذلك أن هذا النظام الجديد يرهب ويفزع الطلبة وآبائهم وأولياءهم بإجبارهم على توقيع تصريحات وتسديدات، ولهذا يعبرون بأن لديهم الثقة في نفسهم وفي كفاحهم الشرعي.

وهذه المعركة التي قامت بين الطلبة والحكم حول الاحتفاء بذكرى 23 مارس 1966 أدت إلى نوع من الاضطراب السياسي، حيث اجتمع في شأنه مجلس حكومي. فنظم وزير التربية الوطنية ندوة صحفية أكد فيها على ضرورة تطبيق الازدواجية في اللغتين العربية والفرنسية حسب زعمه لحياة البلاد ...

تدخــل السياسيــن

وهذا التأكيد للازدواجية في اللغتين العربية والفرنسية من طرف الحكومة، دفع بحزب الاستقلال المحافظ (والغير المتفتح عنوة للتقنيات الجديدة) إلى القيام بعمل مكثف ضد «مذهب التعليم» للوزير بنهيمة باقتراح استشارة شعبية في شأنه [1].

ففي نظر قادة حزب الاستقلال، فإنه لا يستوجب الحفاظ على تعليم اللغة الفرنسية كلغة العمل، بينما كان المغرب آنذاك لا يتوفر على إطارات كافية في التعريب، وقد كانوا يشنون حملة ضد منح المساعدات ورفع الجبايات على التعليم الحر الخاص لأنه كان يحتفظ بتعليم اللغة الفرنسية،[2] فكانوا يطالبون بتعميم التعليم العربي وتلقين المواد الدينية، وخصوصا حفظ القرآن وما يشمله من مواد أخرى لا تمت قطا إلى التكنولوجيا والفنون كالموسيقى والنحت ...

---

1. والكل يعلم أن أبناء القادة البارزين لحزب الاستقلال. علال الفاسي وامحمد ابوستة وامحمد الدويري وعبد الحق التازي ومحمد بلبشير يزاولون تعليمهم لدى البعثات الفرنسية الأجنبية ؛ بينما يحتقرون جهاز التعليم الذين خلقوه وساهموا في انحطاطه الرجعي بالتنقيص من قيمة اللغات العصرية والطكنولوجيا والموسيقى ...
2. باستثناء مدرسة جسوس التي كان يمتلكها الأمين العام والسابق لحزب الاستقلال، أحمد بلافريج.

وهذه النظرية لحزب الاستقلال كانت تهدف إلى إفشال ما سموه بمذهب التعليم لبنهيمة وحكومته ...

وعلى نهج حزب الاستقلال، قامت الحركة الشعبية، وهو جناح المحافظ عبد الكريم الخطيب بفضح برنامج التعليم المقترح من طرف بنهيمة والذي يهدف إلى الحفاظ على الازدواجية في اللغتين العربية والفرنسية، ونعته بأنه موجه ضد المؤسسات الدينية. بينما كون قادة الحركة أبناءهم في كندا وأمريكا وفرنسا ليصبحوا إطارات حاكمة في البلاد ...

أما موقف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فقد كان متحفظا تجاه الازدواجية، وكان آنذاك يساند بكل قواه مطالب المنظمة الطلابية التقدمية لدى الحكم الذي كان يجابه الطلبة في إضراباتهم ومظاهراتهم.

وقد حدث أثناء هذه المعركة حول برنامج بنهيمة أن ورد الرئيس السينغالي «سيدار سنغور» إلى المغرب وهو كاتوليكي متحمس لخلق منظمة فرنكوفونية تحت تأثير فرنسا، واقترح على العاهل المغربي الحسن الثاني انخراط المغرب لدى هذه المنظمة ... فكان رد صحافة الأحزاب عنيفا ضد هذا الاقتراح. فماذا كان موقف حزب الاستقلال ؟ اعتبر أن اقتراح أو مشروع سنغور يحمل طابع فرنسا ويهدف حسب نظره إلى تشخيص التزوير والكذب في البلدان المستعمرة بواسطة روابط امتيازية على صورة عقود الحماية ...

والحقيقة أن المغرب كان يتجه عفوا (وسيتجه في المستقبل) إلى كتلة العالم العربية وإلى المغرب العربي بتطبيق منهج تعريبي متزايد كتعريب العدالة والادارة بصفة عامة، فالمغرب يندمج أيضا في الأمة الاسلامية بشيء من الرجوع إلى الأصولية مع تكيف أحواله بتكنولوجية الغرب، وقد وجب على المغرب أن يعطي مكانة ولو بصفة مؤقتة إلى اللغة الفرنسية بالنسبة للغات الأجنبية الأخرى، لأن الفرنسية قد أجبرت على المغرب منذ أكثر من أربعين سنة.

لهذا كان قد توجب على مغرب الحسن الثاني أن يبحث بحرص في مشروع سنغور (السنغال) وبورقيبة (تونس) المتعلق بالمنظمة الفرنكوفونية، وقد كان على المغرب ألا يتسرع في اندماجه بالمنظمة الفرنكوفونية لاسيما وأن سياسة التعريب كانت تُطبق بصفة لا رجعة فيها حسب مقتضيات الدستور،

كذلك آن المغرب يتقرب إلى الاتحاد مع دول المغرب العربي، وهو عضو نشيط في الجامعة العربية، الشيء الذي يعرقل انضمام المغرب إلى المنظمة الفرنكوفونية ...

تطـور العلاقـات المغاربيـة

ففي نهاية سنة 1966، أخذت العلاقات تتمتن ما بين مغرب الحسن الثاني وجزائر الهواري ابومدين نحو تعاون متين في جميع الميادين، الشيء الذي كان في خير البلدين وازدهارهما ...

ففي إطار الميثاق الذي وضع في صيف 1965 لصالح دول المغرب العربي وبعد تنصيب أمانة دائمة، أخذت وفود الخبراء لدول المغرب العربي الأربع : المغرب الجزائر، تونس وليبيا، تتبادل الزيارات ما بين عواصمها الأربع، وكان الخبراء المغاربيون يضعون دراسات اقتصادية في جميع المستويات لتأسيس مغرب عربي ملموس حيث نجد بلدانها متكاملة بجغرافيتها وبهياكلها الاقتصادية، فطوال سنة 1966، كانت تجتمع اللجنة الدائمة والاستشارية المغاربية لتضع حالة وبرنامج سنة 1966، وقد حصل تقدم ملموس في التنسيق الاقتصادي ما بين دول المغرب العربي في الميادين الصناعية والنقل والمواصلات والسياحة والاحصائيات والحسابيات الوطنية. وفي شهر يبراير 1966، وضع تقرير نهائي من طرف اللجنة الدائمة الاستشارية لتسلمه إلى مجلس وزاري مغاربي، وقد وضع هذا المجلس الوزاري المغاربي حالة المنجزات على مستوى المغرب العربي ودرس وسيلة تحقيق التنسيق والانسجام ما بين دول المغرب العربي الأربع، وأعطت الأهمية للتربية الوطنية حسب القول الجاري آنذاك : «إن مستقبل الشعوب يوضع على أساس المدرسة» ففي هذه الأحوال، كان للمغرب العربي أن يشيد بصفة دائمة على يد قوات تأتي من أعماق الشعوب لا على يد منظرين أو تقنيين اللذين لا يمكنهم أن يكونوا إلا مستثمرين ...

وقد وضع لهذا الغرض تصميم للتعليم المغاربي ينسق النشاطات الاقتصادية، ويهدف إلى تعريب شامل وإلى تلقين الوطنية المغاربية ليحرر الدول الأربع من بقايا الاستعمار ويعطيها شخصية مستقلة ومتطورة ...

ومن جهة أخرى، كان على المغرب العربي آن يؤسس جبهة مشتركة تجاه المنظمة الأوروبية الاقتصادية في مختلف اتفاقياته التجارية والصناعية، لأن هذه المنظمة الأوروبية كانت تظهر برودة واضحة أمام محاولة توحيد المغرب العربي. وعلى هذا الضوء، قرر وزراء الاقتصاد لهذا المغرب إنشاء أمانة دائمة عوض لجنة استشارية يقوم بها أربعة موظفين يعملون في انسجام ويجتمعون تحت رئاسة المغرب. وقد انعقد مؤتمر اقتصادي هام وخاص بالمغرب العربي، وأوضح جميع المشاكل التي وجب حلها لتشييد المغرب العربي، منها تنمية المبادلات التجارية والتنسيق الصناعي والسياحي بين البلدان المعنية بالأمر (1) وقد قام الخبراء المغاربيون بوضع الحسابات الوطنية والاحصائيات الصناعية بطرابلس وصودق على ميزانية من طرف الأمانة الدائمة بتونس التي أنشأت حديثا مرفقا مغاربيا بالمعرض الدولي لتونس لتقوية الروابط المغاربية، ثم أخذت الأمانة الدائمة تحضر مباشرة دراسات كاملة لدى مجلس الوزراء المغاربيين، وهذه الملفات التي كان يحضرها اقتصاديون وخبراء من مختلف القطاعات في الاقتصاد تتعلق بإنتاج الحوامض والحلفاء والخمور والزيوت والبريد والسياحة الخ ... وكانت توضع رهن إشارة مجلس الوزراء المغاربيين ليصادقوا عليها، وهذا المجلس كان يرأسه محمد الشرقاوي، صهر الحسن الثاني. وقد عملت هذه الأمانة الدائمة على خلق لجنة للتكوين المهني ولليد العاملة لدول المغرب العربي الأربع، وخلق كذلك مرفق لانتاج الفوسفاط والحلفاء والصناعات الكيماوية للتنسيق في تصدير هذه المواد على يد لجن مختلطة وإنشاء شركة جوية مشتركة، وشركة مشتركة أيضا لتركيب السيارات (1).

نبذة عن الحالة الاقتصادية للمغرب العربي

ففي سنة 1966، كان عدد كبير من المستثمرين يعبرون عن تحفظاتهم ليستثمروا بالمغرب العربي، لأن المشاكل الايديولوجية كانت تلعب دورا بارزا ببلدانها. لقد كانت الجزائر تقطع مرحلة صعبة رغم الجهود المخلصة

1. وحسب إحصائيات السياحة المغربية، فإن عدد السواح الجزائريين كان يتزايد سنة بعد سنة، ويفوت عددهم الفرنسيين الذين كانوا يحتلون المرتبة الأولى ...

1. وقد فشلت الأمانة الدائمة في مهمتها عندما جابهت مشكل أصل المواد المنتجة، ونسبة الاندماج ومشكلة أصل رؤوس الأموال.

والشجاعة لحكومة ابومدين، وسبب ذلك الجفاف الذي يقضي على المزروعات، كذلك أن الصناعة كانت تتراجع، فجل نشاط الاقتصاد الجزائري كان يدور حول إنتاج البترول، وفي المغرب، كانت الاستثمارات الخاصة هزيلة، ماعدا في القطاع السياحي حيث كان يبذل مجهود متواصل، ولقد كان يظهر على أن تونس تتميز بنوع من الاستقرار حيث تحتفظ بنخبة هامة وذي قيمة سنة 1966 حيث أنها قامت بسياسة تجهيز ممولة من طرف امريكا، ووصلت نسبة الاستثمار إلى 11,75 %.

ولقد كان يتبيَّن بأن تحقيق المغرب العربي طويل وفادح الثمن، فالجزائر تنتظر استقرار علاقات جيدة وأخوية مع جيرانها، لكن عدم التنسيق الجدي والمخلص المبادر من طرف الدول المغاربية الأخرى، كان منبع الصعوبات مع المنظمة الأوروبية الاقتصادية، الزبون والممون الرئيسي لدول المغرب العربي الثلاث ...

صعوبات المغرب مع فرنسا
والعلاقات الجزائرية المغربية

وحدث أن وقع تأزم في العلاقات الاقتصادية المغاربية، ما بين الجزائر والمغرب، ذلك أن الرئيس الاشتراكي الهواري ابومدين قد أمم إحدى عشر معدنا للحديد والزنك والخفيف، فكانت جل هذه المعادن في يد أربع شركات فرنسية، يُتاجر بأسمائها في بورصة باريس، منها «وانزة» و «بينانويا» و «موكها» و «باي مونتج». فحينا وجه ملك المغرب مدير ديوانه، الطيب بنهيمة إلى الجزائر ليفسر للرئيس ابومدين بأن المغرب ينهج سياسة اقتصادية تحررية تشجع المؤسسات الحرة، بينما كانت المعارضة المغربية تطالب في حملاتها بتأميم المعادن الموجودة بيد الأجانب غداة تأميم الجزائر لمعادنها، وقد ذكرت الجريدة المحافظة «العلم» لحزب الاستقلال، والعاهل المغربي يوجد آنذاك في زيارة بالمناطق المعدنية، بأنه يستلزم تأميم معادن زليحة وبيرنانو أو معادن الكوبالت بابن عزار والحديد بالناضور وبإيميني وابو عرفة ...

ولقد اهتم القصر الملكي بعواقب تأميم أبومدين للمعادن بالمغرب، الشيء الذي زاد من حدة التأزم ما بين الرباط والجزائر، هو إقدام الجزائر على

تأميم معادن جارة جبيلات بإقليم تندوف، نقطة النزاع ما بين المغرب والجزائر هذا النزاع المتابع من طرف منظمة الوحدة الافريقية ...

وقد أدى هذا التأزم ما بين البلدين الشقيقين إلى الرد عليه، بتقوية الجيش الملكي على يد العاهل المغربي وذلك بالاعلان عن التجنيد العسكري الاجباري أثناء ذكرى هذا الجيش يوم 14 مايو 1966.

وفي الشهر التالي وأثناء ذكرى استيلاء الجيش على الحكم يوم 19 يونيو 1965، طالب الهواري ابومدين المغرب العربي بانتهاج خيارين : منهما سياسة التعاون عوض سياسة المطالبة بالأقاليم. ففي نظر ابومدين، فإن مشكل الحديد لا يمكنه أن يكون موضوع المساومة نظرا لاحترام مبدإ الحفاظ على الحدود التي تركها الاستعمار. ثم صوتت على هذا المبدأ بالاجماع منظمة الوحدة الافريقية ... لكن في نظر المغرب، فإن تأميم ابومدين للمعادن وخصوصا معدن جارة جبيلات في حوض تندوف يقع في إقليم من الصحراء الغربية التي يطالب بها النظام العلوي ...

وهكذا ظهر في جو واضح مشكل الحدود المغربية الجزائرية الذي بقي بدون حل رغم المسطرة التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية التي تتمنى تعاونا مشتركا تلزمه الجغرافية والجيولوجية، منها الاستغلال المشترك للثروات المعدنية التي تكون مبدأ التقارب والتفاوت لمشاكل الحدود.

لكن منظمة الوحدة الافريقية لم تنه أشغالها لتسطير الحدود.

فلم تتوقف عواقب تأميم المعادن الجزائرية وآثاره السياسية على المغرب، بل أضيف إليها حدث غير منتظر : ألا وهو التأزم الذي صعد بين الدولتين المغاربيتين بعد المعاملات التي اعتبرتها الجزائر اصطناعية. والتي تكون قد قامت بها الشركة الجزائرية المستغلة لمعادن «العبيد زليجة» والتي رفضت كل سياسة تعاونية مع مكتب الدراسات المعدنية المغربي، وفي هذا الصدد، طالب المغرب بعقد اجتماع طارئ للجنة المنظمة للوحدة الافريقية المكلفة بتصفية النزاع المغربي الجزائري وذلك بعد اتصالات مكثفة ما بين الجزائر وباماكو وأديس أبابا. وكانت آنذاك ما يسمى بأزمة صيف سنة 1966 التي تمثلت في محصول زراعي رديء وتجمد اقتصادي حاد في المغرب.

رَدُّ فعـل المعارضـة

وذلك القرار الحكومي في تسليم أراضي الاستعمار الخاص إلى مجالس العمالات والأقاليم انتقدته المعارضة بشدة حيث وجدت أن الاصلاح الفلاحي قد تحول عن مجراه، وذلك بمحو مكتب الاستثمار الفلاحي الذي كان بوده أن يعتني بأراضي الاستعمار وبتأسيس مراكز فلاحية تقوم أجهزة الحكم بتقوية نفوذها، لكن المعارضة كانت تلح في استرجاع أراضي المعمرين الخواص وبتوزيعها على الفلاحين الغير الكفوءين ...

وهذا التراشق الدائم ما بين الحكومة والمعارضة عن طريق الصحافة زاد في دوام حالة الاستثناء. وهكذا، فبعد سنة على استتباب حالة الاستثناء، طالب المجلس الوطني لحزب الاستقلال بإلغاء حالة الاستثناء والرجوع إلى الشرعية التي تهدف إلى إشراك الشعب في الحكم ...

الرئيسـان الجزائريـان أحمـد بن بلـة والهـواري ابومديـن

وقد حصل هذا المطلب الاستقلالي في الوقت الذي كان الملك يوجد في شبه تقاعد بإيفران. ففي هذه القرية، كان حزب الاستقلال ينوي بأن الملك يتخذ قراراته السياسية الهامة، أكانت تنعش الحياة في المؤسسات الدستورية أم تُديم حالة الاستثناء ... لكن حدثان أبرزا دوام حالة الاستثناء، منها أولا أن العاهل لم يبد أية مبادرة تجاه المعارضة في الخطبة التي ألقاها بمناسبة ذكرى نفي محمد الخامس، يوم 20 غشت 1966. فظهر العاهل بأنه هو صاحب الساعة والاختيار ...

وهناك حدث آخر، هو تجديد الغرف المهنية التي كانت قد ستكون رجوع النظام البرلماني في شهر أكتوبر 1966 أو ستزرع نفسا جديدا في الديمقراطية. لكن لم يحدث أي شيء، فحالة الاستثناء وجب أن تستمر وتدوم ...

الفصــل الرابــع
تقارب المغرب مع الحلف الاسلامي

وأثناء علاقاته الأكثر أو الأقل وُديّا مع دول المغرب العربي، كان مغرب سنة 1966 يتقرب من العالم الاسلامي باتصاله مع الملكيات الاسلامية : كالمملكة السعودية والامبراطورية الايرانية، وهما دولتان هامتان بالشرق الأوسط، وكذلك حليفتان استراتيجيتان لواشنطن. التي كانت ترى من الواجب مواجهة المؤتمر الهام لحلفاء موسكو وهافانا داخل القارات الأسيوية الافريقية الأمريكية ... لهذا كان من الضروري خلق تضامن إسلامي لكل مواجهة طارئة.

وكانت مصر الناصرية تواجه الملكيات الاسلامية وتساند بكل قواها مؤتمر القارات الثلاث، لهذا كانت تدين معا صعود المتطرفين الاسلاميين داخل مصر واتصالات الملكيات الاسلامية بإمريكا.

فكان مشروع حلف إسلامي في الهواء، لهذا كان يحضر مشروع قمة إسلامية ما بين رؤساء دول إسلامية طوال سنة 1966.

الزعيم علال الفاسي

علال الفاسي، مناصر لحلف إسلامي

ففي مكة المكرمة، حيث أرسل للأماكن المقدسة الاسلامية لأداء الحج، صرح متزعم النزعة المحافظة لحزب الاستقلال المغربي، علال الفاسي بأنه سيعقد قمة إسلامية تبعا لانعقاد مؤتمر إسلامي عالمي سينظمه الملك فيصل السعودي بالجزيرة العربية. فلم يتردد علال الفاسي في التنديد بسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان قد أدان المؤتمر العالمي الاسلامي المجتمع أخيرا بمكة، فصادق علال على قرار الملك فيصل وإجراءاته في هذا الشأن موضحا بأن فيصل ليس له اتصال مع يد أجنبية، وغداة تصريحات علال الفاسي بمكة، رد عليه الرئيس السوري نور الدين الأتاسي، وهو ثوري واشتراكي بعثي، بتوجيه انتقادات لاذعة ضد الوزير اليهودي الأمريكي هانري كيسنجر الذي يكون قد أوحى بالحلف الاسلامي، ففي نظر الأتاسي، فإن كيسنجر كان يبحث في إنعاش الأحلاف العسكرية والاستعمارية بالشرق الأوسط وباستغلال العواطف الدينية، ثم أن حلف إسلامي سيكون مولودا ميتا، وسيعرف نفس المصير الذي آل إليه حلف بغداد الذي حطمته الشعوب العربية».

ومرة أخرى، فإن الزعيم المحافظ علال الفاسي الذي استقبله العاهل المغربي الحسن الثاني قبل مغادرته للمغرب قد توجه إلى مختلف الدول العربية لينظم ندوات صحفية يساند فيها الحلف الاسلامي المعتزم عقده. وهاجم الاشتراكية الماركسية، لأن الاشتراكية لا تمتزج مع القيم الروحية للمجتمع العربي. وبالفعل، فإن علال الفاسي ظهر في جل رحلاته بدول الشرق الأوسط كمدافع عن التحالف الاسلامي — وقد تبين كذلك من خلال كل محاضراته الصحفية ضد الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان الموحي لحذف حلف بغداد الذي أنشأه الرئيس الأمريكي إيزنهاور.

ففي العاصمتين الأمريكية والأنجليزية، كانت الأوساط الحاكمة مرتاحة لانشاء حلف إسلامي في القريب الذي سيمحي في نظرها قلقهم حول مستقبل حلف «السنطو» [1] الذي كان يمتزج به حلف بغداد المنهار على إثر سقوط

---

1. وهذا الحلف «السنطو» هو حلف قائم بين أمريكا وبعض الدول الاسلامية كإيران وتركيا والباكستان ...

الملكية العراقية ... وعليه، فإن الأمريكيين والأنجليزيين كانوا يحاولون تمتين وتوسيع حلف السنطو في شكل الحلف الاسلامي المنحاز لأمريكا، والذي سيتمم حلف بغداد والمعبر عنه بصفة مختلفة، وذلك لمواجهة كما ذكرت آنفا مؤتمر القارات الثلاث ذي النزعة الثورية والذي كان ينشطه المغربي المهدي ابن بركة المغتال بباريس.

ففي يوم 13 يونيو 1966، ورد إلى المغرب شاه إيران ليحادث العاهل المغربي حول مشروع مؤتمر إسلامي. ولقد أبرمت الملكيتان الايرانية والمغربية اتفاقيات تعاونية وناقشتا مشاكل خاصة بالعالم الاسلامي. وفي هذا المجال، وجب التوضيح بأن شاه إيران الذي اعترف بدولة إسرائيل الصهيونية لم تتدهور علاقاته مع المغرب الذي أظهر «واقعيته الخاصة» أثناء الأزمة التي وقعت ما بين الدول العربية وألمانيا الفيدرالية حيث احتفظ استثنائيا بعلاقاته الديبلوماسية مع ألمانيا، ونحن نعلم بأن هذا البلد قد اعترف بإسرائيل التي تحتل الأرضي العربية الفلسطينية وأسدى لها تعويضات مادية هامة.

وقد كان يلتزم العاهلان المغربي والايراني بتنظيم المؤتمر الاسلامي بصفة تدريجية، وبدمج الملكيات العربية بالشرق الأوسط الغنية بالبترول الذي يستغله الأمريكيون والأنجليزيون بثمن بخس ...

إخفـاق باندونـغ الكبيـر

لقد كان الغربيون يروون بعين راضية انعقاد مؤتمر إسلامي بصفة عاجلة في الوقت الذي فشل فيه انعقاد المؤتمر الافريقي الأسيوي بالجزائر، والذي كان يسمى بمؤتمر باندونغ الثاني، لكن الرئيس المصري جمال عبد الناصر كان يعتبر مشروع حلف إسلامي محاولة جديدة للامبريالية وللرجعية لتوقيف تقدم الثورة العربية ومحاولة توحيد القوات التقدمية، ومنها الوحدة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسوريا، وبما أنه كان يعادي مملكة فيصل السعودية، فإن عبد الناصر كان يرى ضرورة تنظيم قمة تقدمية عربية عوض عقد قمم تضم دولا جعية ... وللرد على هذه المزاعم الناصرية، قام الملك فيصل السعودي بزيارة إلى واشنطن وإلى الرباط حيث وقع فيها على العهد المغربي

الايراني للود والصداقة الذي ينص على «مواجهة التهديد الموجه ضد الأمم الحرة وضد العقيدة الالهية»، لكن جمال عبد الناصر كان يرى بأن «الدين ليس الوسيلة الكافية لتوحيد الشعوب الاسلامية، بل القومية العربية هي التي يمكنها توحيد العالم العربي ...». وقد صرح بهذه الأقوال غداة قرار بلاده في تأميم رؤوس الأموال السعودية وممتلكات العائلة المالكة السعودية الخاصة الموجودة بمصر ... فهذه الخلافات الفكرية العقائدية أدت إلى القطيعة ما بين القاهرة والرياض، وكان من نتيجتها انضمام الملك فيصل إلى مذهب «إيزنهاور» الأمريكي حيث أنه كان يتخوف من تأثير الاشتراكية على الجماهير المحرومة في الشرق الأوسط ومن فعالية الاعانة السوفياتية بدون مقابل ضد النفوذ الأمريكي، ومن تأثير الناصرية على النظام السعودي.

نحو نهاية القمم العربية

ففي حربه ضد الحلف الاسلامي، كان ناصر يطمح في عزل الدول العربية المحافظة، عن القمم العربية. وقد طلب في هذا الشأن من الاشتراكي الهواري ابومدين أن يلغي القمة العربية التي كان يعتزم عقدها بالجزائر، فجند القوات التقدمية ضد القوات المتخلفة الموالية للرجعية والامبريالية.

وقد حاولت جمعية الاخوان المسلمين التي أنشأتها وشجعتها مصالح سرية أجنبية، اغتيال عبد الناصر، لكن زعماءها اعتقلوا وشنق ثلاثة زعماء ومنهم الشهير سعيد قطب بمؤلفاته الاسلامية. وقد ارتفعت احتجاجات من لدن المحافظين العرب سواءا من تونس وعمان والخرطوم والرباط، وبرز من بينهم العلماني الحبيب ابورقيبة، رئيس دولة تونس الموالية للغرب وحزبه الحاكم، فاحتجوا بشدة على قتل زعماء الاخوان المسلمين، وتنبئوا بتحطيم النظام الناصري، أما القوات المحافظة بالمغرب، وعلى رأسها نجد حزب علال الفاسي الموالي للحلف الاسلامي، فإنها أدانت شنق سعيد قطب، وعندما استقبل الحبيب ابورقيبة الملك فيصل في زيارة لتونس، صادف ذلك اليوم تنفيذ حكم الاعدام في الاخوان المسلمين، فطالب بضم بلاده إلى التجمع الاسلامي المقترح من طرف فيصل ... لأن ابورقيبة كان يكِنُّ حقدا دفينا لجمال عبد الناصر الذي رماه بدوره بالخيانة تجاه كفاح المغرب العربي المسلح ضد فرنسا. أما

العقيد الهواري ابومدين الذي كان يساند عبد الناصر، فإنه دعى هذا الأخير إلى الجزائر بعدما أدان الحلف الاسلامي ليرأس معه انعقاد اجتماع الحركات الاشتراكية العربية ...

وكما نلاحظ، فإننا نرى من جهة وأخرى بأن الدول العربية والاسلامية كانت تتجاذبها القوتان العظيمتان، وهي الولايات المتحدة باسم الكفاح ضد الشيوعية وباسم الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، والاتحاد السوفياتي باسم الكفاح ضد الامبريالية الأمريكية وتدخل مذهبها الجامح، وبين هذين الامبرياليتين تموج الناصرية «التي تسعى إلى توحيد العرب من الخليج إلى المحيط الأطلسي وذلك بإقصاء الملكيات الاقطاعية ...» وهي حلم لا يمكنه أن يتحقق إذا لم يكن تأسيس هياكل اقتصادية مشتركة ترتكز على التصنيع وعلى التكنولوجية المتقدمة ...

حـول الصحـراء الغربيـة

وقد وجب التذكير هنا بأن المجموعة الافريقية الأسيوية التي تنحدر من هذا المؤتمر المحتمل عقده في إطار الحركة التقدمية، قد كانت نشيطة للغاية في الأمم المتحدة حيث أنها وضعت لدى هذه الهيأة مشروع ملتمس حول سيدي إيفني والصحراء الغربية، فكانت تطالب اسبانيا باتخاذ إجراءات ضرورية لتحرير البلدان التي ما زالت ترزخ تحت سيطرتها، وقد لوحظ صمت مطلق من طرف الرسميين المغاربة لأسباب قيل أنها دبلوماسية.

ذلك أن الصحراء الغربية كان يطالب بها معا المغرب وموريطانيا. فكانت توجد إسبانيا في وضع جيد لتحتفظ بهذا الاقليم تحت سيطرتها ولتستغل ثرواتها السمكية والفوسفاطية، فقد كان الاقليم واسعا ولا يسكنه إلا ما يقل عن ثلاثين ألف نسمة سنة 1968 — جلهم رحالة —.

ولقد كان في نية اسبانيا دفع بعض النبلاء الصحراويين في المقدمة السياسية لتحتفظ فعليا بوجود الصحراء، وكانت الفكرة تتجه إلى تنظيم استفتاء يسبق منح استقلال داخلي، وخصوصا أن الموريطانيين والمغاربة اللذان كانا يطالبان بالصحراء كلها، قد يكونوا أشعروا مدريد بأنه إذا لم تحقق مطالبهما، فإنهما يفضلان استقلالا مزيفا لصالح اسبانيا عوض احتلالها من طرف جيش أحد المتنافسين، أي المغرب أو موريطانيا.

kitabweb-2013.forumaroc.net

الفصـل الخامـس

ـ الجديـد فـي قضيـة ابـن بركـة ـ

كان يقال ويكرر بأن الحقيقة الكاملة لا يمكن أن تبرز إلا إذا قام عميد الشرطة في الاستعلامات العامة، وهو المسمى «جان كاي» بالادلاء بأسرار عن تدخل وزير الداخلية «روجي فراي» وعلاقاته مع المصالح السرية الأجنبية، وخصوصا المصالح السرية المصرية حيث كان البحث يجري عن مقام المجرمين «فيغون» و «بيرنيي» بالقاهرة في غدوهما ورواحهما، حتى أن المهدي ابن بركة غَيَّر مسكنه بإسكان عائلته بالاسكندرية، ثم كَرَّر اسفاره بصفة تهورية إلى أوروبا للقيام بنشاطاته السياسية.

ذلك أن عدة نسخ من تقارير المسمي «جان كاي» كانت ترسل اعتياديا إلى مكتب الوزير روجي فراي والوزير الأول جورج ابومبيدو الذي كان مسؤولا عن المصالح السرية «لصديك» الموضوعة تحت المسؤولية المباشرة لجاك فوكار، الكاتب العام لرئاسة الجمهورية.

فكل هذه الشخصيات كانت على حذر بأن هناك مشروع اختطاف الزعيم المهدي ابن بركة، وكان في وسعهم توقيف هذا الاختطاف باعتقال منفذيه، فهناك شخص آخر ذو أهمية لا بأس بها قد اتهم في القضية، وهو «لو مارشان» نائب من حزب دوغول (الاتحاد الوطني للجمهورية)، وهذا النائب الذي هو متقرب من عائلة الجنرال دوغول، قد كان يتكلف بتنسيق نشاط الجماعة التي كانت تعتزم خطف المهدي ابن بركة، فلم يتهم ولم يعتقل لأنه كان يحميه حكام الوقت، أما الجنرال جاكيي الذي كان مسؤولا على مصلحة الجاسوسية الفرنسية (الصديك)، فقد وضع في حالة التقاعد وألحقت مصلحته مباشرة بوزارة الدفاع، فالجنرال دوغول الذي كان يعتقد بأنه أرسى سلطة الدولة الفرنسية، فإنه قد فشل في قضية ابن بركة التي انذرت له بعواقب وخيمة على مستقبل نظامه.

تدخل غير ناجح لدوغول

فمن بحث إلى بحث على يد القاضي زولنجر، جاء يوم 21 يبراير 1966 ليذكر الجنرال دوغول بصفته رئيس الجمهورية الفرنسية قضية المهدي ابن بركة بشيء من الاحتقار والذلة للجهاز الشرطي الفرنسي الذي خرق في نظره مصالح البلاد بهذه المناسبة. ولم يفته أن ينتقد ويهاجم بشدة أولئك الذين استغلوا القضية أو بالأحرى المعارضة السياسية التي كان ينشطها الاشتراكي فرانسوا ميتران ...

وقد اعتبر هذا الأخير بأن دوغول لم يف بوعوده لكي ينفذ القضاء بسرعة ومثالية هذه القضية المذكورة، ولم يكن على بال بلاده بالضرر الذي لحق باحترام الدولة وشهرة القساوة التي كان يتميز بها دوغول، لأن نظامه كان مغلفا بمصالح سرية عديدة متكونة من مرتزقة وعملاء متواريين.

تأزم العلاقات المغربية الفرنسية

وقد فضح الجنرال دوغول في ندوته الصحفية بتاريخ 21 يبراير 1966 مؤامرة الجنرال المغربي محمد أوفقير في قضية اختطاف المهدي ابن بركة، ولهذا طلب عبر حكومته من المغرب تسليم أوفقير، لكن الرباط أجابه بتسليمه الملف القضائي للقضية ليحكم في استحالة تسليم وزير الداخلية المغربي المتهم في نظر بعض الحكام الفرنسيين بعمل قرصني ضد الذي كان يلعب دورا رئيسيا في العالم الثالث، المهدي ابن بركة، العدو الخطير للامبريالية العالمية. وقد عرف الساسة الفرنسيون بأن المهدي ابن بركة قد خطف وقتل بدون ريب على يد جماعة تحتوي على مرتزقة فرنسيين يؤطرهم أوفقير الذي كان حاضرا يوم 29 أكتوبر، وهو يوم الاختطاف ...

لكن المجلس الوزاري ليوم 19 يونيو 1966 قد أكد بأن اختطاف المهدي بن بركة كان قرارا إجراميا نظم من الخارج باطلاع المصالح السرية الفرنسية التي كانت على اتصال بالمصالح السرية الأجنبية، وأعلن بأن قرار اعتقال دولي قد اتخذه القاضي «زولنجر» ضد أوفقير ومساعديه ...

وتبعا لهذا الموقف الفرنسي، تصاعدت الأزمة في العلاقات الفرنسية المغربية ابتداءا من 21 يبراير 1966 حيث أن الجنرال دوغول عبر بصفة عشوائية عن الحدث قائلا : «إن الحكومة المغربية قد أخفت فوق أرضنا أحد رؤساء المعارضة ...» لكن مع الزمان، بدأت الحكومة الفرنسية تتخذ الحيطة من المغرب لئلا تتسرع حركة هجرة الفرنسيين بالمغرب الذي كان يربو عددهم آنذاك مائة ألف. وقد تابعت الهجرة الفرنسية مجراها، لكن بسرعة بطيئة للغاية ...

لقد كان رد فعل وزير الداخلية المغربي أوفقير هو الإدلاء بتصريح شخصي لجريدة إيطالية «كوريي ديلاسير» : «كل شيء وقع خارج المغرب، وهذا لا يهمنا، لقد اختطف شرطيون فرنسيون المهدي ابن بركة وأنا لم آتي إلى فرنسا بقناع ...»

وهذا التفسير لأوفقير لم يقنع أحدا، فجل الشخصيات الفرنسية، ومنهم الحاصلون على جوائز نوبل : كأندري ووف، وفرنسيس جاكوب، ومؤرخون وسياسيون وعلماء وصحافيون ككلود بوردي، وشارل أندري جوليان وروبير جان لونكي وآلان سافاري وجان روسطان وهانيري دوشابوناي، قد أكدوا إرادتهم في العمل على إيجاد الحقيقة في قضية ابن بركة، واعتبروا بأن الحكومة الفرنسية قد أخطأت في واجبها، وكان لها الوقت في أن تعالجها حق العلاج.

وقد جدد أوفقير ندواته الصحفية للرد على حملات العلماء الفرنسيين، وقد صرح أوفقير قائلا : «ليس بيدنا ملف القضية لمعرفة كيف وقعت الأمور ولو كنت أدري أن ابن بركة كان مختطفا يوم الجمعة 29 أكتوبر، فإنني سوف لا أذهب يوم السبت 30 أكتوبر إلى باريس، ولو كنت أدري بأن ابن بركة كان في باريس، وكان في يد الشرطة الفرنسية منذ أربعة وعشرين ساعة، لما ذهبت سريا إلى باريس للمشاركة في عدة حفلات، منها الحفلة التي أقامها وزير الداخلية الفرنسي روجي فراي ...».

ففي نظر أوفقير، فإن ابن بركة كان متابعا ومتهما بمبادرات لا قانونية، وبسببها حكم من طرف العدالة المغربية مع مسؤولين آخرين عن مؤامرة ضد الملك. فقد حكم عليه بالاعدام، لكن أعفي عنه مع آخرين، ولكن حالا إذا وعد الملك أحدا وضمن له أن يلتحق ببلاده، فإنه سوف لا يخاف على

مصيره، وأنا سوف لا أضيف شيئا في هذا الموضوع. إن فرنسا عندما طالبت باستقالتي، فإنها جَرحت كبرياء بلادي، وسوف لا نستجيب إلى ضغط خارجي، لأنها مسألة سيادة ... وهدفا للادلاء بحجة عدم إقالة أوفقير من منصبه، فإنه قد وقع تعديل وزاري يوم 22 يبراير 1966 حظي بمغادرة المرشال أمزيان لمنصب وزير الدفاع ليعين سفيرا بإسبانيا.

أصداء الصحافة الحزبية بالمغرب

لقد رد حزب الاستقلال بعنف شديد على أقوال الجنرال دوغول في ندوته الصحفية المنعقدة بتاريخ 21 يبراير والتي اتهم فيها الجنرال محمد أوفقير. ففي نظر حزب الاستقلال [1] فإن دوغول قد اتهم المغرب بكامله في شخص أوفقير ومسّ بسيادته الوطنية، ثم أن دوغول أظهر تطرفا لا حد له في تصريحاته حيث أنه لم يتهم شخصيات فرنسية بارزة، بل اتهم بتحديد شخصية وزير مغربي حيث أعطاه دورا رئيسيا في القضية ومسؤولية ضخمة في اختطاف المهدي ابن بركة، ثم هاجم المغرب بأنه أمس بالسيادة الفرنسية، لذا، فإن تهمة الجنرال دوغول تهمة فظيعة وخطيرة، وشهرة بلاد المغرب وشرفه يقتضيان من الحكومة أن تتخذ مواقف تتطلب رفع كل التباس وإظهار الحقيقة بكاملها ...»

أما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو حزب المهدي ابن بركة، فقد ذكر جهارا بأن الجنرال دوغول قد اتهم الحكومة المغربية بعبارات واضحة، لهذا فإن المغرب الذي مس في شهرته قد ينعزل ويعطي فرصة نفسه للنيل منه، ففي هذا اليوم، وهو الذكرى العاشرة للحصول على الاستقلال الوطني، فإن الوطنيين المكافحين في الساعات الأولى سوف لا ينسووا أبدا المكانة الأولى للمهدي ابن بركة في معركته في سبيل حرية بلادنا...»

وكما نرى، فإن حزب الاستقلال اتخذ موقف المساند لحزب أوفقير المتهم، وقام حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتمجيد المهدي ابن بركة الضحية ...

---

1. جريدة العلم ليوم 23 يبراير 1966.

الـرأي الـدولـــي

وبكل موضوعية، فإن كل دول العالم المتخلف التي تسمى بالدول التقدمية قد ساندت ووقفت بجانب المهدي ابن بركة، بينما وقفت الدول المحافظة والرجعية لجانب أوفقير.

فمثلا : غينيا كوناكري التي كان يوجد على رأسها الرئيس «التقدمي» سيكوتوري، وكذلك الرئيس السابق المنفي بغينيا الدكتور نكوامي نكرومة. بطل الوحدة الأفريقية، قد طردت سفير المغرب، حسن الحراقي الذي ورد ليخبر السلطات الغينية بفحوى قضية المهدي ابن بركة.

وقد اعتقد الرأي العام الدولي في غالبيته بأن طائرة مختفية قد نقلت يوم 30 أكتوبر 1965، جثة المهدي ابن بركة إلى المغرب، وفي هذا الصدد، حكمت المحكمة الفرنسية على المجلة التقدمية «نوفيل أوبسرفاتور» بدعوى النيل من الشرف لصالح الطيار الفرنسي «جاك لودان» الذي يكون قد ساق الطائرة الحاملة لجثة ابن بركة غداة اختطافه ...

اتجـاه جديـد للقضيـة

ففي الوقت الذي كانت المحكمة ستقاضي في قضية ابن بركة بالحكم على مدبريها الرئيسيين، قام العقيد المغربي أحمد الدليمي مدير الأمن الوطني والمتهم من العدالة الفرنسية بتوجيه رسالة إلى الملك الحسن الثاني قبل أن يذهب بنفسه إلى فرنسا وتسليم نفسه للعدالة الفرنسية بباريس، وهنا اعتقل ونقل إلى سجن «لاصانطي»، وقد وصف سفر الدليمي إلى باريس بعمل فارسي وشجاع، فوجه كل موظفي إدارة الأمن الوطني إلى الدليمي رسالة إلى سجن «لاصانطي» للمساهمة في الادلاء بالحقيقة في القضية ... وقد مدح جلالة الملك الدليمي عندما استقبل يوما قادة الأمن الوطني لأنه سلم نفسه في سبيل بلاده لنصر العدالة لصالح بلاده ...

وهنا، قام القضاء الفرنسي بفتح ملف تحقيق تكميلي بعد قرار مدير الأمن المغربي الدليمي بإعطاء توضيحات تفصيلية في القضية، وقد قارن القاضي

الفرنسي «بيريز» الذي كان يسير تكملة التحقيق بالحجج الذي أدلى بها الدليمي وبقيمة الوثائق التي أدلى بها للتثبت من وجود حجج نهائية لبراءته، وقد أحضر بيريز السيدين الدليمي والمغربي الماحي لمواجهتهما، وحيث يدعي المغربي الماحي بأنه كان فقط مجرد طالب يدرس بفرنسا. فلم توضح هذه المواجهة المسائل حول وجود الشتوكي الذي كان صلة الوصل في قضية اختفاء زعيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحول الصفة التي كان قد توصل الماحي في ليلة 3 إلى 4 نونبر 1965 من يد الدليمي بمبلغ مليون سنتيما يكون قد سلمها للمجرم «باليس»، صديق المتابع «جورج ابوشيش»،واللذان لم يعتقلا بعد ...

إنكـــار الدليمـــي

وقد نكر الدليمي بوجود ما يدعى بالشتوكي بإدارة الأمن الوطني، فإذا كانت وقعت اتصالات بالمهدي ابن بركة من طرف متعاملين أو مرتزقين على يد هذا الشتوكي، فذلك خارج عن إرادته، وقد ذكر الدليمي شرفيا بأنه لم يكلف لا من طرف الجنرال أوفقير ولا من طرف أشخاص آخرين، بل أنه لا يعرف بتاتا هذا الشتوكي ...

ورغما عن هذا، فإن الطالب الغالي الماحي قد عرَّف بأحد المزعومين الشتوكي الذي كان موجودا بمطار أورلي برفقته يوم 30 أكتوبر 1965، غداة الاختطاف واستقبال الجنرال أوفقير حيث نزل بأورلي في هذا اليوم على الساعة الخامسة مساءا ...

لكن الدليمي نكر بأن الشتوكي كان موجودا أو منخرطا في صفوف أمن الدولة، ومن جهة أخرى، فإن الماحي صرح بأنه أعطى مبلغ مليون سنتيما إلى المجرم «باليس» كما توصل به من الدليمي، وقد أجاب هذا الأخير بأن الماحي طلب منه تسليمه هذا المبلغ كتسبيف من الكراءات لفيلا كانت تكتريها إدارة الأمن من شقيقة الماحي ...

وقد أدلى الدليمي في هذا الشأن إلى وكيل الدولة بصورة توصيل وضعه الماحي يتضمن بأن المبلغ المذكور قد سلم كطرف من الكراءات المذكورة، وقد وجد مستشاروا المحكمة صعوبة في قبول صورة هذا التوصيل، ونجح المحامون في تفسيرهم بأن هذا النوع من المعاملات يجري بها العمل في حياة المغاربة ...

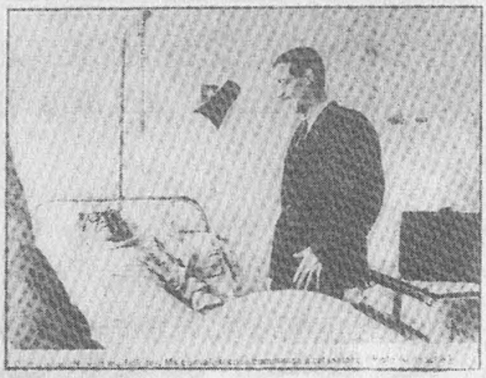

العقيد أحمد الدليمي على فراش محامه السيد نُو

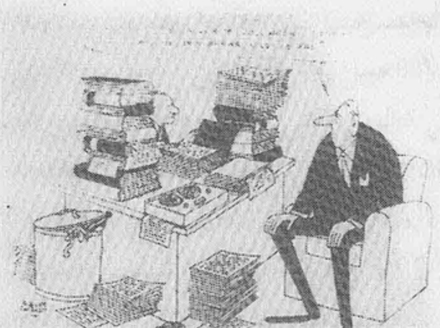

صورة كاريكاتورية تُمثل الجنرال دوغول أمام القاضي زولينجر

الفصل السادس

الصعوبات الداخلية للنظام وللمعارضة ...

إن المشكل العويص والدائم الذي كان يواجهه المغرب أثناء مزاولة حالة الاستثناء هي البطالة المتزايدة التي كانت تمس جميع الطبقات الشعبية.

ففي سنة 1966، كان الأوروبيون يعملون بالمغرب بعدد كبير في جميع قطاعات الاقتصاد، وكانت مغادرتهم للمغرب بطيئة للغاية نظرا لتشريع تحرري تجاه إقامتهم بالبلاد ...

فكان لا يُعرَض آنذاك على الشباب المغربي في سنة 1966 إلا الانخراط العسكري الاجباري وذلك بوضع لجن الاختيار لتعيين الشباب المنخرط، ولقد كان هذا الحدث فريدا من نوعه حيث بدأ يتقوى دور القوات المسلحة المغربية في تأطير الأمة حيث كان جنرالان يساهمان في حكومة البلاد، وهما أوفقير وأمزيان، وكان هناك ضباط سامون يعملون كعمال للأقاليم ورجال سلطة، فكان ينادى على شبان من فئة 18 إلى 25 و 30 سنة داخل الجيش باستثناء بعد الخصوصيات، فكانوا يقومون بمزاولة العمل بالجيش زهاء 18 شهرا، وهدف هذا العمل هو التكوين الأساسي الذي يمكنهم الدفاع عن البلاد ليحصلوا معا على تكوين تقني ومهني وعلى تكوين عسكري، ويساهموا في خدمات مصلحية. وقد يوجد في النص المنظم للخدمة العسكرية المجبرة، بعض العبارات وبعض المباديء التي تتقارب مع مباديء منشئي طريق الوحدة التي شيدت سنة 1957، والتي جمعت شباب المدن والقرى من المنطقة الشمالية إلى المنطقة الجنوبية الموحدة تحت سيادة واحدة منذ نهاية حماية فرنسا وإسبانيا ...

فابتداءا من 18 نونبر 1966 وأثناء عرض عسكري ضخم للجيش الملكي، لوحظ وجود الشباب المنخرط إجباريا وشباب المدارس العسكرية في الوحدات البرية، حيث كنا نرى كثرة الشباب بالنسبة لذوي اللحية الطويلة الجبلية الذين انخرطوا مهنيا في الجيش ...

وقد اتخذ فيما بعد قرار للتخفيف من البطالة المغربية، فجاء متأخرا في المغرب المستقل، ألا وهو إجبار المأجورين الأوروبيين بالحصول على عقدة عمل بمن فيهم الأجانب المزدادين بالمغرب، وكذلك الذين وردوا إلى المغرب قبل تطبيق التشريع حول الهجرة الأجنبية، وقد استوجب تصفية حالة المأجورين الأجانب في ظرف سنة، كذلك أن كل تجديد سنوي لعقدة عملهم، وجب أن تحتوي على قبول مسبق لوزارة الشغل.

وفي هذه الحالة، وجب أن ينخفض عدد المستخدمين الأجانب بالمغرب لصالح المواطنين الذين كانوا يئنون تحت وطأة البطالة ... ففي سنة 1966، كان عدد الفرنسيين يناهز مائة ألف نسمة مقابل ثلاث مائة ألف نسمة 1956، وهو تاريخ استقلال البلاد، وقد نقص عددهم آنذاك بنسبة سبعين في المائة تقريبا الشيء الذي أضر بالاقتصاد الوطني حيث كانت هذه الجالية تعمل على ازدهار البلاد في جميع الميادين.

في القطـاع الفلاحـي

إنه القطاع الذي أرادت فيه حكومة حالة الاستثناء أن تكسر هيمنة الأجانب في البلاد، ألا وهو القطاع الفلاحي الذي كان يستورد بكثرة العملة الأجنبية لميزان الأداءات المغربي، وخصوصا لقطاع إنتاج الخمور والكحول (2.300 000 هيكتولتر من الخمور سنة 1966) والذي اتخذ في شأنه قرار استرجاع جميع كروم العنب المغروسة في أراضي المعمرين على يد مكتب حكومي للاستثمار ــ وبما أن السوق الفرنسي كان يكون الزبون الرئيسي التجاري بنسبة سبعين في المائة (70 %) للصادرات المغربية، فإن تسويق الخمور المغربية سلم إلى مكتب عمومي، ألا وهو مكتب التسويق والتصدير عوض عشرين مصدرين فرنسيين آنذاك، وهذا القرار كان يعتبر المرحلة الجديدة في طريق التأميم وطريق التراجع الاقتصادي للمغرب.

وعند مغربة الأراضي الفلاحية، لم تقم الحكومة بتطبيق الخطوط العريضة لمشروع الاصلاح الفلاحي الذي تقدمت به المعارضة في البرلمان المنحل سنة 1965، بل أضحت توزع بعض القطع الأرضية على فلاحين مجمعين في تعاونيات أنشئت في بعض الأقاليم المغربية، وذلك بتسليم أوراق الملكيات من طرف السلطات.

ورغم أن التصميم الثلاثي 1965 — 1967 يقترح توجيهات تهدف إلى إدماج القطاع التقليدي بوسائله العتيقة في الزرع واقتصاده المنعش في القطاع الفلاحي العصري ذي الانتاج الوفير، ورغم أن الرسالة الملكية الموجهة إلى الأحزاب السياسية تحتوي على فكرة الوحدة الوطنية في تأسيس صندوق مشترك فلاحي يتعلق بمختلف الأراضي ومنها أراضي الاستعمار الرسمي والخاص، فإن نتائج القطع الفلاحية لمختلف التعاونيات لم تكن مرضية، وخصوصا في الغرب الذي يُعدُّ من أخصب وأغنى الأقاليم المغربية ..

وفي هذا السبيل، وجب التذكير بأن الأحزاب السياسية المعارضة (حزبا الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) كانت تطالب بإدماج أراضي الاستعمار الخاص، لكن الحكومة كانت تعارض بأن ليس لديها وسائل [illegible] وبشرية، لادماج هذه الأراضي، لذلك فإن الأصلاح الفلاحي الذي كانت الحكومة تنوي تطبيقه لم تكن له إلا صبغة محدودة في النصوص القانونية التي تنوي الحكومة نشرها فيما بعد : ذلك أن هذه النصوص كانت صامتة حول عبارات : «أراضي الاستعمار» التي كانت تعول الدولة على استرجاعها واستغلالها من طرف مصالحها، لكنها كانت واضحة في مشروع تجزئة وتسليم الأراضي إلى الفلاحين المعينين الذين تتوفر فيهم الشروط المهنية والاقامة وقادرين على استغلال القطع الأرضية بصفة ذاتية وفعالية وعائلية ...

وهذا الاصلاح، كان يبدي تطورا محدودا لقطاعات محدودة نسبيا عوض ثورة،لأنه كان لا يقرر تحديد المساحة للملكيات الفلاحية الموجودة كما كانت تتمنّى أحزاب المعارضة ...

لكن في يوم 11 يناير 1967، وقع على نصوص جديدة تكمل إصلاح مكاتب الاستثمار الفلاحي وتقرير تسليم 250 ألف هكتار المسترجعة من المغمرين الأجانب إلى العمالات والأقاليم لتتكلف بالاحتفاظ بها ورعايتها بتسليم هذه الوحدات الاستغلالية إلى مدبرين، وهؤلاء المدبرون وجب أن تتوفر فيهم شروط الاستغلال أو التسيير فيما سبق لأرض فلاحية زهاء خمس سنوات على الأقل أو حاملين إجازة مدرسة فلاحية معترف بها من قبل الدولة ...

الفصل السابع
ـ السياسة الخارجية للمغرب ـ

ففي ظل حالة الاستثناء، جابهت الحكومة الملكية سياسة خارجية صعبة، تلت عواقب الحرب المغربية الجزائرية لسنة 1963، فغداة تغيير النظام الحاكم بالجزائر يوم 19 يونيو 1965، كان من المنتظر أن تتحسن العلاقات المغربية الجزائرية، بحيث أصبح النظامان يتبادلان سريا بعض المعارضين [1]، لكن هذه العلاقات بدأت تختلف حول نقطتين هامتين : هما الحدود والصحراء الغربية.

النزاع على الحدود

إن من أسباب تأزم العلاقات المغربية الجزائرية، هو أنه في يوم 3 يونيو 1967، اغتيل أحد زعماء الثورة الجزائرية محمد خيضر بمدريد على يد البوليس السياسي للهواري ابومدين ... وكانت التهمة الرئيسية الموجهة إلى هذه الشخصية، هو أنه كان يملك بسويسرا مبالغ مالية هامة باسم حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية أيام حرب التحرير وكان يبحث عن تسليم هذه الأموال إلى المعارضة ضد الهواري ابومدين، وقد دفنت جثة خيضر بالمغرب بمقبرة الشهداء بالدار البيضاء، فلم يحضر ممثل سفير الجزائر، الشيء الذي يُعَبر عن غضب السلطات الجزائرية بدفن هذا الزعيم بالمغرب ...

ومن جهة أخرى، فإن نظام الهواري أبومدين كان ينوي تأميم، زيادة على الفلاحة، جميع الثروات المعدنية والبترولية للجزائر المستقلة. ومن بين الثروات المعدنية، حديد «جارة جبيلات»، وهي نقطة الخلاف ما بين الجزائر والمغرب

1. كقضية اعتقال رئيس الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الهواري موفوق المعارض لنظام بومدين والذي سلم إلى السلطات الجزائرية ...

سنة 1963 ـــ وقد طلب المغرب في هذا الشأن من منظمة الوحدة الافريقية اجتماع لجنته الخاصة بالحدود، لكن هذه اللجنة أوقفت بحكم الزمن عملها في مناقشة النزاع على الحدود ما بين الجزائر والمغرب سنة 1963، لكنها كانت تجتمع ما بين الفينة والأخرى لتجد حلا مؤقتا انتظار تحديد نهائي للحدود المغربية الجزائرية. فإذا كانت الاتفاقية الجزائرية التونسية حول إقليم «البورما» المعدني تكون نموذجا مثاليا للمغاربة وللجزائريين فإن المشكل ما بين المغرب والجزائر كان عسيرا من حيث أكثرية المطالب المغربية، وخصوصا حول تندوف ومعدن الحديد لجارة جبيلات الذي أممه حديثا الرئيس ابومدين، فأثار هذا المشكل أزمة ما بين الرباط والجزائر قبيل اجتماع اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الافريقية ...[1]

وقد صاحبت اجتماع هذه اللجنة بمدينة طنجة تصريحات معتدلة للطرفين المغربي والجزائري لمواجهة الأزمة، ذلك أن الوزير الشاب الجزائري للشؤون الخارجية، عبد العزيز بوتفليقة كان يذكر بأنه يضع كل ثقته في اللجنة الافريقية، بينما كانت هذه اللجنة مقتنعة بأن الحدود الموروثة عن الاستعمار لا يمكن تغييرها. فمن المجلس الوزاري الخاص الذي عقده الملك الحسن الثاني والذي شارك فيه علال الفاسي رئيس حزب الاستقلال و «بطل» حدود المغرب المتاخمة في الجزائر وفي موريطانيا والصحراء الاسبانية، وصلت رسالة ملكية إلى اللجنة الافريقية بطنجة، وكان فحواها يحاول طمأنة الوضع ما بين الجزائر والمغرب باسم قارة افريقية تحاول أن تقضي على انقساماتها. وهذه الرسالة الملكية عملت على تهدئة الصحافة المغربية الحزبية التي كانت تشتم وتسب الجزائر كعادتها وتصمت عندما يتقرب الحكم من الجزائر، فقد غير علال الفاسي ـــ المعروف بعدائه للثورة المسلحة الجزائرية ضد فرنسا ـــ لهجته ذاكرا بأنه يعتقد حسب أقواله «في حسن إرادة الاخوان الجزائريين»، وقد نشرت جريدته «العلم» في نفس اليوم، نسخة من البروتكول المبرم ما بين العاهل المغربي ورئيس الحكومة الجزائرية في المنفى، فرحات عباس، وينص بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعترف من جهتها بأن مشكل الحدود الذي وضعته قهرا فرنسا ضد البلدين الشقيقين سيجد حله في مفاوضات ما بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

ففي تلك الآونة، كانت نظريات علال الفاسي تصطبغ بشيء من

الأهمية لأنها كانت تصدر من زعيم سياسي تقترب أقواله حول الحدود، من مطالب القصر الملكي.

فقد كان المغرب يطالب في كل حين وبرهة بمفاوضات ثنائية مع الجزائريين الذين كانوا يرفضونها جملة. فعبر اللجنة الافريقية، كان البلدان يحاولان تنشيط اللجنة العسكرية المكلفة بمجابهة أي توتر في الحدود وبتوطيد احترام المنطقة المنزوعة من السلاح.

وأخيرا، حرر نص تصالحي، وبمقتضاه يتفق المغرب مع الجزائر على عدم القيام بأي عمل يهدف إلى خلق حوادث في الحدود، وعلى احترام المنطقة الخالية من السلاح المحددة سنة 1963.

مشكل الصحراء الغربية

ففي يوم 21 دجنبر 1966، طلبت اسبانيا من الأمم المتحدة أن تصبح الصحراء الغربية وغينيا الاستوائية، دولتين حرتين مشتركتين مع اسبانيا تحاشيا بأن تبتلعهما دول إفريقية أخرى، وذلك تنفيذا لملتمس الأمم المتحدة الذي يطلب من اسبانيا أن تمنح الاستقلال لأقطارها الافريقية، لكن مدريد كانت تطالب بأن يتخذ هذا القرار بكل طمأنينة لهذه القطرين ولسكانهما. وفي نفس اليوم، ناشد أربعة أعضاء من «جبهة تحرير الصحراء» من الأمم المتحدة أن تعينهم في كفاحهم في سبيل استقلال بلادهم ... لكن موريطانيا ذكرت على لسان رئيس ديبلوماسيتها «مامادو وان» بحقوقها حول الصحراء الاسبانية، وقالت بأنها لا تعترف لأي بلد بحق على هذه الصحراء التي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من ترابها.

وأمام هذه التصريحات الجريئة للموريطاني «مامادو دوان»، ذكر الحسن الثاني أثناء عيد ديني بالمطالب الشرعية للمغرب حول الصحراء الاسبانية عند استقباله لوفد من الساقية الحمراء ووادي الذهب كان قد توجه للأمم المتحدة لحضور مداولات حول تصفية الاستعمار في الأراضي الصحراوية، فانعقد في الحين مجلس وزاري حضره علال الفاسي، صاحب المغرب الكبير، فطلب هذا المجلس سريا من اسبانيا أن تنظم استفتاءا، لكن اسبانيا رفضته، فعينت حكومة الرباط مديرا سابقا للأمن كعامل للاقليم الصحراوي طرفاية، وكان من أهم اختصاصاته «استرجاع» الأراضي الصحراوية المغتصبة إلى االوطن الأم. ففيما

بعد، أبدت الرباط تحفظات حول مشروع الاستثمار الأمريكي لاستغلال (فوسفوط ابوكراع) الموجود بالصحراء الغربية، ما دامت مشكلة السيادة على هذا الاقليم لم يبث فيها من طرف الأمم المتحدة...

السفر الملكي إلى الولايات المتحدة

ففي هذه الظروف، كانت المناسبة سانحة للملك الحسن الثاني بأن يتوجه إلى الولايات المتحدة ليناقش حكامها حول المسائل الثنائية، وبالخصوص المساعدة المالية والعسكرية والاقتصادية للمغرب نظرا لأنه يعيش أزمة حادة في علاقاته مع فرنسا حول قضية المهدي ابن بركة، ويعيش توترا متصاعدا في حدوده مع الجزائر.

وقد هيأ هذا السفر إلى الولايات المتحدة، سفيرها بالرباط «جوزيف بالمي» ووصفت موسكو هذا السفر بأنه سفر التوازن، أو عملية تكتيكية بينما وصفته واشنطن بمبادرة استراتيجية. أما المغرب، فقد كان يعتبر هذا السفر نداءا إلى الكرم الأمريكي لينقذ خزينة مالية في انحطاط، وليمكن من تحسين وضع الميزانية المغربية المقبلة.

وعلى ظهر الباخرة الايطالية «رفائيلو» امتطى البحر مائة وثلاثون شخصا. منهم أحمد بلافريج، الممثل الشخصي للملك وعلّال الفاسي رئيس حزب الاستقلال الذي لم يكن سوى رجل المطالب الاقليمية الصحراوية، ولكن أيضا المدافع المغربي عن الحلف الاسلامي الذي تتمنى الولايات المتحدة الأمريكية أن يتحقق في أقرب الآجال. وهذا الحلف الاسلامي الذي تكلمت عنه آنفا، كان حلف الأمراء المسلمين ضد التقدميين العرب والأفارقة، وقد كان سينتج عن هذا الحلف امتيازات عديدة، منها تدفق القروض من العربية السعودية ومن الكويت عوض القروض الفرنسية التي انقطعت بعد قضية المهدي ابن بركة والتي عوضتها الولايات المتحدة بنفوذها وبمسؤوليتها الهامة في المغرب، فأولا وقبل كل شيء : إرسال الأسلحة عوض الأسلحة السوفياتية التي أرسلت حديثا إلى نظام ابومدين، وكذلك إرسال مواد غذائية منها الطحين والزيت اللذان سيستعملان كأجور في الأشغال الفلاحية المغربية. ثم إنشاء غرفة تجارية أمريكية وعبرها لربما سترد استثمارات خاصة بغزارة، وأخيرا إصلاح المطارات،

منها مطار القنيطرة لتدريب تلاميذ مغاربة في الجيش الملكي، وعلى هذا الوصف بدأ يحدث تدخل أمريكي تدريجيا بعد اثنى عشر عاما على استقلال المغرب.

اليقظـة السياسيـة

وأثناء سفر الملك الحسن الثاني إلى الولايات المتحدة، وقعت حوادث في جامعة الرباط، ذلك أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهو المساند لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اعتزم تنظيم محاضرة حول الاستثمارات الأجنبية بالمغرب سيلقيها رئيس المنظمة الطلابية، لطف الله ولعلو [1].

وقد خرقت الشرطة لأول مرة حرمة الجامعة لتلقي القبض على مسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وقد ذكر فيما بعد بأن هؤلاء المسؤولين قد أدمجهم الجنرال أوفقير في الجيش بالجنوب بعد ما ألغى كل ما في شأنهم. لكن الملك أصفح عن هؤلاء الطلبة بعد احتجاجات المعارضة وتم إرجاعهم إلى دروسهم ...

وأثناء غياب الملك في الولايات المتحدة، نشطت الحياة السياسية، فقام المدعو الدكتور عبد الكريم الخطيب رئيس سابق لمجلس النواب المنحل، غداة الاعلان عن حالة الاستثناء، بتأسيس بموافقة القصر، حزبا جديدا عن «الحركة الشعبية الديمقراطية»، وهو فرع انفصالي عن الحركة الشعبية للمحجوبي أحرضان، وزير الدفاع للحكومة الملكية آنذاك. أما محمد بلحسن الوزاني الذي كان يعيش في شبه عزلة سياسية منذ تحالفه مع جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (لافديك) للمشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1963، فقد أصدر جريدة جديدة عربية اسمها «السياسة»، لم يفهم العموم منها وضوح الموقف المتناقض الذي أصبح ينادي به الوزاني حيث لم نعرف هل أنه كان يساند أو يعارض حالة الاستثناء، وقد أعلن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جهته عن إعلان صدور جريدته «المحرر» التي توقفت عنوة بعد الحجز والصعوبات التي تعرضت لها عند اختفاء المهدي ابن بركة ... وهذه اليقظة السياسية لبعض الأحزاب أظهرت على أن المغرب يتجه إلى انتخابات عامة ... وفعلا، فإن سنة 1967 كانت ستؤدي بصفة عادية (وحسب

1. النائب البرلماني سابقا ورئيس المجموعة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي سنة 1991.

الدستور) إلى تجديد مجلس النواب الذي وضعته حالة الاستثناء بعد عشرين شهرا في نوم عميق، لكن لم يقع شيء من هذا ... فلقد كان يتوقع آنذاك بأن علال الفاسي سيدخل إلى الحكومة بعد أن طرد منها سنة **1963** حيث أنه كان حاضرا في الحاشية الملكية المتوجهة إلى الولايات المتحدة على متن الباخرة الايطالية «رفائيلو»، وكان حاضرا أيضا في لجنة الحدود المغربية التي عقدت اجتماعاتها برئاسة الملك.

وهكذا، فإن الحاكمين الأمريكيين كانوا دائما يروون بعين راضية تدابير القصر في تأسيس حكومة على أسس قاعدية وعلى جهاز حديث وجب أن يقع بعد رجوع العاهل المغربي من الولايات المتحدة، لكن هذه التدابير الملكية لم تتحقق، لأن قوات خفية كانت تتعرض لها ...

استيـــاء الجزائـــر

لقد كانت الجزائر ترى بقلق متزايد زيادة الاعانة العسكرية الأمريكية للمغرب وخصوصا بعدما اتهمها المغرب بخرق حدوده قرب «كولومب بشار» حيث أن عناصر من الجيش الجزائري قد أقلقت عناصر من الجيش المغربي. وبالفعل، فإن الحكومة المغربية طلبت شراء قطع سلاحية أمريكية وضع لائحتها الجنرال المغربي محمد المذبوح بصحبة كاتب الدولة في الدفاع الأمريكي،

الجنرال محمد المذبوح

وهذا الطلب المغربي كان يهدف إلى مواجهة الاعانة العسكرية [illegible] التي استفادت منها الجزائر، وتقوية الجهاز الدفاعي المغربي في الوقت الذي [illegible] العلاقات المغربية الجزائرية تعرف شيئا من التهدئة والخفة ...

ففي نظر حكومة العقيد الهواري ابومدين، فإن الاعانة الأمريكية ستنشئ بؤرة جديدة من التوتر في المغرب العربي، وخصوصا أن المغرب يعتبر من طرف وزير الدفاع الأمريكي «ماكنامارا» منطقة استراتيجية للولايات المتحدة، لأنه يطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأطلسي، كذلك في نظر الجزائر، فإن التوتر في المنطقة سيلعب ضد التعاون المغاربي وضد التضامن العربي والتحرير المطلق للقارة الأفريقية. ولتهدئة الجزائر، قامت الولايات المتحدة بتكذيب وجود معاهدات سرية ما بين أمريكا والمغرب حول تسليم أسلحة ما، أو تدريب العساكر أو كراء المطارات. وقد يذكر البلاغ الأمريكي بأنه إذا كانت واشنطن قد سلمت أسلحة إلى المغرب، فإن هذه الأسلحة ستصلح للدفاع عن نفسه لا للهجوم على خصم ما ...

الفصل الثامن
اقتراحات وحقائق

كان التوتر لازال سائدا ما بين المغرب والجزائر قبيل عيد العرش لثالث مارس 1967 حيث أن الجزائر استمرت في فضح الاعانة العسكرية الأمريكية المتزايدة للمغرب بصفة مكشوفة ...

وقد أدلى الحسن الثاني بمناسبة هذا العيد القومي بخطاب أفصح فيه عن قرارين هامين هما :

1. مراجعة دستور 1962 وتنظيم استفتاء في هذا الشأن، وهذان القراران يهدفان إلى الرجوع إلى الحياة النيابية التي توقفت بعد الاعلان عن حالة الاستثناء في شهر يونيو 1965.

2. توجيه نداء من طرف العاهل المغربي إلى الأمم المتحدة، لكي تحدد القوات العسكرية لكل من المغرب والجزائر في حدود احتياج المحافظة على الأمن.

وهذا النداء للعاهل المغربي للأمم المتحدة أثار الجزائر وخصوصا بعد أن ورد زعماء المعارضة الجزائرية إلى المغرب للتعزية في وفاة محمد حيضر الذي اغتاله البوليس السياسي والسري لبومدين. ففي نظر الجزائر، فإن المغرب لم تعد له ثقة في لجنة منظمة الوحدة الافريقية، ثم أن نداءه الموجه إلى الأمم المتحدة، هو قرار متسرع، ويعتبر ساسة الجزائر بأن نداء العاهل المغربي هو قرار ينبع من سياسة المغرب التوسعية ليس فحسب تجاه الجزائر بل تجاه دول أفريقية أخرى، كموريطانيا مثلا.

ولكن عندما نفحص بعمق الحالة العسكرية في المغرب العربي، فإننا نجد الجزائر تملك جيشا وسلاحا أقوى من جيش وسلاح المغرب، سواءا في الجيش البري أو الجوي أو البحري [1].

1. كان للجزائر جيش يربو عدده في البر 65 ألف رجلا وفي الجو 3.500 رجلا و 1.500 رجلا في البحرية. أما المغرب فكان لديه 45 ألف رجلا في الجيش البري و 2.500 رجلا في الجو وألف رجلا في البحرية.

لكن تبين بآن لجنة منظمة الوحدة الافريقية لم تكن تعمل إلا على تشجيع المغرب والجزائر لايجاد حل سلمي لخلافهما.

ولقد كان رد الجزائر على الاقتراح الملكي في مراقبة وجود السلاح بالمغرب العربي من طرف الأمم المتحدة ردا سلبيا نطق به الوزير الجزائري عبد العزيز ابوتفليقة وكتبته الصحافة الرسمية الجزائرية ...

وهذا الموقف السلبي للجزائر أدى إلى إثارة غضب الرباط في موقفها حيث أدلت بتصريح قاسي ضد الجزائر أكدت فيه بمطالبها الأقليمية، ومنها الأراضي التي أدمجتها فرنسا في الجزائر أيام احتلالها، وأكدت فيه كذلك، بأن الجزائر تنمي قوتها السلاحية من الاتحاد السوفياتي، وهذه القوة تفوت احتياجاتها العادية لاستتباب الأمن وتهدد المغرب الذي وجب أن يدافع عن نفسه، لكن كان جليا بأن النظام الملكي الذي توصل بأسلحة وعتاد من الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم اضطرابات في الحدود المغربية، تفقد مصداقية المغرب وكان من المستحيل عليه أن تنظم استشارة شعبية أو يؤسس نظام ديمقراطي ما دام الجنرال أوفقير له اليد الطويلة في الادارة، وكان عليه أن لا يعارض المصالح الأمريكية التي كانت تستثمر في فوسفاط الصحراء الغربية بخلق عدم الأمن سنة 1967 بهذه الصحراء ...

فلقد كان من الضروري حتما أن يحظى المغرب بتأييد ومساندة أمريكية وخصوصا أثناء محاكمة قضية ابن بركة التي كانت وثرت العلاقات ما بين الرباط وباريس.

تعديل وزاري غير منتظر

ففي هذه الظروف الصعبة بالمغرب، وقع تعديل وزاري يوم 13 مارس 1967، وقد احتفظت الحكومة الجديدة بوزير الداخلية الجنرال محمد أوفقير المتابع من طرف فرنسا بسبب مشاركته في الاختطاف. وقد قيل عن هذا التعديل الوزاري بأنه تعديل يهدف إلى نزع كل عضو متسيس حيث أن آخر زعيم حزب سياسي، وهو المحجوبي أحرضان، قد نزع من منصب وزير الدفاع، وقد سجل ذهابه من الحكومة نهاية وجود توزيع المناصب الوزارية على الأحزاب

والهيئات السياسية بالمغرب الذي كانت تجري عادتها عبر السنين منذ استقلال المغرب. ففي انتظار رجوع الحياة النيابية، جمع العاهل المغربي حوله شبانا ابتعدوا عن الأحزاب السياسية، ولم يسبق لهم أن شاركوا فيها بتاتا، لكن الملك احتفظ بمنصب رئاسة الحكومة.

حالة العلاقات المغربية الفرنسية

وغداة هذا التعديل الوزاري، برز للعيان بأن الحكومة الجديدة تفتقر إلى الاعانة المالية الفرنسية التي توقفت وتضررت منها بالخصوص الجالية الفرنسية التي كانت تعد آنذاك بأكثر من تسعين ألف نسمة، وهي أكبر جالية فرنسية في العالم ...

وهذه الاعانة المالية كانت إعانة تتجسم في تموين المغرب بمواد التجهيز الفرنسية، فلم تعوض قط بأية إعانة أجنبية أخرى، لهذا فإن هذه الاعتبارات دفعت بالمسؤولين في باريس وفي الرباط بأن لا يزيدوا في تأزم عواقب قضية ابن بركة.

نحو إنهاء محاكمة مختطفي ابن بركة

وعليه، فإن تدخل عدد كبير من الفرنسيين القاطنين بالمغرب لدى حكومة باريس هو الذي أثر في مجرى المحاكمة الجديدة لقضية ابن بركة التي لم تعد نسخة طبق الأصل للمحاكمة الأولى، ثم كانت لهجة كلام رئيس المحكمة «بيريس» تفترق عن لهجة الماضي حيث كان بيريس يسيطر على الموقف بمعرفته الدقيقة للملف وجميع تفاصيله، ولقد كان هدفه البحث في جريمة المتهمين أو في عدم وجود ضمير هؤلاء المتهمين حسب القانون، فبدأ بقضية المتهم المغربي الليوتنان كولونيل أحمد الدليمي الذي كان حضوره في هذه المحاكمة يعد نوعا جديدا للقضية، وخصوصا وأن الذي كان قد رفع الشكوى ضده، وهو شقيق المختطف المسمى عبد القادر ابن بركة قد تغيب عن المحاكمة ويقال ــ أنه قد تغيب بسبب تدخل إغرائي من بعض

الجهات [1] — ولقد كانت هذه المحاكمة كما وصفها صحافي معروف بمسرحية تمثيلية ...

كان المدعي العام «توباس» يضع عدة أسئلة على المتهم المغربي الماحي الغالي الذي قد يكون سلم مبلغ مليون فرنكا إلى المجرم «باليس» من قبل اليوتنان كولونيل الدليمي، فالسؤال الرئيسي كان هو ما فعل الدليمي بالمهدي ابن بركة، وقد أجاب الدليمي بأنه عندما أتى إلى المحكمة، كانت في نيته البحث عن المهدي ابن بركة، وأنه قسم اليمين بأنه سيجده في سنة أو في عشر سنوات. وقد فسر الدليمي بتفصيل بأنه كان يتأثر لأسئلة بنته الصغيرة عندما كانت ترجع من المدرسة، فتسأله عن مصير ابن بركة وعن علاقته بهذه القضية. كانت نقطة هامة تحول ما بين الدليمي والماحي، وهو تسليم مليون فرنكا من قبل الطالب الماحي إلى المجرم «باليس» الذي شارك بصفة فعالة في اختطاف رئيس المعارضة المغربية، كان الجواب على هذه النقطة التي ألح عليها رئيس المحكمة «بيريس» بأن هذا المبلغ الذي أعطاه الدليمي للماحي هو مقابل كراء عمارة تكتريها إدارة الأمن الوطني لدى عائلة الطالب وأن الماحي قد سلم مقابله توصيلا مقبولا ...

أما ما يتعلق بالاتهامات التي وجهها المتهم الرئيسي «أنطوان لوبيز» ضد المغرب هو أنه كان يعطي التعليمات في هذه القضية وأن الدليمي وأوفقير كانا حاضرين في ليلة 30 و 31 أكتوبر ما بين الواحدة والخامسة صباحا في مسكنه الخاص بقرية أورموي، لكن العقيد الدليمي قدم كحجة وبرهان، شاهد عيان، سائق الطاكسي الذي يكون قد نقله إلى مطار أورلي، فليس أنطوان لوبيز الذي ساقه كما يدعي يوم 31 أكتوبر صباحا [1]. وهكذا يكون الدليمي قد رد على تهمة أنطوان لوبيز.

وقد وقعت أثناء المحاكمة عدة تدخلات من طرف شهود فرنسيين ينتمون إلى عالم التجارة والاقتصاد المغرب، ومنهم «كلوسترمان»، ومن طرف

1. ولقد يذكر بأن عبد القادر ابن بركة قد بدأ حياته المهنية بالرباط كسمسار عقاري، ثم وظف ببنك محلي والتحق بعد ذلك بمنصب ديبلوماسي ساعده شقيقه المهدي للحصول عليه، ثم أصبح غنيا ثريا بالعاصمة يوم رجوعه إلى المغرب سنة 1980، فتوفي بغتة سنة 1984، بسكتة قلبية.

1. وهذا هو محتوى دفاع محامي الدليمي السيد ألبيرنو والمحامين المغاربة من بينهم اليهودي بنعطار وعبد المجيد بنجلون وأحمد الحمياني ...

شهود مغاربة ينتمون إلى قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي الذين حاربوا في الحرب العالمية الثانية، وفي الهند الصينية للدفاع عن العلم الفرنسي، وقد ذكروا بخصال الدليمي وأوفقير الحميدة، منها الاخلاص والشجاعة والبسالة والثبات، ويرووا في هذين الرجلين بأنهما لا يقدران على القيام بمثل هذه الجريمة. وقد ذكر أحدهم، وهو مولاي علي الزرهوني، الأمين العام لقدماء المحاربين المغاربة : «ليس معنا أحد يمكنه أن يطعن أحدا بخنجر من الوراء».

هذه العبارات العاطفية ابتغووا محامو الدليمي أن تذكر في قاعة المحاكمة كتكملة وتزكية شهادات الفرنسيين التجار المقيمين بالمغرب ...

وبعد مداولات قضائية دامت أكثر من ستة أسابيع، أبرئت ساحة العقيد الدليمي من طرف محكمة «لاصين»، والتحق هذا الضابط توا بالديوان العسكري لعاهل المغرب ...

وعلى إثر محاكمة مختطفي المهدي ابن بركة، اتخذت باريس والرباط إجراءات تقنينية في تبادلهما التجاري، بالإقليم الجمركي الفرنسي : لقد أجبرت رخصة خاصة من طرف المستشار التجاري لسفارة فرنسا بالرباط على المواد المغربية المصدرة إلى التراب الفرنسي، وقد اعتبر هذا القرار كقرار تعسفي ويحرس على أن لا يتصل الديبلوماسيون الفرنسيون بعضو من الحكومة المغربية محكوم عليه من طرف محكمة فرنسية، وبالأخص الجنرال أوفقير، وزير الداخلية المغربي ...

كان يعتبر هذا الوزير بالرجل القوي في النظام إلى متم محاكمة العقيد الدليمي، لكن وقع تخفيض في اختصاصاته الحكومية عندما وقع توزيع جديد للسلط، وبالخصوص في أركان الحرب المغربية، هذا التوزيع الذي مكن الحسن الثاني من أن يجمع بين يديه سلطات قوية على القوات المسلحة وكذلك على القوات المساعدة والأمن الوطني التي لم تعد نهائيا من اختصاص أوفقير وزير الداخلية، وقد وقع هذا التغيير في إطار تحديد اختصاصات وزير الدفاع الوطني الذي لم يعد لديه إلا مبادرات في إطار الدفاع، وعليه فإن جميع تحركات الجيش لم تعد إلا بيد العاهل المغربي. ومن أسباب هذا التنظيم الجديد، هو الزيادة في عدد المنخرطين في الجيش بسبب نصيب الخدمة العسكرية الاجبارية واليقظة الدائمة التي تتطلبها التوترات الزمنية مع الجزائر.

وعسى ألا يحدث هرج ولا مرج، فإنه كان من الضروري وضع وتعيين رجال عسكريين مخلصين وجازمين، كالجنرال أمزيان الذي كان يعده النظام من أحسن مثال الاستقامة والنزاهة، والجنرال ادريس بنعمر الذي عين كماجور عام بالقوات المسلحة بصفته الجندي الوفي الذي كان يعرف السيطرة على مشاكل الحاضرة بصفته، العامل الولي لمدينة الدار البيضاء. وقد احتفظ العقيد محمد المذبوح على وظيف مدير الديوان العسكري لصاحب الجلالة، وأدمج الليوتنان كولونيل الدليمي في الديوان العسكري بصفته المساعد المباشر للعاهل المغربي ...

الفصـــل التاســع
مشاكـــل داخليـــة متعـــددة

هذا ولم يحدث في الحقيقة أي فراغ مطلق في التعاون المغربي الفرنسي أثناء حدوث قضية ابن بركة ومحاكمتها، لأن فرنسا لم تقم بسحب أساتذتها ولا قضاتها ولا مساعديها التقنيين. فبعد سنتين على حدوث هذه القضية، بدأت العلاقات المغربية الفرنسية تتحسن رويدا رويدا بعد انتهاء محاكمة قضية ابن بركة في شهر يوليوز 1967. ففي نظر القصر الملكي، فإن الصفحة قد طويت في هذه القضية. فبعد عشرة أيام على المحاكمة، بدأ القول بأن العاهل المغربي قد يكون أرسل ممثله الخاص أحمد بلافريج حاملا رسالة خاصة إلى الجنرال شارل دوغول، لكن بلافريج لم يستقبل من طرف دوغول حيث أن هذا الفرنسي كان يحث على عزل الجنرال أوفقير من الحكومة، الشيء الذي لم يلق قبول القادة المغاربة. فبعد شهرين على الاختطاف كما هو معروف، استدعى البلدان سفيريهما، وبعد بضعة أسابيع، اتهم الجنرال دوغول المغرب في ندوة صحفية في مشاركة اختطاف ابن بركة، لكن العاهل الحسن الثاني أكد براءة الجنرال أوفقير والعقيد الدليمي الذي كان موضوع المحاكمة الثانية في القضية ...

العلاقـات مـع المعارضـة

ففي هذه الظروف بالذات، حاول حزب ابن بركة، وهو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يجمع صفوفه بتأسيس قيادة ثلاثية متكونة من رفقاء المختطف، وهم عبد الله ابراهيم (وقد كان رئيس حكومة سابق وكان يتعلق بالحكم بدون شروط)، وعبد الرحيم بوعبيد (وهو سياسي اشتراكي معتدل، وقد سبق له أن توزر في الاقتصاد الوطني)، والمحجوب ابن الصديق رئيس النقابة التقدمية، الاتحاد المغربي للشغل. وقد تأسست هذه القيادة الثلاثية للحزب المتلاشي بعد اختفاء ابن بركة لتحضير مؤتمر ما ... والمعروف أن المحجوب

ابن الصديق المذكور سابقا قد ابتعد عن المهدي ابن بركة قبل اكتشاف مؤامرة يوليوز 1963 المزعومة والتي حوكم فيها القادة الرئيسيون لحزب المهدي ابن بركة.

وكان من أسباب إعادة تنظيم الحزب هي المساس بالحريات العامة التي تجسمت في اعتقال مناضلي الحزب المذكور وفي احتجاز جرائده وفي عواقب النزاع العربي الاسرائيلي ليونيو 1967 الذي سأتحدث عنه في جهة أخرى ...

كذلك أن الحكم الملكي منع بصفة قاطعة، انعقاد المؤتمر السنوي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وهذا المنع قد أضر بمصالح الطلبة المغاربة الذين اتهمهم الحكم بعدم إعطاء اتجاه شرعي للقوانين الأساسية لمنظمتهم التقدمية. وفي الواقع، فإن الشباب المغربي تحت زعامة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كان يحاول اتخاذ مواقف جلية في المشاكل الوطنية والدولية التي أصبحت عويصة بالنسبة للمغرب.

وفي نفس الظروف، كان علال الفاسي الزعيم بدون منازع لحزب الاستقلال، يطالب أمام المجلس الوطني لحزبه بأن ترفع حالة الاستثناء بسبب معارضته لها ويطالب الحكم بمتابعة الكفاح لاسترجاع الأراضي المغتصبة منها موريطانيا والصحراء الغربية، أي المغرب الكبير الذي كان يحلم به منذ 1956، وهو تاريخ استقلال المغرب [1].

حول الصحراء الغربية

وفي قضية الأراضي المغتصبة، أبرم المغرب مع اسبانيا يوم 24 أكتوبر 1967 اتفاقا يقضي بإرجاع منطقة سيدي إيفني إلى المغرب، وهو عبارة عن مرسى صغير يوجد في جنوب المغرب، أما باقي الصحراء الغربية، فقد بقي مستغلا من طرف اسبانيا حيث كانت تنمي فيه وطنية مقودة. فلم تدفع هذه الحالة القصر الملكي بأن يبعث إلى الأمم المتحدة وفدا يتكون من رجال

1. إقرأ خطاب علال الفاسي يوم 8 مارس 1967.

مقتنعين أو ممتازين لمعارضة مطالب موريطانيا المستقلة حول الصحراء الغربية التي تكون حسب زعمها جزءا لا يتجزأ من ترابها، لا لمعارضة أو إقناع إسبانيا التي لا يستطيع أحد أن يخرجها من الصحراء، لأن اسبانيا كانت لا تنوي الانسحاب من الصحراء، حيث كانت هذه المنطقة بدأت تسترجع الملايير من البسيطة التي انفقتها في استغلال فوسفاط «ابوكراع».

ولو أصبح سكان الصحراء الغربية مستقلين، فإن اسبانيا سوف لا تكون ساذجة لتوزيع خيرات الفوسفاط مع البلدان المجاورة للصحراء المذكورة، لأن هذه الصحراء كان يعتبرها المغرب أو موريطانيا جزءا لا يتجزأ من ترابها، لهذا أصبح من الضروري حل هذا النزاع الذي أضحى يشكل في هذه المنطقة نوعا من عدم الاستقرار ...

ففي يوم 23 مارس 1967، وهو تاريخ هام، استقبل المختار ولد دادة رئيس الجمهورية الاسلامية الموريطانية من طرف الرئيس الجزائري الهواري ابومدين ليتحدث معه عن مشكل الحدود الصحراوية، وخصوصا عن مصير الصحراء الغربية، وقد ذكر ولد دادة قبل الخوض في هذه المحادثة مساندة موريطانيا للجزائر أثناء نزاعها الحربي التحريري مع فرنسا، ثم طالب مساندة الرئيس ابومدين في مساعدته على استرجاع الصحراء الغربية لبلاده أمام «الهيمنة والتوسعية المغربية»، ففي هذه الآونة، كانت ترى الجزائر بأن الصحراء الغربية منطقة استراتيجية هامة ما بين المغرب وموريطانيا والجزائر، وتكون بوجودها سلامة وأمن المنطقة، فصرح ابومدين لولد دادة بأن الجزائر تريد احترام مطالب السكان الصحراويين في استفتاء واستشارة عامة، وأنه يعارض شخصيا كل حل يحمل في طيه مخلفات نزاع، لأنه كان يرى بأن الاستفتاء لا يمكن أن تعارضه لا الرباط ولا نواقشوط ولا مدريد ...

لهذا يتعين تصفية هذا النزاع الذي يكون في هذه المنطقة منبع الاضطراب، بطريقة الاستفتاء المراقب من طرف الأمم المتحدة.

وقد اعترف ولد دادة عند زيارته للجزائر، حق هذه البلاد في الاستشارة عن مصير هذه الصحراء الاسبانية تطبيقا للملتمس الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الواحدة والعشرين.

إضافة إلى هذا، فإن المختار ولد دادة الذي لم يكن يعترف به المغرب كرئيس دولة لموريطانيا لأن الرباط كانت لا زالت تعتبرها جزءا لا يتجزأ من ترابها، فقد جدد المختار مساندة الجزائر في نزاعها الاقليمي مع المغرب، ثم ذكر بتعلقه المتين بمبادىء ميثاق أديس أبابا وبتصريح دول عدم الانحياز اللذين يذكران بدون غموض، احترام السيادة الوطنية وعدم تغيير الحدود التي تركها الاستعمار عند استقلال الشعوب ...

وكان الرد المغربي الرسمي الذي سجل بعد تصريح المختار ولد دادة، هو قول المهاجر الموريطاني للمغرب، السيد الداي ولد سيدي بابا عند تنصيبه، كوزير لدى الديوان الملكي، بأن المغرب له حقوق شرعية على الجنوب المغتصب، ألا وهي موريطانيا والصحراء الغربية ...

اعتقال المحجوب بن الصديق

ففي بحر سنة 1967، وقع اعتقال زعيم النقابة المغربية الوحيدة غداة الاستقلال. ويرجع سبب اعتقال المحجوب بن الصديق، الامين العام لنقابة الاتحاد المغربي للشغل، إلى قضية الحرب العربية الاسرائيلية التي وقعت يوم 6 يونيو 1967. لقد واجه عالم عربي مقسوم على نفسه إسرائيل وهي مسلحة ومساندة من طرف الولايات المتحدة المؤيدة للاقطاعيين العرب. ولقد كان المغرب يتهيأ نفسانيا لهذه الحرب العربية الاسرائيلية المسماة بحرب الستة أيام التي دامت فعليا ستة أيام حيث أن مبعوث الحسن الثاني، وهو أحمد بلافريج قد قام بزيارة لدى الرئيس المصري جمال عبد الناصر وصرح بأن مواجهة لا جدال فيها ستقع ما بين اسرائيل والدول العربية، وأن عبد الناصر كان مستعدا لمواجهة أي عدوان ... وقد أعلن بلافريج هذا الخبر في الوقت الذي كان يمتن العلاقات ما بين العاهل الحسن الثاني والملكين فيصل (العربية السعودية) وشاه إيران حيث كان من المتوقع أن يزورهما ما بين 9 و 21 أبريل 1967 ...

فمنذ بداية الأزمة العربية الاسرائيلية الحادة حيث تجسدت في إرسال وحدات عربية مسلحة من كل البلدان العربية، فإن السلطات المغربية المسؤولة كانت تحاول وضع حراسة دقيقة على الردود الفعلية الشعبية إلى تاريخ الاندحار

العربي، فقد كانت تجتهد في مجابهة الأحداث ما بين المسلمين واليهود. وفي هذا الشأن، أعلنت الحكومة الملكية بأنها لا تتحمل أي نوع من الشغب الشعبي، ولا تسمح لأي أحد بأن يقوم بعمل ذاتي. وقد أعطيت هذه التعليمات الصارمة إلى عمال الأقاليم وإلى الشرطة، ثم حجزت جرائد الاستقلال «العلم» و «الرأي» في هذا الشأن لأنهما أشاعا نبأ مقاطعة المواد الأمريكية، واتخذا نوعا من النضال في هذا الموضوع. ومقابل هذه التعليمات الصارمة للعمال والولاة، طلبت الحكومة الملكية من الاسرائليين المغاربة أن يحافظوا على صفتهم الرعايا الأوفياء للعرش العلوي الشريف، ولهويتهم المغربية، لأن الرأي العام المغربي كان يتهمهم بإرسال أموال إلى إسرائيل وإلى المنظمات التي تساندها وتنظيم حفلات سرية غداة الاندحار العربي ...

وغداة الاندحار العسكري العربي في حرب الستة أيام، حافظ الرباط كما قلت سابقا على مراقبة الردود الفعلية الشعبية، وهذا الاندحار العسكري أحدث في المغرب تأثيرا نفسانيا مهيجا كما أحدثه توقيع عقد الحماية الفرنسية سنة 1912. — وقد ظهر بأن ضباط الجيش الملكي الفتيان قد شعروا بمرارة هذا الاندحار العسكري —

فرغم اعتقال الأمين العام للنقابة الهامة «الاتحاد المغربي للشغل» المحجوب بن الصديق الذي فضح الصهيونية داخل دواليب وأجهزة الدولة، وذلك بتوجيه رسالة مباشرة إلى العاهل المغربي الحسن الثاني، لم يكن الرأي العام المغربي متحدا في إدانة هذا الاعتقال المبني على تهمة «عدم احترام السلطة الملكية» وانتقاد سياسة القصر بمناسبة الأزمة العربية الاسرائيلية.

عدم سيطرة الاتحاد المغربي للشغل على الجماهير المغربية ...

وأسباب عدم شعبية زعيم النقابة التقدمية، المحجوب بن الصديق هو : وجوده بصفة دائمة على رأس هذه النقابة منذ الاستقلال بدون انتخابات نزيهة في حظيرة النقابة المذكورة، وكذلك الخلافات الحاسمة والانقسامات المتوالية مع حزب المهدي ابن بركة منذ سنة 1962 والمبادرات الشخصية والسلطوية

(التي لا تناقش) للمحجوب بدون استشارة القاعدة أو المجالس الوطنية للاتحاد المغربي للشغل ...

فرغم استيناف الحكم الصادر في حقه في شهر يوليوز 1967 والقاضي بسجنه مدة 18 شهرا نافذة، وهو حكم يستند على قانون الحماية الفرنسية الصادر سنة 1935، ورغم بعض التجمعات النقابية للاتحاد المغربي للشغل التي انعقدت في بعض المدن المغربية، ورغم احتجاجات الاتحاد النقابي الأفريقي والفيديرالية النقابية العالمية وإرسال برقيات المساندة من جميع الجهات، فقد أكد حكم المستأنف المحجوب بن الصديق، القاضي بسجنه 18 شهرا نافذة، وقضى المحكوم عليه كامل الحكم بالسجن ...

ومن جهة أخرى، فإن أربعين نقابيا اعتقلوا ووضعوا تحت الحراسة بسبب تنظيم تجمعات نقابية في شأن المحجوب بن الصديق، وكأن الحدث هذا كان حدثا عابرا، ويعني بأن الاتحاد المغربي للشغل كان في سقوط متزايد وأصبح المحجوب منذ ذلك الوقت ليس له وزن رغم ماضيه الطويل في الحقل النقابي والسياسي بالمغرب كما سيحدث لكل من يتبجح بالزعامة السياسية والنقابية في عهد الحسن الثاني.

المحجوب بن الصديق

رئيس نقابة الاتحاد المغربي للشغل

المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال

ففي ظروف الأزمة العربية الاسرائيلية، اجتمع المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال والتوتر يخفت ما بين حزب الاستقلال والمسؤولين المغاربة بعد الحرب العربية الاسرائيلية. وقد كان يهدف هذا المؤتمر إلى إبراز حيوية تنظيم الحزب ودوامة هياكله رغم العواقب التي نتجت عن تنويم البرلمان والاعلان عن حالة الاستثناء والتي تكون قد أثرت على نشاطه السياسي.

فحزب الاستقلال الذي شاخ وهرم بعد مغادرة قاعدته الشابة أثناء الانقسام الذي حصل له سنة 1959، كان يحاول التعلق ببرنامجه الجاف والذي يتعلق بمطالبه الاقليمية التاريخية وبدوام الأجهزة العتيقة التي تمنع الانطلاقة الاقتصادية بالمغرب ...

ففي هذه الآونة، اختلف مسيران هامان مع حزب الاستقلال وغادراه بروح الانتهازية والوصولية للتوظيف في الحكومة الملكية وأولهما، قاسم الزهيري مدير سابق لجريدة الحزب «العلم» ليصبح وزير التعليم الثانوي، وكذلك محمد الفاسي، وهو ابن عم مؤسس حزب الاستقلال، وقد تقلب هذا الأخير في عدة وظائف وزارية باسم حزب الاستقلال، ثم أصبح خارج الحزب الموجود في المعارضة وزيرا للثقافة المغربية.

فحزب الاستقلال الذي همش عن الحكم وعن البرلمان سنة 1965، كان يبحث سنة 1967 عن منفذ ليوظف إطاراته، ولو بمشاركته أو مساهمته في المجلس الأعلى للانعاش الوطني، وهو نوع من مجلس استشاري له صبغة اقتصادية، وكان حزب الاستقلال ينوي المساهمة في الانتخابات المحلية المقبلة رغم تضامنه المكتوب مع خصمه العتيد، وهو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمقاطعة الانتخابات ...

النـزاع العربـي الاسرائيلـي

ففي قضية النزاع العربي الاسرائيلي، اقترح الحسن الثاني يوم 24 نونبر 1967، اجتماع قادة العرب لمحو آثار عدوان يونيو 1967 بالبحث في

الملتمس الأنجليزي المتعلق بالشرق الأوسط، والذي صادق عليه مجلس الأمن، والملتمس هذا قد رفضه كليا رئيس منظمة التحرير الفلسطيني أحمد الشقيري. وقد حصل اقتراح العاهل المغربي على قبول الدول العربية المحافظة — فلم يبق إلا تحديد تاريخ ومكان المؤتمر الدي يتناسى بسرعة ملتمساته حيثما يفترق أعضاء المؤتمز العربي. فعبر هذا النوع من هذا المؤتمر، لم يعد يرى إمكانية حل سياسي لمسح الاعتداء الاسرائيلي لخامس يونيو 1967. فإسرائيل التي تساندها الولايات المتحدة بقوة، نجحت في احتواء مدينة القدس بأكملها التي ستصبح عاصمتها السياسية، بينما كانت هذه المدينة في ملك المسلمين منذ قرون عديدة. وحسب نظراتها التوسعية، فإنها تنوي تحقيق إسرائيل الكبرى بالاستيلاء على الضفة الغربية للأردن بصفةنهائية وإسكان يهود لاجئين ... فأمام عدم قدرة الجيوش العربية التي يوجد على رأسها رؤساء عرب حلفاء للولايات المتحدة، فإن إسرائيل كانت تتمادى إلى يومنا هذا في تهويد الأراضي العربية المحتلة بسحق سكانها الفلسطينيين وإرشاء قادتها. ولهذا الغرض، حصلت إسرائيل علي هجرة أربع مائة ألف يهودي من أفريقيا الشمالية وخصوصا من المغرب، وأصبح من هؤلاء المهاجرين نواب ووزراء مسؤولون في الحكومة اليهودية المعتدية [1].

وقد لاحظ العاهل المغربي بأن احتلال القدس الشريف قد وقع بسبب الأحقاد والسباب القائم ما بين الدول العربية، فنادى يوم فاتح يناير 1968 بفكرة عزيزة عليه، ألا وهو جمع مؤتمر إسلامي يلح على روابط دينية لا سياسية، وهذه النظرية في عقد مؤتمر إسلامي تتأقلم مع رؤيا شاه إيران المتحالف مع إسرائيل ومع ملك العربية السعودية فيصل عند لقائهما مع جلالة الملك الحسن الثاني. ففي نظر هؤلاء الملوك المسلمين، فإن المسألة الفلسطينية تهم قبل كل شيء العالم الاسلامي لا العالم العربي بوحده ...

وفي هذا الشأن، كان قد وجب على العاهل الحسن الثاني أن يتوجه إلى طهران ليحدد مع الشاه إيران الخطوط العريضة لهذا المؤتمر الاسلامي.

1. اطلعوا في هذا الشأن على بحث السيد ليوهلاسين بجريدة لوموند رقم 7232 بتاريخ 18 أبريل 1968.

الفصـــل العاشـــر
ثمـــن سياســـة تقشفيـــة

وعلى عتبة سنة 1968 التي كانت سنة صعبة للحكومة الملكية، فقد قررت هذه الأخيرة أن تدبر الشؤون المالية بشكل حازم لانفاق الأموال العمومية. وقد حاول القصر الملكي أن يساعد على تحسين المروءة الادارية في الجهاز الحكومي، وذلك بطرد وزير العدل علي بنجلون من الحكومة بسبب تصرفه المفرط في أموال الفوسفاط المغربي، إثر اجتماع المجلس الاداري للمكتب الشريف للفوسفاط يوم 22 دجنبر 1967 وبعد اطلاع العاهل المغربي على محضر هذا الاجتماع، وقد أراد الملك أن يعطي مثالا لطرد فجائي من الحكومة ليساعد وزير المالية على تطبيق مراقبة صارمة للأموال العمومية.

وكان وزير المالية آنذاك الشاب مامون الطاهري يحاول معالجة العجز المالي بسبب انقطاع الاعانة المالية من طرف فرنسا على إثر قضية المهدي ابن بركة ...

الاعانـة الحيويـة لفرنسـا

ورغم الاعانات المحدودة والغير الواضحة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وكذلك الهبات والعطايا التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الفيدرالية، فقد كانت الحالة المالية للمغرب دقيقة للغاية، وكانت فرنسا تشترط إرسال مساعدتها المالية إلى المغرب مقابل مغادرة الجنرال أوفقير الحكومة المغربية لأن المحكمة الفرنسية أدانته بالسجن المؤبد في قضية المهدي ابن بركة، ذلك أن الحكومة الفرنسية لم تنفك في اعتبار بقاء أوفقير في الحكم المغربي يعرقل ربط العلاقات الديبلوماسية من جديد على مستوى السفراء وبصفة عامة ربط العلاقات العادية.

وأخيرا، قطع العاهل الحسن الثاني الصمت حول قضية ابن بركة بتصريح أدلى به إلى صحيفة «باريس ماتش»، حيث ذكر بأن ما يتعلق بهذه القضية، فإن فكرته لم تنقل بتاتا إلى علم رئيس الدولة الفرنسي، الجنرال دوغول، ثم وضح العاهل بأن دوغول كان لا يتفهم الارتياب الذي كان يحول حول الجنرال أوفقير ولا يدري بأن ابن بركة كان حيا أو ميتا [1].

الـدور الأمريكـي

ففي هذه الظروف التقشفية لميزانية الدولة، دشّن القصر أشغال سد وادي زيز الذي تنساب مياهه بإقليم تافيلالت، وهو مهد الدولة العلوية الشريفة، وقد مول هذا السد بالفائض في الزيادة في سعر السكر المحول إلى صندوق خاص، ثم تكلف بدراسة هذا السد، مكتب أمريكي يسيره مقرب من القصر، وهو السيد ابراهيم فرج الذي كان موظفا بوزارة المالية وبالمحافظة العقارية. فقام بتنفيذ هذه الدراسة مقاولون مغاربة أكفاء ...

وتجاه الصعوبات المالية التي كانت تعرقل نمو المغرب، قامت الحكومة المغربية لدى الدول العظمى الغربية بجلب رؤوس الأموال وذلك بإصدار ميثاق للاستثمارات وتنصيب مكتب وطني للاستقبال والمستثمرين.

الانعـاش الوطنـي

ففي هذا المجال، تجلى الدور الأمريكي في إعانته للمغرب، وبالخصوص في الحياة القروية حيث دبر القصر الملكي في سياسة سماها بالانعاش الوطني، وتهدف هذه السياسة إلى إبقاء سكان البادية في قراهم. وقد نشط المجلس الأعلى للانعاش الوطني أثناء حالة الاستثناء كأنه إحدى المؤسسات الدستورية، فقام بالبحث في التصميم الخماسي 1968 — 1972 عوض أن يبحثه برلمان منتخب، فكان جل أعضاء هذا الملجس الوطني للانعاش الوطني يعينهم الملك ليعقدوا عدة جلسات في السنة، فكان دوره واختصاصه غير محدد في الوقت الذي كان الملك يسير بين يديه دفة الحكم

1. تصريح إلى السيد ريموند تورنو، مراسل باريس ماتش ...

التنفيذي والتشريعي، وينوم البرلمان لأجل طويل، كذلك أن عدد أعضاء هذا المجلس كان يشبه بغرفتي البرلمان السابق، أما شاكلته، وكيفية تعيين أعضائه ودوره في تقديم الملتمسات أو الاقتراحات، فإنه كان يقترب من المجلس الاستشاري المغربي الذي أنشيء سنة 1956 أكثر من مجلس النواب السابق. وهذا المجلس كان يتسم بتمثيل سياسي معترف به أكثر من المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتصميم الذي كان يعين أعضاؤه على أساس التمثيل المهني والكفاءة والاختصاص. ولقد كانت تنعكس فيه النزعات التي تتمثل تحت شعار المعارضة في تنوع مواقفها، تبدأ من رفضها المطلق على الحضور فيه في الجلسة الأولى، كما حدث للدكتور عمر الخطابي الذي ينتمي لعائلة زعيم وأسد الريف محمد عبد الكريم الخطابي، أو كما حدث انسحاب إرادي للجن كانت تضم أعضاءا من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وحدث أيضا انضمام فردي قرره بعض أعضاء حزب الاستقلال البارزين رغم انتقاد صحافة هذا الحزب لمسطرة هذا المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتي تحتوي على فصول لادستورية. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان يساند سياسة حوار صريح مع الشعب على أساس ديمقراطي مسؤول، والاتحاد المغربي للشغل كان يؤكد بأن الشغالين لا يمكنهم بتاتا مساندة «جمعية من النبلاء» وبأن أي تصميم وطني لا يمكن تحضير له إلا على يد ممثلين حقيقيين للشعب ...

ولقد كان يقوم بالدور الأول والأساسي لهذا المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتصميم، هو أحمد رضا اجديرة بصفته المقرر العام للمجلس، فهو إحدى الشخصيات التي كان دورها هام في وضع دستور المملكة وتنصيب المؤسسات الدستورية [1].

مساندة الغرب وإيران

كان يرد تمويل مشاريع المجلس الأعلى للانعاش الوطني والتصميم من الاعانة العينية لأمريكا التي تتجسم في فائض الانتاج الزراعي للولايات المتحدة الباقي منذ الحرب العالمية الأخيرة ...

1. وذلك بمساعدة أستاذ القانون الفرنسي بمدينة بوردو، موريس دوفيرجي ...

ففي الوقت العصيب الذي كان يلاحظ غياب الاعانة الفرنسية، فإن ألمانيا الفيديرالية قد ساهمت في تنفيذ التصميم الخماسي المغربي بواسطة قرض ذي أجل طويل لتمتين موقفها والحفاظ على مكانتها بصحبة الولايات المتحدة وفرنسا. فزيارة الوزير الأول الألماني للمغرب، «ويلي براندت»، ووعوده في مساندة المغرب قد اعتبرتها المعارضة، وكذلك مناشير سرية قد وزعت بالمملكة، على أن هذه الزيارة هي محاولة تهديد وارتشاء للضرب على مساندة المغاربة لاخوانهم الفلسطينيين وإضعاف التضامن العربي ... فزيادة على ألمانيا الفيديرالية، كانت المساعدة المالية لنظام شاه إيران إلى النظام المغربي تهدف إلى تحريك وتنشيط الحلف الاسلامي المعتزم، هذا ولقد كانت الزيارة الجديدة للشاه إلى المغرب في شهر يونيو 1968 بداية للتعاون الاقتصادي ما بين المغرب وإيران، وخصوصا في ميدان استغلال بقايا النفط كالزفت والزيوت بمعامل المحمدية، وقد ربط هذا التعاون القائم ما بين إيران والمغرب مصالح المكتب المغربي للفوسفاط مع مصالح الشركتين الايرانيتين شابور شيمكال و تاهلكتريت شيمكال في مشاريع كانت تهدف إلى تمركز تجمعات صناعية في البلدين لاستعمال المواد التكميلية للفوسفاط والنفط ...

وسياسيا، كان العاهل المغربي الحسن الثاني يعمل أن تحل الخلافات ما بين الدول الاسلامية بتحضير طريق انعقاد مؤتمر إسلامي وبحضور رؤساء دول إسلامية، وقد نجح الحسن الثاني في إصلاح ذات البين ما بين إيران والعربية السعودية حول مصير جزيرة البحرين ...

وبفضل تضامن النظام المغربي مع الغرب وبتقريب دولتين إسلاميتين عظيمتين في إنتاج النفط، وهما إيران والعربية السعودية، نجح العاهل المغربي ليخرج البلاد من مأزقها المالي سنة 1968.

الأمير امحمد الخطابي ضيف الرئيس المصري جمال عبد الناصر
مع أبنائه في بيت الخطابي

الفصل الحادي عشر
حوادث سياسية بدون عواقب

ففي يوم 19 يناير 1968، أدخل العاهل الحسن الثاني تعديلا وزاريا كانت تنتظره بالخصوص ديبلوماسية الدول الغربية وذلك في عزل الجنرال أوفقير من منصب وزير الداخلية. والحقيقة أن هذا التعديل الوزاري وقع بسبب عزل علي بنجلون من منصب وزير العدل الذي يكون قد قام بمبادرات مشكوك فيها بالمكتب الشريف للفوسفاط.

وقبيل هذا التعديل الوزاري، كان يتحدث إما عن رجوع أحمد رضا اجديرة، رجل المؤسسات الدستورية إلى الحكم، وإما عن رحيل الجنرال محمد أوفقير. لكن تبين بعد التعديل الوزاري، أنه توسعت اختصاصات الجنرال أوفقير حيث سلمت إليه كتابة الدولة في شؤون قدماء المقاومة وقدماء المحاربين وكذلك مصالح التعمير والسكنى، فهذا التعديل الوزاري كان يعتبر تحديا لفرنسا.

مبادرات لا شعبية

وكان من جملة المبادرات الملحوظة تحت راية هذه الحكومة الجديدة هو المنع المطلق لاجتماع زعماء السياسة مع القبائل الريفية حيث كان سيقع يوم 28 يناير 1968 بقرية أجدير، عاصمة حكومة الريف السابقة، الاحتفاء بالذكرى الأربعينية لوفاة امحمد الخطابي، شقيق ومساعد الأمير محمد بنعبد الكريم، أسد الريف. وقد كانت هذه المظاهرة ستعبر عن وحدتهم حول رمز المقاومة الوطنية التي يجسدها آنذاك بنعبد الكريم ورفقاؤه في السلاح كامحمد الخطابي الذي كان رجل الديبلوماسية والسلاح والمرافق في المنفى ...

ولقد تخرج هذا الأخير من مدرسة المعادن، وأصبح فعليا رئيسا حربيا وكذلك رئيسا ديبلوماسيا ساقته مهمات الحرب إلى الخارج وأوروبا على رأس

وفود ريفية. وقد غادر حديثا القاهرة ليرجع إلى المغرب بلده الأصلي، حيث شعر بنوبات قلبية حادة واستقبله الحسن الثاني بحماس واعتنى به وبأبنائه أيما اعتناء.

وقد أقيمت للأمير امحمد الخطابي جنازة قادها فيما قبل الحكام المغارب وأعضاء عائلته.

ولقد كان السبب الرئيسي لمنع الحكومة الملكية في إقامة ذكرى وفاة هذه الشخصية الريفية، هو توقع حوادث بقبائل الريف التي تشعر بتخلف في مواردها بعاطفة الحرمان، ويرجع السبب كذلك إلى لقاء موسع ما بين الزعماء السياسيين. وبالفعل، فإن الهدف كان في محو رمز دام طيلة الحماية الفرنسية ولم يعد صالحا للمغرب الطامح في الاستقرار السياسي ...

قمــة طلابيــة نشيطــة

لقد شاهدت فرنسا سنة 1968 حركة طلابية خطيرة كانت لها انعكاسات مباشرة في المغرب حيث وضع النظام ثلاث وزارات للتعليم، وزارة للتعليم الابتدائي، ووزارة للتعليم الثانوي والتقني ووزارة للتعليم العالي، وذلك لحل الصعوبات المترتبة عن كل درجة من هذا التسيير الثلاثي. لكن الرجال الذين عينوا على رأس هذه الوزارات الثلاث، كرئيس تحرير جريدة العلم السابق، وهو قاسم الزهيري، وعبد اللطيف الفيلالي، الأجنبي على التعليم، لم يكونوا في المستوى الكفائي في الوقت الذي كان النظام يتنبه جدا للأصداء التي ترد من الشباب الثائر بباريس أو بدكار أو في عواصم أخرى ...

وقد وقعت مظاهرات طلابية تارة ضد تنظيم التعليم التقني الذي ينتهي بباكالوريا تقنية وهي شهادة لا تمكنهم من الولوج إلى التعليم العالي، وتارة ضد توجيه أو إرشاد سلطوي للطلبة والتلاميذ حسب مستواهم أو إمكانيتهم واحتياج للبلاد، أو تظاهر الطلبة للحصول على ضمان شغل في نهاية دراستهم ...

ولقد كانت المظاهرات الطلابية أكثر عنفا من سابقاتها. ففي خطاب الحسن الثاني، يوم ذكرى ميلاده يوليوز 1968، وصف هذه المظاهرات وقرر إدخال تعديلات جديدة على مطالب الشباب المغربي، فأضاف إلى الوزارات التعليمية الثلاثة، وزارة جديدة للشؤون الثقافية عين على رأسها استقلاليا محضا،

وهو محمد الفاسي، رئيس جامعة ووزير تعليم سابق غداة الاستقلال. وقد قرر الملك أيضا إنشاء دور للفكر ترمي إلى تكوين الشباب بعيدا عن التيارات الفكرية الهادفة إلى إبعاده عن التيارات والتي تقوي «الفكر الاسلامي» ثم إنعاش حياة ثقافية وطنية تتحاشى مفكرين أجانب مسيئين للنظام، كجان بول سارتر وكارل ماركس مثلا، أو إرسال الأطفال المغاربة إلى مؤسسات التعليم الأجنبي الذين يتكلمون فيها بلغة غير اللغة العربية، ولا يهتمون بالتربية الاسلامية.

فلأول مرة، وجه النظام الملكي انتقادات شديدة ضد عمل البعثات الثقافية الأجنبية التي تعطي تربية علمانية لا تتلاءم مع النظام السياسي المغربي المنبثق من اقتناعات عربية إسلامية أصيلة لا تتغير ...

مؤتمـر طلابـي جديـد

فقبيل بضعة أيام على خطاب العاهل المغربي، قام الشباب الجامعي التقدمي المنخرط تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بعقد مؤتمره الذي كان قد منعته الحكومة منذ زمن طويل. وبانعقاد هذا المؤتمر، أصبحت العلاقات ما بين الحكم والشباب عادية، حيث أن هذا الأخير اعتبر انعقاد هذا المؤتمر انتصارا كبيرا له ...

وعليه، فإن ما بين محاولة الحكومة الملكية في حل المنظمة الطلابية المذكورة بقرار قضائي، وفتح الحوار مع الوزير الأول الدكتور محمد بنهيمة إلى المنع سنة 1967 لمؤتمر الطلبة، فقد وقع من طرف الحكم قساوة وتحرر، وعليه، فقد كان اختياره واضح، حيث أن المغرب نجا من ريح الثورة التي هبت من الكليات والجامعات، ومرت بعدة عواصم بلدانية. وليس من الغريب أن يكون في هذه الحركة الطلابية المناهضة، رئيس منظمة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية السابق، وهو فتح الله ولعلو الوَفِيّ السابق للشهيد المهدي ابن بركة، أن يذكر شعار هذا المؤتمر الطلابي «بالمطالبة بمساهمة الطلبة في تسيير الجامعة» وهذا الشعار طولب به منذ سنين ولم يقبله الحكم ...

ذلك أن التوزيع الحديث الذي وقع لميدان التعليم في تقسيمه إلى أربع وزارات بدأ يحدث لدى مسؤولي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خوف يسعى

لمحو عمادة الجامعة ونهاية استقلالها وانحطاط المستوى العام للتعليم والتقليل من التجهيز البيداغوجي وقلة كفاءة بعض الأساتذة بمغربة متسرعة ...

وعلى كل حال، فإن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بقي في نظر الحكم، منظمة متسيسة حيث أن الحزب الجديد الذي ظهر، وهو حزب التحرر والاشتراكية الذي عوض الحزب الشيوعي المغربي سابقا، قد أبدى للمنظمة الطلابية مساندته المطلقة في احترام استقلال تنظيمها ...

حزب جديد في المجال السياسي

وبالفعل، فإنه في يوم 15 يوليوز 1968، قام الجزائري ـــ المغربي علي يعته، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المغربي الممنوع، بإنشاء الحزب الجديد، وهو حزب التحرر والاشتراكية. ففي هذا الحدث، افترق علي يعته عن الرقم الثاني للحزب الشيوعي السابق، وهو الهادي مسواك، دكتور متخصص، وأحد الدكاترة المسموعين من طرف الملك الحسن الثاني، الشيء الذي أدى به إلى تعيينه كنائب عميد كلية الطب ـــ ففي نظر الحكم، فإن عدم مشاركة مسواك في الحزب الجديد. يُجسم انشقاقا باطنيا لدى قادة الحزب الشيوعي المغربي السابق، الملحق سابقا بالحزب الشيوعي الفرنسي، وهذا الانشقاق وقع منذ حوادث يونيو 1967 بالشرق الأوسط، إذ كان علي يعتة وأصدقاؤه يتظاهرون بتقرب مكشوف من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وبعداوة ظاهرة للناصرية، سيف الثورة العربية ... وقد أضحى هذا الحزب الجديد يطالب بإصلاحات جذرية في الاقتصاد وانتخاب مجلس تأسيسي يعهد إليه تحرير دستور جديد ويطالب في الميدان الخارجي بمساندة الكفاح ضد الامبريالية والرأسمالية وضد نشأة منشآتها ـــ ورغم هذا، فإن هذا الحزب الجديد الذي كان ينتظر اعترافا رسميا، لم يكن لديه أنصار كثيرون لدى الجماهير المغربية نظرا لصبغته الدولية ومساندة موسكو، وهو اعتقاد غريب عند المغاربة الذين عزلوا بصفة إرادية عن العالم منذ قرون ... وبقووا في تقاليد قديمة على شاكلة شعب أفغانستان ثم أن الماركسية خلقها يهودي لا ثقة فيه من طرف المسلمين ...

وعسى أن لا ترفض الحكومة رخصة بروز الحزب الجديد، فإن قادته يصرحون بأنهم يلائمون نظرياتهم العلمية الاشتراكية مع القيم الروحية والأخلاقية

ومع التعاليم التحررية للاسلام. ويتعهد الحزب بخدمة المصالح العليا للوطن والدفاع عن حقوق الشعب والعمل على تحسين أحواله المعيشية والروحية والمادية ...

ففي هذا التاريخ، كان يلاحظ بأن حزب التحرر والاشتراكية قد خلق ليدمج في صفوفه عناصر من حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المهلهل والمضطرب منذ اعتقالات سنة 1963 وغياب المهدي ابن بركة، والمحروم من جرائده، بينما كان الحزب الجديد للتحرر والاشتراكية يتمتع بجريدته «المكافح الوطني» الصادرة كل أسبوع ...

ولذا كان حزب علي يعته لا يمكنه أن يتلاقى أو ينسجم مع حزب الاستقلال المطرود من الحكم، هذا الحزب الذي كان يتهم منذ حكومة بلافريج قادة الحزب الشيوعي السابق بعناصر منحرفة، تأمن بالماركسية وبالتقدمية العلمية ... وعليه، فقد لوحظ بأن حزب التحرر والاشتراكية ما هو إلا حزب خلق انزعاجا في المحيط السياسي، بتقاربات في وسط معارضة منقسمة على نفسها لم تستطع مبادرات سابقة في التئام صفوفها.

يقظة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

وعسى أن لا يقهره حزب التحرر والاشتراكية لدى الجماهير الكادحة، نشط من جديد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شكل إعلان عمومي يوم 15 أكتوبر 1968 يتعهد فيه على القيام بمسؤولياته في جو من الثقة، ويقرر تنظيم صفوفه وتحضير مؤتمر وطني عن طريق مكتب سياسي يتكلف بالتنظيم الجديد للحزب.

وهذا المشروع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يهدف إلى التقارب مع الاتحاد المغربي للشغل الذي عاش مع الحزب الاتحادي فترات من الخلافات منذ سنة 1962.

ففي هذا المشروع الجديد، عين فيه المحجوب بن الصديق، زعيم الاتحاد المغربي للشغل، وهو في المعتقل، العضو الثالث للمكتب السياسي المكلف بإعادة تنظيم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ...

وفي إعلانه العمومي المذكور سابقا، لم يتوان الاتحاد في انتقاد عمل المسيرين الحكوميين والمطالبة بتحرير جميع المعتقلين السياسيين وبالعفو العام، وبفضح المساس بالحريات العمومية والمطالبة بتنظيم انتخابات حرة وبجمعية تتعهد بتقوية الدستور في صبغته الديمقراطية، وتبادر السلطة التشريعية إلى متم تعيين مجلس نيابي جديد بالاقتراع العام يناسب الدستور الجديد.

وقد لوحظ بأن هذا الاعلان العمومي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان يتسم بلهجة معتدلة، ولا يجادل أبدا في قضية المهدي ابن بركة (مؤسس الحزب الحقيقي) كأنه حول هذه النقطة، وقع تحول أو بدت ضرورة، اقترحها أحد أعضاء المكتب السياسي الثلاثي الجديد الذي كان يلح في الماضي أنه سوف لا يتخطى جسد المهدي ابن بركة ليمد يده إلى الحكم، وهو عبد الرحيم أبو عبيد ...

السيد المهدي ابن بركة

السيد المحجوب بن الصديق

وكان من توابع هذا الاعلان العمومي تحرير أحد أعضاء هذا المكتب الثلاثي، وهو المحجوب بن الصديق المحكوم عليه بثمانية عشر شهرا سجنا، بتهمة المساس باحترام السلطة وبخروجه قبل متم هذا الحكم بشهر واحد. وقد احتفل حزب الاتحاد بخروجه من السجن في بورصة الشغل بالدار البيضاء وظهر التقارب الحزبي النقابي في أوجهه ... وأثناء هذا الاحتفال، (ونسجل هذا الحدث بمناسبة وفاة محمد الخامس.) وقع لقاء تاريخي يوم الاحتفال العمالي، وهو فاتح مايو 1968، ما بين عبد الرحيم ابو عبيد زعيم الاتحاد الوطني

للقوات الشعبية والمحجوب بن الصديق، زعيم الاتحاد المغربي للشغل اللذين افترقا منذ المؤتمر الانشقاقي لسنة 1962.

إرجاع إقليمي غير منتظر

ففي هذا التاريخ بالذات، قامت إسبانيا بتسليم إقليم سيدي إيفني للمغرب وذلك عن طريق تصريح علني أمام الأمم المتحدة [1]، ولقد كان هذا الاقليم تابعا للاحتلال الاسباني منذ سنة 1880، وهو تاريخ نهاية الحرب الاسبانية الأولى مع المغرب، وهذا الاقليم لا تتعدى مساحته 1762 كيلومترا مربعا، وعدد سكانه يربو عن خمسين ألف نسمة. لكن اسبانيا لم تحتله بالفعل إلا ابتداءاً من سنة 1934. فمنذ الهجوم الذي قام به جيش التحرير المغربي سنة 1957، فإن طرفا هائلا من هذا الاقليم أصبح بيد المغاربة، فاعتصم الاسبانيون بمدينة إيفني بنفسها بعد ما تركوا البادية للمغاربة. وقد أصبحت مدينة إيفني إقليما إسبانيا بإفريقيا. لكن في أكتوبر 1968، قررت إسبانيا إرجاعه إلى المغرب مقابل شروط وذلك ما حدث يوم 4 يناير 1969، حيث وقعت إسبانيا على عقد بمدينة فاس حيث كان يقيم الملك، ويتعهد هذا العقد الذي وقعه وزير الخارجية المغربي، وسفير اسبانيا بالرباط بإرجاع هذه الأرض الجذباء مع انسحاب مستمر للثكنة العسكرية الاسبانية وتسليم الادارة مقابل اتفاق عام على الصيد البحري الذي جعل من سيدي إيفني، مركزا للصيد من طرف مدريد يوم أن حصلت عليه منذ قرن.

وهذا الاتفاق على الصيد الذي تقدمت به إسبانيا، هو يوازي التخلي النهائي عن هذا الاقليم، الشيء الذي أثار سخط صحافة المعارضة المغربية، ومنها حزب الاستقلال الذي يرى بأن البحرية الاسبانية هي أهم وأحسن من البحرية المغربية وتتميز بعدة مزايا على حساب المغرب ...

1. تصريح السيد كاستيلا، وزير الشؤون الخارجية الإسباني.

استمرار العلاقات الأوروبية الجزائرية

ففي مرحلة تسليم اسبانيا للمغرب إقليم سيدي إيفني، فإن النزاع المغربي الجزائري على الحدود دام واستمر، ولم تتوصل اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الافريقية أبدا لحله. ففي شهر نونبر 1968، كان يتوقع في الرباط لقاء ما بين الملك الحسن الثاني والعقيد الهواري ابومدين، وخصوصا أنه وقعت تبادل زيارات حيث أن وفدا مغربيا ذهب إلى العاصمة الجزائرية لحضور احتفال فاتح نونبر، وهو تاريخ ابتداء الكفاح المسلح للشعب الجزائري، وورد إلى المغرب وزير المالية والتصميم الشريف بلقاسم، وهذا النوع من الزيارات أعطى نفسا جديدا إلى العلاقات الجزائرية المغربية، وأدى إلى إثبات تهدئة ثم أحال النزاع على الحدود إلى حالة الجمود ...

وبالفعل، ففي فاتح يناير 1969م، حصلت المعجزة، فقد ورد العقيد الهواري ابومدين إلى المغرب وأصبح سفره يعقد عليه جميع الآمال الجسام حيث أن الهواري أبومدين قد تخلى عن المعارضين المغاربة للنظام اللاجئين بالجزائر. فغيرا ابومدين تكتيكه السياسي آملا الحصول على نتائج إيجابية من طرف المغرب ... أما من جهة المغرب، فإن العاهل الحسن الثاني وضع صمتا مطبقا على المطالب الاقليمية المغربية وعلى الحملات الصحفية لتسهيل التقارب، ولعل ذلك كان يرتجى منه وضع أسس جديدة لشكل ما من الاتحاد المغاربي وتمتين الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين، ولهذا الغرض، ورد العقيد الهواري ابومدين إلى المغرب ...

وفي الكواليس الرسمية، كان يتحدث عن تأسيس المغرب العربي الكبير وخصوصا من الجانب الجزائري، والمطلوب هنا أن تنضم إلى هذا المغرب العربي الجديد، الجمهورية الاسلامية الموريطانية التي لا زال المغرب يتجاهل وجودها حيث يطالب دائما بضم أراضيها إلى مملكته. أما الجزائر، فقد كانت تساند مساندة مطلقة استقلال موريطانيا على شاكلة العالم بأسره، وكانت تنكر كل طمع لديها تجاه الصحراء الغربية التي تحتلها اسبانيا (والتي تختلف عليها

موريطانيا والمغرب)، وتتمنى القيام بدور التعادل بمساندة تنظيم استفتاء استشاري لسكان هذه الصحراء. وبالعكس، فإن الجزائر كانت صامدة كذي قبل حول مبدإ عدم تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار وتتظاهر بعدم الاهتمام بقضية الحدود، وتركز اهتمامها حول سياسة تعاون اقتصادي وجب تحديدها وتطبيقها ...

وأثناء زيارة الرئيس الجزائري أبومدين إلى المغرب، وقع حدث غير منتظر، ألا وهو التوقيع بقرية إيفران المغربية حيث يوجد الملك الحسن الثاني، على معاهدة التضامن والتعاون بين البلدين.

فلم تعط إيضاحات كثيرة عن محتوى نص المعاهدة حيث سبق توقيعها محادثات معمقة ما بين ملك المغرب والرئيس الجزائري، لكن جنا مختصة أعطت محتوى ملموسا للمعاهدة المذكورة، وأعطى كل طرف منه ما يستحق، كمثل نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر قنوات تخترق المغرب حيث يمكن استغلال الغاز بالمغرب نفسه، وهذا البحث عن مرور الغاز، كان من أحد أسباب لجوء الجزائر إلى الرباط.

ومن نتائج زيارة ابومدين إلى المغرب، الحصول على وقف السرعة في التسلح التي كانت تتجه على الشكل الذي طالب بسببه العاهل المغربي من الأمين العام للأمم المتحدة التدخل في المغرب العربي. ومن النتائج كذلك لزيارة أبو مدين : رفض اللجوء إلى القوة لحل مشكل الحدود وبزوغ أمل في الحل الثنائي القريب ...

وبعد مغادرة أبومدين للمغرب، أصبحت العلاقات المغربية الجزائرية حسنة للغاية والاتصالات متزايدة، ولم يمنع هذا الجو الجزائري المغربي الجديد من أن يقوم العاهل المغربي بإشراك ليبيا الملكية في الاستشارات المغاربية وذلك بإرسال رسالة خاصة إلى الملك السنوسي إدريس بعد مقابلته مع العقيد الهواري ابومدين، كذلك أن هذا الأخير قام في الحين بتعيين جزائري ذي خبرة مغربية، وهو السيد نور الدين الدليسي الذي التحق أثناء حرب التحرير بجبهة التحرير الوطني بالمغرب، واحترف التعليم بمدينة وجدة بمدرسة إطارات الجيش الجزائري ...

ولقد قام هذا الديبلوماسي المحنك بمهارة في تحسين العلاقات المغربية الجزائرية.

فبينما كانت المعارضة المغربية، وبالخصوص حزب الاستقلال، تفضح في صحافتها المداخيل الهزيلة للمغاربة وسقوط مستوى معيشتهم والتزايد المدهش للسكان وتوسيع رقعة البطالة وهجرة ضخمة للسكان القرويين نحو المدن [1]، (وهذه الأقوال تدخل بطبيعة الحال في الدعاية الديماغوجية لحزب الاستقلال الذي كان رؤساؤه ينمون ثرواتهم الشخصية وبالخصوص في المجال العقاري)، كانت الحكومة الملكية تبحث بصعوبة عن مخرج لهمومها الاقتصادية والمالية التي تأزمت فعليا منذ قطع العلاقات المغربية الفرنسية التي كانت سببها قضية اختطاف المهدي ابن بركة.

وفي الحين، أعلنت فرنسا يوم 10 دجنبر 1968 عن عزمها على منح قرض مالي بعد مرور أكثر من سنتين على قطع العلاقات، فحصل المغرب بهذا القرض على مبلغ 75 مليون فرنكا جديدا، في إطار القروض التمويلية التي تضمنها الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (كوفاس)، وكان غرض هذا القرض هو بناء وتجهيز معمل للسكر وشراء طائرة كارافيل وتجهيزات للسكك الحديدية، وهذا القرض الفرنسي يفسر لقاء مصالح المغرب وفرنسا المشتركة، وخصوصا مصلحة المغرب الضرورية الذي كان يبحث عن مساعدات خارجية بتلهف كبير، ليستأنف تنميته المسطرة في تخطيطه الخماسي 1968 ــ 1972، كذلك أن فرنسا كانت تحسن بدورها موقعها التجاري الذي أخذ في التردي منذ سنتين في العالم، وخصوصا في صادراتها للمغرب الذي يستهلك غالبا موادها، وفي تموينها للصناعة الكبرى الموجودة بالدار البيضاء.

وقد لوحظ بعد هذا الحدث المالي أن العلاقات المغربية الفرنسية بدأت تحيى وتنتعش رغم الخلافات القائمة ما بين قصر الايليزي وقصر الرباط، (أي ما بين الجنرال دوغول والعاهل الحسن الثاني)، حول قضية الجنرال محمد أوفقير الذي حصل أخيرا على ارتقاء عسكري جديد أثناء استعراض الجيش الملكي

---

1. العلم بتاريخ 9 نونبر 1968.

يوم 17 نونبر 1968، فقد رقي إلى درجة ليوتنان جنرال بصحبة زميله ادريس بنعمر رجل الحرب المخلص. فقد حصل هذان الرجلان يوم 16 نونبر 1969 على تشكرات الحسن الثاني عند استقبال فوج أطر جديدة لوزارة الداخلية التي يتحمل مسؤوليتها الجنرال أوفقير [1].

الجنرال محمد أوفقير

وقد حاول المغرب استئناف علاقاته الصعبة مع فرنسا وتوسيع علاقاته مع أعضاء المنظمة الأوروبية الاقتصادية. ففي يوم 31 مارس 1969، وهو تاريخ عقد الحماية الفرنسية بالمغرب، وقع المغرب اتفاقا جزئيا ومحدودا مع هذه المنظمة، وهو اتفاق يعتبر أول مرحلة في هذا الشأن، وقد كانت فرنسا هي التي فتحت العلاقات التجارية للمغرب مع أوروبا المشتركة في ست دول، حيث كانت هي الدولة الحامية للملكية العلوية ...

فاستنادا على هذا الاتفاق، فإن المغرب كان يتمتع بنظام استثنائي ممتاز وبعلاقات امتيازية بتصدير مواده خارج رسوم جمركية فوق التراب الفرنسي، وكانت أوروبا تعتبر عواقب هذا الاتفاق الجزئي حميدة للاقتصاد المغربي، فمثلا تصدير المغرب للحوامض إلى أوروبا المشتركة كان يطبق عليه نسبة 4% عوض 20%.

وكان هذا الاتفاق الجزئي يضر المغرب في شيء، ألا وهو تجاهله للمواد الوطنية كالخمور التي كان المغرب ينتج منها سنة 1968 ما يقرب من مليونين

1. وقد ذكر الملك الحسن الثاني في هذا الاستقبال لأطر وزارة الداخلية : «إنكم تحت سلطة وزارة يرعاها رجل، أحد المخلصين الكبار وأحد مساعدينا الأبرار. أتمنى أن تتحقق صفاته الكبرى في سيرتكم وفي معاملتكم ...»

هكتولترا ـــ فلقد خفضت فرنسا نسبة شراءاتها من الخمور منذ أن غادر معمروها المغرب. ومن جهة أخرى، فإن المغرب كان يقبل بصفة إلزامية حصص صادرات أساسية للدول الأوروبية الستة إلى السوق المغربية ويقبل أيضا زيادة سنوية لهذه الحصص، فكان يرى بأن صادرات المنظمة الأوروبية إلى المغرب تمثل أكثر من نصف شراءات هذا البلد إلى الخارج وأن واردات نفس المنظمة من المواد المغربية، ثم أن هذا الفارق ما بين واردات وصادرات المغرب تجعل أوروبا مدينة بصفة مزمنة للمغرب. وهذا التفوق الأوروبي يرجع إلى استتباب المصالح الفرنسية منذ زمن طويل بالمغرب. بينما المصالح البلجيكية والألمانية والهولندية والايطالية لم تكن إلا حديثة، ولكن في زيادة مستمرة بحيث تنشيء ما بين بلدانها الأصيلة والمغرب خارج أي التزام عقدي، تيارا طبيعيا مواليا للسوق الأوروبية المشتركة.

وبطبيعة الحال، فإن هذا العقد المبرم على حاله ما بين المملكة المغربية والسوق الأوروبية المشتركة قد انتقد بشدة من طرف المعارضة التي اعتبرت بأن التنازلات المغربية تمس بالسيادة الوطنية، و «إن التصميم الصناعي للمغرب لا يمكن أن يطبق إلا إذا صادقت عليه دول المنظمة الأوروبية المشتركة».

وقد رد على انتقادات المعارضة، مستشار الملك أحمد رضا اجديرة بقوله «بأن هذا العقد الجديد مع أوروبا لا يجسد دوام العهد الاستعماري، بل يفتح بالعكس باب إمكانيات أو بالأحرى مقدورات جديدة». ففي هذه القضية، فإن المغرب كان خاسرا بصفة عامة مع المنظمة الأوروبية ؛ لأن العقد المذكور يمنح امتيازات لبعض المنتجين المغاربة ولا ينص على منح إعانة ملموسة، لأن الأموال الأجنبية لم تكن ترد إلى المغرب. ولهذا فإن المغرب قد أكثر من ديونه لئلا يجمد «مجهوده التجهيزي»، لأنه كان دائما يقرض من بنكه المركزي، كذلك أن قروضه الأجنبية قد حصل فيها نقصان من لدن الدول الأجنبية ومن البنك العالمي، وذلك من مبلغ 687 مليون إلى 457 مليون درهما ما بين سنة 1965 وسنة 1968، وحصل للمغرب أيضا نقصان في الاعانة المالية الفرنسية ناتج عن عدم وجود تجديد اتفاق تعاوني مع فرنسا منذ وقوع قضية ابن بركة.

وبقى على كل حال، بأن المغرب كان يحتاج إلى رؤوس الأموال الأجنبية، وأن هَمَّ القادة المغاربة كان متزايدا للبحث عنها لتمويل التصميم الخماسي 1968 — 1972. فلم يحصل القادة المغاربة في الأخير إلا على مبلغ مائة مليون دوتشمارك ألمانية (أي 250 مليون درهما) لتمويل مشاريع خاصة.

فكانت عاقبة هذا الاحتياج لرؤوس الأموال الأجنبية، مساهمة الأمة المتزايد في تطبيق قرض إجباري ابتداءا من شهر أبريل 1968 ويطبق هذا القرض بالخصوص على أجور الموظفين والمستخدمين بالمغرب ...

الفصـل الثانـي عشـر
حالة الاستثناء والاستقرار السياسي في المملكة

ففي يوم ثالث مارس 1969، أدلى العاهل الحسن الثاني بخطاب العرش ركز فيه على موضوعين، أولهما يتعلق بالاستقرار السياسي للبلاد التي كانت تعيش حالة استثناء مستمرة، وثانيهما الانطلاق الاقتصادي للبلاد التي كانت تعرف أزمة حادة.

فلم يتحدث الخطاب عن المراجعة الدستورية ولا عن الرجوع إلى الحياة النيابية التي كان قد تكلم عنها العاهل بشروط يوم فاتح يناير 1968 الماضي.

فالمعروف أن الاستقرار السياسي وجب أن يصطحبه استقرار المؤسسات السياسية. ففي نظر العاهل المغربي، فإن المؤسسات المغربية منغرسة بعمق وبقوة، وهذه العبارة تتعلق بالشكل الملكي للدولة وبتثبيت الدولة العلوية، حيث لا مندوحة عنها وكذلك دوام متشدد في المباديء التسييرية للبلاد ...

فمن جملة المنجزات التي افتخر بها النظام في شهر مارس 1969 أثناء حالة الاستثناء، هو إصدار قانون الاستثمارات الفلاحية، وهو قانون يشابه حسب نظر العاهل «ثورة سلمية تحصل ما بين نظامين : رأسمالية متطرفة واشتراكية باتة ...». أما في الميدان العسكري، فقد كانت الشائعات العمومية تقدم الجنرال أوفقير الذي تبحث عنه الشرطة الفرنسية كالرجل القوي في النظام. وفي هذا المجال، قام العاهل الحسن الثاني بتنظيم جديد لأركان حرب الجيش الملكي الذي مكن العاهل من التحكم مباشرة في قواعد القوات المسلحة للمملكة ومن تسيير مباشر للقوات المساعدة وللأمن الوطني التي لم تعد تابعة بصفة مباشرة لوزير الداخلية أوفقير، لأنه كان يعتقد بأن العاهل المغربي سيتلاءم بصفة مشرفة مع فرنسا وذلك بعد حدوث مغادرة الجنرال دوغول للحكم.

رجوع علاقات المغرب الديبلوماسية
للمغرب إلى حالتها الطبيعية

وبالفعل، فإن الملك الحسن الثاني كان يخمن في جمع قمة عربية جديدة بالمغرب المُتَعوِّد على استقبال ضيوفه بسخاء وكرم بالنسبة لأي دولة عربية ... وهكذا، ففي يوم 16 دجنبر 1969، أعاد الحسن الثاني طبيعة العلاقات مع الرئيس الفرنسي الجديد جورج أبومبيدو وذلك لحسم الخلاف القائم منذ أربع سنوات ما بين المغرب وفرنسا.

ففي أصل الخلاف، كانت قضية المهدي ابن بركة التي رفض بسببها سابق أبو مبيدو، وهو الجنرال دوغول ليعيد العلاقات الفرنسية إلى طبيعتها مع القصر الملكي ما دام لن يقصي الجنرال أوفقير من الحكومة المغربية لأنه متهم في اختطاف المهدي ابن بركة ومدان من طرف العدالة الفرنسية ــ ذلك أن دوغول كان يشعر بأنه قد مُسَّ في كرامته أو بالأحرى في كرامة فرنسا، وقد جعل منها قضية شخصية، لكن ابومبيدو، الرئيس الجديد فد أقبر قضية ابن بركة بصفة نهائية أو حسب مخطط توسيع علاقاته الديبلوماسية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك على حساب الأخلاق، فالسياسة كانت هي الغالبة في الموضوع. لقد كان أبو مبيدو يرى بقلق النفوذ المتزايد للولايات المتحدة في شخص سفيرها المعتمد بالرباط، وهو هانري طاسكا، وتدخلها في الأوساط السياسية المغربية وفي الجيش، ويميز كذلك أهمية مصالح الجالية الفرنسية بالمغرب التي تتضرر من هذا النزاع، ولهذا ترك أبو مبيدو القصر الملكي ينجح بعد كثير من الصبر والمعاناة وبعد هلاك المهدي ابن بركة الذي كان يرتهب منه أكثر ... أما ما يتعلق بالاستقلاليين وبأصدقاء المهدي ابن بركة الملتفين حول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فإنهم نوّهوا بالمبادرة التي حصلت ما بين الرباط وباريس [1].

وهذه الخاتمة التي حصلت ما بين المغرب وفرنسا لم يكن فيها غالب ولا مغلوب، ولكن دفعت بالبلدين إلى مستقبل مليء بالوعود، لأننا لا ننسى بأن

---

1. إقرأ تعقيب النائب الاتحادي لمدينة سلا، المهدي العلوي وأحد المسؤولين عن حزب الاتحاد والذي نوه باستئناف العلاقات الديبلوماسية ما بين المغرب وفرنسا ...

الهيمنة الفرنسية بالمغرب تظهر في جميع الميادين بفضل إعاناتها المختلفة، كالاعانة المالية المضمونة لميزان الأداءات وإعانة المشاريع، والمساعدة التقنية والتعاون العسكري والتقني للجيش الملكي ...

وكانت النتيجة الملموسة في إرجاع العلاقات العادية بين فرنسا والمغرب، هو أن الجنرال أوفقير الذي كان البارحة وزيرا لا يمس من طرف فرنسا ومحاطا بسد منيع يجعله محميا من كل التعديلات الوزارية التي كان يقوم بها الحسن الثاني في حكومته، فلقد أصبح وزيرا كالآخرين بدون حجاب محمي.

لقد كان أوفقير رئيس إدارة ولكنه معرض كزملائه للتغيرات الوزارية التي تلزمها إرادة الملك.

أما ما يتعلق بعائلة الضحية، وهو المهدي ابن بركة، فإنها لم تعوض ماديا ولا قضائيا إلى يومنا هذا، رغم أنه يعتبر بطل من أبطال الاستقلال. بل قتلته المصالح السرية كمجرم باسم المصلحة العليا ...

لقد كثرت الأقاويل عن خلافة أوفقير بالدكتور محمد بنهيمة في منصب وزير الداخلية لتسهيل مهمة «كلود لوبيل» السفير الجديد لفرنسا بالرباط، وذلك أثناء تقديم رسائل اعتماده، لكنه لم يحصل شيء من هذا، بل بالعكس كلف أوفقير بمهام متزايدة من طرف العاهل الحسن الثاني ...

ولهذا، فقد أعلن في إطار تقوية العلاقات المغربية الفرنسية عن زيارة خصوصية للملك في فرنسا. وقد أعلنها بنفسه الرئيس الفرنسي جورج أومبيدو عندما توصل برسائل اعتماد السفير الجديد للمغرب، عبد الصادق الجلاوي ابن الباشا السابق لمراكش، الحاج التهامي الجلاوي. وقد تلي الأسبوع الذي أعلن عن الزيارة الملكية توقيع اتفاق يتعلق بمشروع يمد خطا تحت البحر للمواصلات الهاتفية ما بين المغرب وفرنسا.

وهناك حدث آخر في تطبيع العلاقات الديبلوماسية وقع ما بين المغرب وسوريا التي قامت بعض صحفها بانتقادات غير مقبولة من طرف السلطات المغربية حول قضية المهدي ابن بركة. وفي هذا المجال، أراد الملك أن يحسن الجو العربي قبيل انعقاد قمة عربية بالرباط وأن يشرك معا في هذا الاجتماع سوريا، البلد الهام بالشرق الأوسط وليبيا الذي عرفت يوم فاتح شتنبر **1969** اختفاء الملكية السنوسية المهلهلة، كذلك أن الملك الحسن الثاني قد عرض في نفس

الوقت وساطته في النزاع المسلح الذي انطلق ما بين المملكة العربية السعودية واليمن الجنوبي الماركسي الذي لا زال النظام السعودي يجهل حدوده [1].

والجدير بالاطلاع على أن القمة العربي الذي انعقدت فيما بعد بالمغرب قد فشلت، لأنها طغت فيها خلافات الرأي ما بين مصر (جمال عبد الناصر) والعربية السعودية (الملك فيصل) حول مواجهة إسرائيل.

جلالة ملك المغرب الحسن الثاني بجوار الرئيس الموريطاني السابق المختار ولد دادة

وقد حضر في هذه القمة، الرئيس الجديد لمنظمة التحرير الفلسطيني ياسر عرفات وحصل على مساعدة هامة من الدول العربية، وخصوصا من المغرب الذي التزم بدفع مليارين سنتيما سنويا إلى منظمة التحرير الفلسطيني.

لكن الحدث الأكبر الذي وقع في تطبيع المغرب لعلاقاته مع العرب، هو تمتين الروابط ما بين المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريطانية.

1. ويتعلق الأمر بالنزاع المسلح بالوادي ...

فمنذ أن وقع تمديد على الطاولة خريطة المغرب الكبير لعلال الفاسي سنة 1956 والنظام المغربي يطالب بموريطانيا كجزء لا يتجزأ من المغرب، فمنذ خمسة عشر عاما، والمغرب كان ينفق الملايير في دعايته ليعترف بالصفة المغربية لموريطانيا، لكن أمام عداوة الشباب الموريطاني والضغط الفرنسي والدولي، تنازل المغرب باستدعاء رئيس الجمهورية الاسلامية الموريطانية المختار ولد دادة ليزور المملكة ولينمي العلاقات في مختلف الميادين بتحفظ حول احترام السيادة الكاملة لموريطانيا.

وقد أخذت الوفود تتبادل توّاً ما بين البلدين. أهمها الوفد الذي ذهب يوم 12 يناير 1970 برئاسة الجنرال أوفقير، وهو مصحوب بوزيري التجارة والاعلام.

وفي الحين، أسست وكالة تحت اسم «الوكالة المغربية الموريطانية» وتكلفت بتحقيق الاعانة والمساعدة لموريطانيا الفقيرة.

وكان تتويج المصالحة مع موريطانيا هو إرسال زعيم استقلالي ومدير معا للصحيفة اليومية للعلم، «الناطقة بلسان حزب الاستقلال» المعروف بمحافظته وشوفينيته، ألا وهو السلاوي قاسم الزهيري كسفير المغرب بنواقشوط. وقد استسلمت اللجنة التنفيذية للحزب لهذا الأمر، كأنه لم يكن سابقا موريطانيا مغربية التي ضحى في سبيلها المغاربة بالوقت والمال ابتداءا من سنة 1956.

عنوان المؤلف
صندوق البريد 247 الرباط ـ المغرب الأقصى ـ

رقم الايداع القانوني 926 / 1992

طبع سنة 1995